

جامعة الشهيد حمه لخضر \* الوادي \*  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



ازمة الشرعية في النظم السياسية العربية

دراسة تحليلية للتجربة التونسية بعد 2011

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد

اشراف الأستاذ

دحه سليم

اعداد الطالب

العراي تجيني

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	عبد الفتاح حلواجي
مشرفا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	سليم دحة
ممتحنا	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	حسن بوخرنة

السنة الجامعية: 2015 \ 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الافتتاح

الى كل مخلص يسعى ان يكون عمله الصالح خالص لوجه الله تعالى وان يراعى في عمله هذا المصلحة العامة والإخلاص للوطن والامة.

الى:.....

....الى والدى الكريم حتى و هو مثواه الأخير بمكة المكرمة

....الى الوالدة الكريمة اطل الله في عمرها وامدها بالصحة العافية

....الى الاسرة الكريمة و طاقمها المؤلف من التجاني ,عائشة ,لينه ,

الطاهر الجزائري , والزوجة الغالية و الحاجة مسعودة ...و...و

.....الى الاسرة الجامعية أساتذة , طلبة , و طالبات

والى كل من ساعدنا من او قريب ولو بكلمة طيبة.

أهدي هذا العمل المتواضع وأقول لهم بارك الله فيكم وجزاكم الله عنا كل خير.

ورماس في: 19\04\2016

العرايبي تجينى

قال الله تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٍ أَمْ مَنْ أَسَّسَ

بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا حُزْفٍ هَارٍ فَانهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ

الظَّالِمِينَ"

"لا يزالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ

عَلِيمٌ حَكِيمٌ"

صدق الله العظيم

سورة التوبة، الآيتين: (109-110)

# شكر وعرفان

قال صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق الله ورسوله صل الله عليه وسلم فيما حث عليه في شكر من كان لك عوناً وسنداً في طريق الخير ولعلّ أحسن طرق الخير هو طريق العلم.

فاني يا اساتذتي الكرام أتقدم ليكم بأسمى عبارات التقدير والاحترام والمودة النابعة من القلب تجاه ما قدمتموه لنا من تلقين وتأطير وتوجيه طوال مشوارنا الدراسي. فقد تعجز العبارات والألفاظ على الإيفاء بما تسحقونه من شكر وثناء ومحبة.

نسأل الله لكم دوام الايمان والصحة والثبات على الحق ودمتم دائماً كما عرفناكم جادين مجتهدين في خدمة الاجيل القادمة من لهذا الوطن الغالي.  
شكراً.....شكراً.....شكراً.

العرايبي تجيني: 22\04\2016

# مقدمه

## مقدمة

تعتبر صورة الدولة في أذهان الكثير عن تلك الفكرة الكلية التي يقصد بها عن تجمع لمواطنين على رقعة جغرافية وسلطة قبلت المجموعة العيش تحت رايتها. هذا القبول قائم على الشعور بالرضى المفضي للأمر والطاعة ما بقي الإحساس يمثل ما في ضمير وتصور الجماعة ويعبر عن عاداتها وتقاليدها.

في ضوء هذه الفكرة تصاغ أنظمة الدول وديساتيرها؛ بقصد جعلها واقعا معيشا وسلوكا ممارسا، ينضم العلاقة بين السلطة والمجتمع هذه العلاقة لا تكون فقط ذات صفة مادية، باعتبار أن السلطة تحتكر جميع أدوات القمع في المجتمع، بل لابد من قوة معنوية هذه القوة المعنوية تعرف في علم الاجتماع السياسي بمصطلح الشرعية والتي يجب أن يبنى عليها كل حكم مستقر.

فلا عجب ان صار هاجس الشرعية مطلبا مهما امام النخب الحاكمة فهي تسعى عبر الزمن إن تجعل منها ليس فقط قبوله للسلطة العليا للحاكم، ولا حتى رضاه عن سلوكه السياسي، وإنما ترى فيها تجسيدا لهويته ولمبادئه الخاصة. والى انتمائه الحضاري والجغرافي والأيدولوجي. وحتى استقرار الدولة وديمومتها يخضع لمبدأ الشرعية. وان الازمات المختلفة التي سادت العلم بشقيه الغربي والعربي راجع في نظري لصراع على السلطة وعلى من هم لهم احقية الحكم؟

ففي وطننا العربي بمفهومه الحديث بنيت شرعية السلطة ضمن سياق تراكم كمي ونوعي من الافرازات التاريخية والثقافية والقبلية والجغرافية فكان للدين والتقاليد والإرث الاستعماري دور مهم في مصدر الشرعية. فنجد الأنظمة الملكية قد استندت إلى قاعدة الولاء الديني والقبلي، والى إيديولوجية، في شرعيتها والأنظمة الجمهورية الى الشرعية الدستورية. فعاشت هذه الأنظمة المختلفة لفترة من الزمن بشرعية اقل ما يقال عنها شرعية شكلية تأتي بها أجهزة الحكم ومؤسساتها الرسمية بالأساليب التعويبية وتحاول التركيز على أنها قوية وراسخة، وتمارس الاستعمال القسري والتعسفي للقوة في مواجهة أية معارضة سياسية أو اجتماعية، مستخدمة في الوقت نفسه سبلا متعددة لغرض خلق شرعيتها، بأساليب التهريب والترغيب تارتا وبأساليب الاغراء والانفتاح الديمقراطي المزيف تارتا أخرى.

لذلك تشعر هذه الأنظمة بالقلق والخوف الدائم، وأصبحت ظاهرة استمرار النظام الحاكم لديها امرا يصعب تحقيقه، ومع أن هذه الأنظمة كانت في فترة ما قادرة على الاستمرار والبقاء، إلا أنها واجهت في السنوات الأخيرة، أزمت متعددة في سياقها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. دون القدرة عن معالجة

الأوضاع او تفسير ما حدث فاسحتا المجال امام عامة الشعب للتغيير بطريقة التي يراها مناسبة، مما خلق نوع من الاختلاف في التفسير لما شهدته المنطقة بين من وصفها بالثورة واخر بالانتفاضة الشعبية وكثيرا من اعطاها صبغة المؤامرة الدولية والأأيادي الخفية. ولعلي اميل لترجيح ما وقع في عالمنا العربي الى الوعي الشعبي والصحة في الفكر وإقرار بعدم شرعية السلطة مهما غيرت اسمائها ونوعت في طرق معالجتها. فكانت تونس نقطة بداية تصحيح الشرعية كما سنرى في هذه الدراسة،

### أهمية الدراسة

لعل ما يشهده الوطن العربي والاعتناء بالشأن السياسي في هذا الوقت بالذات هو احدى للأسباب التي تستمد هذه الدراسة منه أهميتها يبدو انه منذ تأسيس هذه الكيانات عبر التاريخ فان أزمة الشرعية قائمة ولكن وفي كل المراحل كان القادة تجاهلون العلاقة السائدة بين النظام والمجتمع من جهة، وبين النظام والنخب السياسية من جهة ثانية، جاعلة من موضوع اصلاح مصدر الشرعية اخر اهتماماتها ما جعلني اري انه من الأهمية بمكان هو دراسة أزمة الشرعية.

### أسباب اختيار الموضوع: من بين المبررات والدوافع في اختيار موضوع

#### - الأسباب الذاتية: نابعة من:

- انتمائي الى هذا الوطن الكبير وطبيعة تخصصي الأكاديمي (العلوم السياسية)

- اهتمامي بظاهرة عدم الاستقرار التي تمر بها الأقطار العربية.

- محاولات تفسيرية لهذه الظاهرة (أسبابها وعلاجاتها)

- اخذ نموذج من الواقع

#### - الأسباب الموضوعية:

- من الضروري في هذه المرحلة الحاسمة الاهتمام بمسألة الشرعية في النظم العربية

- ان الاستقرار في بعض الأقطار العربية لا يدل على قبول شرعيتها.

- أهمية الشرعية للنظام السياسي من أجل المحافظة على بقاءه.

- (الاحتجاجات) التي عرفتها المنطقة العربية تتم على وجود امرا ما في شرعية الحكم

- دراسة التجربة التونسية تعتبر نموذج حي للوضع السياسي في الوطن العربي ونجاحها يجعل منها المسعى حقيقي لمعالجة إشكالية الشرعية لاحقا.

### الدراسات السابقة للموضوع:

اخذ موضوع الشرعية ومصادرها وأهميتها بالنسبة للنظام السياسي قدرا كبيرا من الاهتمام والعناية لما يكتسبه هذا المقوم الأساسي للاستقرار والديمومة بالنسبة لكيان الدولة بوجه عام وبالنسبة للحاكم بوجه خاص اذ نجد كثيرا الأكاديميين والباحثين والكتاب العرب وغيرهم من تناول هذا الموضوع وعلى سبيل الذكر لا الحصر نجد.

- مؤلف احمد بهاء الدين بعنوان (شرعية السلطة في العالم العربي) عن دار الشروق والتي من خلال مؤلفه هذا تحدث عن التحديات الثلاثة التي يجب ان نحققها في عالمنا العربي الا وهي: (الديموقراطية - العقلانية-والشرعية)

- وكذلك الدكتور على الدين هلال والدكتور نيفين مسعد، بعنوان (النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير) وتتناول هذه الدراسة الأنظمة السياسية العربية وما يميزها من خصائص.

- ومن درس مسالة الشرعية نجد خميس حزام والي، بعنوان (إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية)

والذي درس الحالة الشرعية في الجزائر كدراسة حالة.

- واخرون تناولوا الموضوع بالتركيز على نموذج معين مثل كتاب: (مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي) للباحثة الدكتورة في العلوم السياسية والاجتماعية هند عروب المنشور عن دار الايمان بالرباط.

## الإشكالية:

يثير موضوع شرعية الأنظمة السياسية العربية مشكلات نظرية ومنهجية متعددة، وتحاول هذه الدراسة أن تتبع منهجاً نظرياً تحليلياً مع الدراية بأنه لا بد لدراسة إشكالية الشرعية من دراسة السياق التاريخي الذي نشأت فيه الدولة والنظام والسلطة، من دون التوغل كثيراً بهدف حصر الموضوع في نطاقه العام.

لذلك يمكننا القول ان الشرعية صفة يجب أن تلازم أي نظام سياسي، من أجل ممارسة الحكم، مع هذا الالتزام فشرعية النظام السياسي هي ظاهرة نسبية، تزيد وتنقص وتتجدد ويمكن ان تلاشى حتى وما هو شرعي الآن قد لا يكون شرعياً غداً وما يبدو شرعي في مجتمع يمكن ان يكون غير ذلك في مجتمع اخر وببساطة لأنه لا يمكن أن يكون هناك إجماع على فهم الشرعية مع الاتفاق على انها الوسيلة العقلانية للتولي السلطة.

وعليه تتمحور الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة:

هل يمكن تفسير عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية بضعف الشرعية لدى النخبة الحاكمة؟ وماهي الشرعية التي يجب ان تستند اليها السلطة حتى تضمن بقائها واستمرارها على قناعة دون اجبار؟

وهل لنا في التجربة التونسية الدليل بأن نقطع بوجود أزمة في الشرعية؟

## الأسئلة الفرعية:

- كيف تفهم الشرعية في فلسفة الحكم؟ ومن اين تستمد مصادرها؟
- ماهي الأسباب التي أدت الى انهيار الشرعية في بعض الأنظمة السياسية العربية؟
- كيف أمكن لهذه الأزمة أن تتأجل في تونس على الرغم من أنها تعود، أسبابها، إلى زمن تأسيس تونس الحديثة؟ وهل ستعالج التجربة التونسية اشكالية الشرعية في الوطن العربي؟

## الفرضيات:

- الشرعية هي التعبير عن حالة الرضا والقبول التي يبديها المواطنون إزاء النظام السياسي وممارسته السلطة.

- عدم إدراك الأنظمة العربية لأهمية المصدر العقلاني والمؤسساتي والشعبي للشرعية أدى الي سقوطها وانهارها حتى ولو تأجل بعضها.

- التجربة التونسية الأكثر تعبيرا عن وجود ازمة شرعية في الأنظمة السياسية العربية. ونجاحها سيعزز فرص الأنظمة الأخرى لتصحيح مصادر شرعيتها.

وفي سبيل الإجابة على الإشكال واثبات صحة أو خطأ الفرضيات بنيت خطة متكونة من ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول التأصيل نظري ومفاهيمي للشرعية، وينقسم بدوره إلى مبحثين مباحث، المبحث الأول يتطرق للشرعية والمفاهيم المتعلقة بها والمبحث الثاني يتناول علاقة الشرعية بالنظام السياسي. أما الفصل الثاني يعالج ازمه الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، وينقسم إلى مبحثين كذلك خصصت المبحث الأول الي الشرعية في الوطن العربي، والمبحث الثاني يوضح الشرعية في الأنظمة السياسية العربية بين ضرورة التكيف او حتمية الانهيار.

وأخيرا الفصل الثالث فاخترت ان يكون على الحالة التونسية كنموذج لدراسة حالة احدى الدول العربية التي تعتبر اول دولة عربية انفجرت ازمة الشرعية والذي أدى الى سقوط جزء من النظام السياسي ومن اجل خطة متوازية كذلك قسمناه الى مبحثين، الأول يتناول تاريخ تونس السياسي والمبحث الثاني التجربة التونسية والتعامل مع ازمة الشرعية.

### منهجية الدراسة:

من دون أي شك إن كل دراسة اكااديمية تقتضي بالضرورة مناهج وأدوات عملية ولقد اخترنا لهذه الدراسة المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** فيستخدم هذا المنهج لدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية وطرق تحليل، وتفسير الظواهر بشكل علمي منظم، فيعتمد هذا المنهج على جمع معلومات حول الظاهرة محل الدراسة والبحث عن مفهوما ومستوياتها المختلفة، وعليه فموضوع الشرعية يستدعي شرح وتفسير، وتوضيح أهم المصادر التي تستمد منها الشرعية وشرح أهم العوامل التي قد تؤدي إلى تآكل شرعية النظام السياسي وبالأخص الأنظمة السياسية العربية.

- منهج دراسة حالة: بالوقوف على التجربة التونسية سواء خلال فترة الرئيس بورقيبة أو فترة بن علي ولأهم الإصلاحات خاصة السياسية منها التي عرفتها تونس ونوضح السياق الداخلي والخارجي الذي جاء فيه صراع النخبة الحاكمة وكيف سوغت لشرعيتها بأساليب مختلفة.

- المنهج التاريخي: اعتمدنا على في آخر فصل لرصد تطور الحياة السياسية في تونس عبر مراحل تاريخية متميزة.

الاقتربات فقد تم الاعتماد على الاقتربات المتمثلة في:

- الاقتراب القانوني: من خلال دراسة المبادئ والأهداف مثلما وردت في سياقها القانوني ومدى تطابقها مع الواقع.

- اقتراب القيادة: لإبراز مدى تأثير النخبة في رسم السياسة التونسية وخضوعها لتوجهاتها الإيديولوجية. صعوبات الدراسة:

كانت في الحقيقة صعوبات ناتجة عن افتقار العناوين للمكتبات العربية لمثل هذه الدراسات والمراجع الموجودة ذات نزعة غربية في تحليل مصطلح الشرعية.

وجدنا كذلك صعوبة كبيرة في الاخذ بنموذج للشرعية الموجودة في الوكن العربي ومرد ذلك لتعدد مصادر الشرعية، ناهيك عن الصعوبات المنتشرة بين المفكرين في تحديد المفاهيم والمصطلحات، ومن الأهمية بمكان ذكر حداثة التجربة في الوطن العربي وما يستوجب عدم الاعتماد على مصدر معين.

الخطة:

## الفصل الأول: تأصيل نظري ومفاهيمي للشرعية

### المبحث الأول: الشرعية والمفاهيم المتعلقة بها

المطلب الأول: المقاربات النظرية لتفسير الشرعية

المطلب الثاني: الشرعية المفهوم والتعريف

المطلب الثالث: العلاقة بين مفهوم الشرعية والمشروعية

### المبحث الثاني: علاقة الشرعية بالنظام السياسي

المطلب الأول: مصادر الشرعية في النظام السياسي

المطلب الثاني: مسببات ازمة الشرعية في النظام السياسي

المطلب الثالث: سبل معالجة ازمة الشرعية او (الشرعنة) في النظام السياسي

## الفصل الثاني: الأنظمة السياسية العربية وأزمة الشرعية

المبحث الأول: الشرعية السياسية في الوطن العربي

المطلب الأول: الشرعية في الفكر العربي الحديث

المطلب الثاني: الخصائص التاريخية والسياسية والاقتصادية للنظم العربية

المطلب الثالث: مصادر الشرعية في النظم العربية المختلفة

### المبحث الثاني: الشرعية في النظم العربية بين التكيف والانحيار

المطلب الأول: بروز ازمة الشرعية في الوطن العربي

المطلب الثاني: تعامل الأنظمة العربية مع ازمة الشرعية ومحاولة التكيف

المطلب الثالث: أسباب انهيار شرعية نظم السياسية العربية

## الفصل الثالث: التجربة التونسية في التعامل مع ازمة الشرعية

### المبحث الأول: تاريخ تونس السياسي

المطلب الأول: مرحلة ما بعد الاستقلال وبناء الدولة في تونس

المطلب الثاني: مرحلة حكم الرئيس التونسي زين العابدين بن علي

المطلب الثالث: بناء الشرعية في النظام التونسي قبل 2011

### المبحث الثاني: التجربة التونسية والبحث عن الشرعية

المطلب الأول: أسباب انهيار الشرعية في النظام التونسي

المطلب الثاني: مسار التجربة التونسية في المرحلة التأسيسية والانتقالية

المطلب الثالث: التجربة التونسية مسعى في تصحيح مصدر الشرعية

### الخاتمة

# الفصل الأول

## الفصل الاول: تأصيل نظري ومفاهيمي للشرعية

### مقدمة الفصل الأول:

تتسم العلوم الاجتماعية و الإنسانية غالباً بتباين التعريفات والمصطلحات لذات المفهوم الواحد، على خلاف العلوم الطبيعية التي تتسم بالوضوح والثبات ، فذات المفهوم في العلوم الاجتماعية قد نجد له عشرات التعريفات، التي تتباين بتباين الفكر والايولوجيا والمدارس الفلسفية للدارسين ، فمفهوم العدالة قد يتباين من مدرسة فكرية الى أخرى بحيث قد يقترب من التناقض ، وكذلك مفهوم الحرية والديمقراطية والتعددية وغيرها من المفاهيم ، وهو الأمر الذي قد يشتت القارئ ويبعده عن المقصود في الكثير من الابحاث والدراسات التي تخلو من تحديد المقصود من المفاهيم بشكل دقيق وواضح ومحدد. وهو ما جعل من استخدام تعبيرات مختلفة للدلالة على ظاهرة واحدة، وهو الأمر الذي جعل من الحديث عن الشرعية تفسيرات مختلفة على اعتبارها أنها نقطة التقاء بين المفكرين والباحثين في العلوم السياسية والقانونية. والاجتماعية. وهو ما اعطي تفسيرات واوجد نظريات عديدة مفسرة لها.

وهناك فرق بين المفهوم والمصطلح فالمفهوم هو " لفظ عام يعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء، وهو عبارة عن تجريد للواقع بما يسمح لنا بأن نعبر عن هذا الواقع من خلاله. وهو كذلك " المعنى الكلي الذي يتم به تحويل موضوع البحث من مواد خام خالية من المعنى والمعقولية الى معاني وعلاقات لها معقوليتها. بينما المصطلح، فهو "الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الإنسان للتعبير عن المعاني، والأفكار المختلفة بغية توصيلها لغيره من الناس"

وهو ما برز في استخدام مصطلح الشرعية بين المختصين في (الفلسفة السياسية) والمهتمين (بالعلوم السياسية). فالفلاسفة السياسيون عادة ما ينظرون إلى الشرعية كمبدأ أخلاقي وفي المقابل، يتعامل علماء السياسة مع مفهوم الشرعية من منطلق علم الاجتماع كتعبير عن إرادة الامتثال لنظام الحكم بغض لنظر عن كيفية تحقق ذلك. وينظر هذا الموقف إلى الشرعية بمعنى " الاعتقاد في الشرعية" أي الاعتقاد في " الحق في الحكم".

1 الجابري، محمد جابر: " العقل السياسي العربي، بيروت، 1995، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، ص 8

## المبحث الاول: الشرعية والمفاهيم المتعلقة بها

لنتناول مواضيع الدراسة كان لا بد من الوقوف على بعض المفاهيم والمصطلحات وتوضيح المقصود منها مثل الديمقراطية، التغيير السياسي، التنمية السياسية، والدولة المدنية هذه المفاهيم بشكل أو بآخر، حيث أن الهدف من تناول تلك المفاهيم هو تحويلها من مفاهيم جامدة في متن الدراسة إلى مفاهيم إجرائية واضحة وغير قابلة للتأويل.

### 1- مفهوم الديمقراطية

تعتبر الديمقراطية من أكثر المفاهيم شيوعاً وغموضاً في عالمنا المعاصر، حتى باتت كلمة مفرغة من معانيها يصعب تحديد مطلقاتها وأسسها الفكرية لكن من الثابت أن الديمقراطية كمفهوم أنتج ونحت إغريقيا ويعني حكم الشعب للشعب من خلال الشعب وبالشعب. وترتكز الديمقراطية كمفهوم على مجموعة من المبادئ مثل حكم الأكثرية، والتوازن داخل النظام السياسي، والشرعية السياسية. وهو ما نسوغها كمفهوم له علاقة الشرعية

كما تعددت تعريفات الديمقراطية من وجهات نظر متنوعة ومقاربات مختلفة، منها ما يركز على الجانب الإجرائي والآليات المعتمدة في هذا المجال ومن أبرزها الانتخابات ونوعيتها ومدى صدقيتها وشفافيتها وتعبيرها عن إرادة الشعب وتكريس حقة في اختيار ممثليه في إطار تنافس حقيقي لا يخضع لهيمنة الحكومة. ومنها ما يركز «على نوعية الحياة التي يوفرها نظام الحكم في تأمين حياة أفضل، وضمان قدرة جميع السكان على تقرير مصيرهم، وحماية القانون لهم من الجور والفساد، وتعزيز روائهم

يتضح من هذا التعريف أن مفهوم الديمقراطية لا يقتصر على البعد السياسي وإقامة مؤسسات الحكم ووضع الدساتير وسن النصوص القانونية المنظمة للحياة العامة، بل يشمل إضافة إلى ذلك، مضامين اقتصادية واجتماعية ومدنية متكامل فيما بينها لإقامة نظام ديمقراطي حقيقي تؤمن فيه الحريات وحقوق الإنسان وإقرار التعددية وقبول الآخر. هذا المعنى الحقيقي للديمقراطية

من جهة اخرى وكما يقول المفكر برهان غليون: «ينبغي ان ندرك ان الديمقراطية هي نظام حكم، اي نظام مؤسسة. وأنها تطمح كنظام ان تكون وسيلة لحل مسألة السلطة في المجتمع .... كما ان الديمقراطية ليست نظاما معطى نستورده كما نستورد المصنع ونلبسه للدولة التي بنيناها على طريقتنا وللمجتمع الذي حطنا

هياكله كما شئنا فنحصل على نظام ديمقراطي، ان الديمقراطية معركة اجتماعية وسياسية من اجل ايجاد تعديلات بنيوية في طبيعة الدولة والمجتمع معا.»<sup>1</sup>

### ب- مفهوم التنمية السياسية

يعرف " معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية " التنمية السياسية على أنها: عمليات التغيير السياسي التي تشهدها الدول النامية أو المجتمعات الانتقالية والتي أهم ما يميزها هو أنها لا تزال ترتبط بالقيادة الكاريزمية وتسيطر على نظمها السياسية والسلطة التقليدية والتنمية السياسية ترجع إلى قوى عديدة في المجتمع من التعليم والت صنيع والحضرية والتكنولوجيا وتطور وسائل الاتصال والأحزاب، فالتنمية السياسية ما هي إلا طريق لتحقيق الديمقراطية الكاملة<sup>2</sup>

ومفهوم التنمية السياسية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم المواطنة والتحديث والإصلاح والتحول الديمقراطي والتعددية. ومن هنا تختلف تعريفات الكتاب والمفكرين لمفهوم التنمية السياسية وفقاً لمنطلقات دراسة المصطلح ورؤية كل باحث لها.

ويشير الباحث أحمد اعبيدات بأن الاهتمام عالمياً بمفهوم التنمية السياسية قد ابتدأ مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948م على أثر الحرب العالمية الثانية، و بعده بصدور العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، حينما أصبحت التنمية بمفهومها السياسي جزءاً لا يتجزأ من حقوق الأفراد والجماعات غايتها الأسمى هي الارتقاء بالفرد باعتباره محور التنمية وهدفها الأسمى و يعرفها بأنها " :تأكيد حق المشاركة وتوسيع قاعدتها ونعني بها مشاركة المواطنين في شؤون الحكم والإدارة، وتفعيل هذه المشاركة وما يرافقها من تحديث وتطوير للنظم والإجراءات والوسائل التي تكفل تحقيق هذه الأهداف"<sup>3</sup>

نرى ان التعريفات السابقة لمفهوم التنمية السياسية على مشاركة المواطنين في صنع القرارات ورسم السياسات من خلال إدراكهم لحقوقهم وواجباتهم التي يكفلها الدستور ومن خلال التزام السلطة الحاكمة واحترامها لحقوق المواطنين كأفراد ومجموعات وأحزاب ومؤسسات، وهذا يتطلب لكي يغدو حقيقة على أرض الواقع عدداً من الأسس والمرتكزات التي من مهام السلطة الحاكمة وقوى المعارضة كحرية الصحافة التي

1 د. برهان غليون: بيان من اجل الديمقراطية. الجزائر: 1991 المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية. ص 2

2 عبد الفتاح إسماعيل "معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية"، القاهرة 2008، العربي للنشر والتوزيع، ط1ص100

3 عبيدات، أحمد: سيادة القانون والتنمية السياسية، موقع بوابة المرأة الالكترونية، عن الموقع الالكتروني تاريخ الزيارة

<http://www.womengateway.com/arwg/e+library/Studies/PoliticalParticipation/wor2016\02\16>

تعبّر عن رؤى الجماهير والمواطنين ومعارضة سلمية تؤمن بالديمقراطية وتداول السلطة في ظل نظام ديمقراطي يقوم على العدالة والحرية.

فيما يضع لوسيان باي عدة تعريفات لمصطلح التنمية السياسية معتبراً بأنها " التحديث السياسي ولا انفصام بينهما وكذلك هي البناء الديمقراطي بينما يعرفها بأنها": زيادة النظام السياسي في قدراته، من حيث تسيير الشؤون العامة وضبط النزاعات وتلبية المطالب، والزيادة في التوجه نحو المساواة من خلال المشاركة السياسية والانتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة، سواء من خلال طرق ديمقراطية - الاقتراع العام أو من خلال زيادة التعبئة السياسية، إضافة إلى التعيين في المناصب العامة على أساس الجدارة وليس عبر الطرق التقليدية "

هذا وترى نداء الشريفى أن حدوث التنمية السياسية مشروطة بوجود عنصري شرعية النظام السياسي ووجود مجتمع يرغب بالنمو.<sup>1</sup>

فيما يعرف نصر محمد عارف التنمية السياسية في مقال له بعنوان مفهوم التنمية بأنها: عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية " حيث يقصد عارف بمفهوم الدول الصناعية الدول الأوروبية التي استطاعت أن تحقق نمو اقتصادياً في ظل نظام ديمقراطي قائم على الوطنية والسيادة والولاء للدولة القوية

### ج مفهوم التغيير السياسي

تتعدد مفاهيم التغيير وتختلف باختلاف الزاوية التي تدرس منها أو ينظر إليه من خلالها، فبعض الدارسين يدرسونه من زاوية أسبابه وبعضهم الآخرون من زاوية النتائج، بينما يعرفه البعض من زاوية المظاهر والأعراض وكذلك فهناك من يدرس طبيعة المفهوم من حيث المضمون والشكل وهناك من يناقش علاقات التغيير من حيث الترابط والتشابك ومن حيث العلاقات التبادلية والسببية ومن حيث الاتجاه والتأثير والتأثر..و الذي يهمن في الموضوع ما يشير إليه مصطلح التغيير لغوياً وهو "إحداث شيء لم يكن قبله " أو إلى "انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى."<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أو وندي، عماد: التنمية السياسية ودور الأحزاب السياسية، الحوار المتمدن، العدد، 2755، عن الرابط. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=183082> تاريخ الزيارة 16\02\2016

<sup>2</sup> جمعة أمين، مقال بعنوان "مفهوم التغيير ومعناه" عن الرابط الإلكتروني تاريخ الزيارة 12\03\2016 [www.Manaraat.net.Play.php?catsmKtb](http://www.Manaraat.net.Play.php?catsmKtb):

اما ما قيل عن تعريف التغيير السياسي فيعرفه " معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية التغيير السياسي " على أنه: "تغيير يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية.

وهو كل تغيير كفي أو نوعي أو عميق بشرط أن يكون حاسم النتائج . "فيما تعرف موسوعة العلوم السياسية التغيير السياسي على أنه" :مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على 3مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول ."<sup>1</sup>

ويعرف هشام مرسي في مقالته تعريف التغيير وأنواعه التغيير السياسي على أنه "انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطوراً . "حيث يوضح مرسي بأنه يقصد بالمجتمع أي تجمع بشري من دول أو أحزاب أو مؤسسات ويشير كذلك إلى أن التغيير في نظره يجب أن يحدث بعموم الرغبة والإرادة لذلك المجتمع بمؤسساته وهيئاته وأفراده من أجل الوصول إلى حالة اجتماعية أكثر تطوراً ورقياً.

حيث يرى الباحث أن هذا التعريف وإن كان يعبر عن الأسلوب الأمثل في عملية التغيير إلا أنه لا يوفر تعريف شامل لمفهوم التغيير، حيث أن هناك العديد من الأمثلة التي استطاعت بها قلة إحداث تغيير سياسي في مجتمع معين من خلال امتلاكها لقوة الإكراه الإجباري المتمثلة بامتلاك مصادر القوة ومن الأمثلة على ذلك الانقلابات العسكرية في دول العالم الثالث، حيث أن المجتمع بعمومه يلعب دور المتفرج بها والأداة التي تمارس عليه عملية التغيير .

#### د- مفهوم السلطة:

تحدد موسوعة السياسة مفهوم السلطة بأنه " المرجع الأعلى المسلم له بالنفوذ او الهيئة الاجتماعية القادرة على فرض إرادتها على الإرادات الأخرى، بحيث تعترف الأخرى لها بالقيادة والفضل بقدرتها وبحقها في المحاكمة وإنزال العقوبات، وبكل ما يضيف عليها الشرعية ويوجب الاحترام الاعتباراتها والالتزام بقراراتها " .

وفي مرجع اخر فان السلطة هي: > مفهوم اساسي في العلوم الاجتماعية ولا سيما علم الاجتماع السياسي ... ضمن منظور مؤسساتي، السلطة هي عبارة تدل اما على الدولة مقابلة مع المواطنين، او

<sup>1</sup> مقلد، إسماعيل صبري؛ ربيع، محمد محمود، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، 1999، جامعة الكويت، ص47

المجتمع المدني او على الحكام في ثنائي سلطة / معارضة، او على مجموعة المؤسسات الدستورية في عبارة السلطات العامة <<sup>1</sup>.

أما روبرت دال فإنه يربط بين السلطة وبين التأثير عبر العالقات التي تقوم بين الأفراد وجماعات المجتمع، إذ يرى السلطة بأنها قدرة شخص على التحكم في ردود فعل شخص آخر، فالسلطة لديه هي ظاهرة تنطوي على مفهوم علائقي مبني على عملية تأثير وتأثر تحدث بين الأشخاص،

أما الأستاذ أميتاي إزتوني فالسلطة لديه هي القدرة على التغلب على المقاومة بشكل كامل أو جزئي لغرض اجراء تغييرات يومية معارضة لها.

اما اصحاب التيار الماركسي فيربطون السلطة بملكية وسائل النتاج وصراع الطبقات، إذ يرى لينين: " ان ميدان عمل القوى الاجتماعية روابط القوة (او) روابط السلطة هو ميدان صراع الطبقات»<sup>2</sup>.

### **المطلب الأول: المقاربات النظرية لتفسير الشرعية**

قبل تناول الموضوع والغوص في تفاصيله، سنضع المسألة في إطارها النظري من خلال عرض موجز لأبرز نظريات التي واكبت التحولات السياسية التي جرت في أوروبا الشرقية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي وما رافقها وأعقبها من تغييرات سياسية في كل من أميركا اللاتينية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة وبعض البلدان الإفريقية، لقد برز كم هائل من التنظير للتحول الديمقراطي. وسقوط لشرعية بعض النظم الديكتاتورية. ولئن زخرت الأدبيات العالمية خلال العقدين الماضيين بعدد كبير من الدراسات المقارنة التي مسحت أغلب تلك المناطق وأثرت الفكر العالمي بمقاربات على غاية من الأهمية، إلا أن حظ المنطقة العربية من تلك الدراسات كان محدودا جدا. ولا يكفي أن تتذرع تلك النظريات في إسقاطها المنطقة العربية من حسابها بذرائع منهجية من قبيل غياب موضوع البحث المتمثل في الديمقراطية والشرعية الدستورية المعروفة بها المناطق الأخرى من العالم.

إن محاولات الانتقال الديمقراطي وبناء شرعيات غير تلك المعروفة في المنطقة جارية على أكثر من صعيد وبإمكانها أن تقدّم للباحثين حالات دراسية لا تقل أهمية عن تلك التي عرفتها دول أوروبا الشرقية

<sup>1</sup> غي هيرمييه واخرون " معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية." ترجمة: هيثم اللمع. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. طبعة 2005. ص 44

<sup>2</sup> ناظم عبد الواحد الجاسور "موسوعة علم السياسة". عمان: 2004، دار مجداري. الطبعة الأولى: ص 213-215

وأمریکا اللاتينية. من اجل الإثراء المعرفي وتقديم نماذج عربية في الدراسة المقارنة لتجارب الانتقال الديمقراطي.

يمكن إجمال نظريات المفسرة للشرعية والتحول الديمقراطي في أربع مقاربات أساسية: المقاربة التحديئية، والمقاربة البنوية، والمقاربة الثقافية، والمقاربة الانتقالية.

- **المقاربة التحديئية** تبدو في ظاهرها مشجعة لتفسير ما يحدث في العالم العربي باعتبار ما يجري في العالم من تقدم تكنولوجي سواء في مجالات الاتصال والعلاقات الاجتماعي، إلا أن المسألة أعمق من هذا التوافق وأكثر تعقيدا. فالمقصود من علاقة التحديت بالتحول نحو الديمقراطية في المقاربة التحديئية يتخطى مجرد المظاهر ليغوص في عمق البنى الاقتصادية والاجتماعية ومستوى التصنيع والتمدن ومؤشرات الرفاه المادي الذي غاب عن الشارع العربي فكلما ارتفعت تلك المؤشرات في مجتمع معين كان أقرب إلى التحول الديمقراطي حسب منظري هذه المدرسة. من جهة أخرى. فالمجتمعات غير الرأسمالية وغير الصناعية تحديدا ومن بينها المجتمعات العربية، هي من حيث المبدأ أبعد المجتمعات عن الديمقراطية.

- **الاتجاه البنوي** في مقارنته للمسألة الديمقراطية، حيث يركز في تحليله للتحويلات الاجتماعية ومن بينها تحولات النظم السياسية على المسارات التاريخية بعيدة المدى. فالتحول من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر محكوم بالدرجة الأولى بسياق تفاعلي يتداخل فيه الصراع الطبقي مع جهاز الدولة ومع الجغرافيا السياسية بما لها من تأثير لا يقل أهمية عن تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية إن اشترط تغيير شكل النظام السياسي بتغيير بنية الدولة وبما تؤول إليه الصراعات الطبقيية يجعل من العسير التفكير في التحول الديمقراطي في أي مجتمع قبل أن تتضح فيه شروط ذلك التحول على صعيد البنى الاقتصادية والاجتماعية.

- **المقاربة الثقافية** والتي تركز على دور الثقافة السياسية في إحداث التغيير الديمقراطي، فقد تطورت كاتجاه فكري من داخل المقاربة التحديئية اعتبارا لما يلعبه التحديت والتقدم الصناعي والتقني من دور في تحديث منظومة التعليم وإحلال الثقافة محلا مؤثرا في مسيرة المجتمعات. هنا أيضا تبقى الثقافة مشروطة بمدى تقدم المجتمع وارتفاع مستوى العيش بمقاييسه المادية، وبظل دورها رهينا بمدى "مدنيته" وقابليتها لقيم التعددية السياسية والفكرية، وإدارة الشأن العام وفقا لمبدأ الإقناع بدل الإكراه، والقبول بالتداول السلمي على السلطة تمثيلا لإرادة الشعب العامة لا سلبا لها باسم فكرة أو طبقة أو حزب.

بعد هذا العرض النقدي السريع لثلاث من أبرز نظريات التحول الديمقراطي، نعرض الآن لمقاربة أخرى تبدو أقرب لتفسير ما يجري في الوطن العربي، وخاصة تونس محل التجربة. هي:

**المقاربة الانتقالية** ". تركز المقاربة الانتقالية بدرجة أولى على دور النخب في المراحل الانتقالية قصيرة المدى ولا تنظر إلى السير ورات التاريخية المركبة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة.<sup>1</sup> فالمفاوضات والمساومات وحتى الصفقات التي تحصل بين النخب السياسية، بما في ذلك مع بقايا نخبة النظام القديم،

ينبغي أن تكون ضمن معادلة محلية صرفه وفي مدى زمني محدود. وما تنتهي إليه تلك النخب من توافقات وتعاقبات وقرارات وآليات انتقالية هو الذي يحدد أسس وشكل النظام الديمقراطي الناشئ

لا شك أن الكثير مما تقترحه هذه المقاربة من آليات وإجراءات انتقالية ينطبق على المرحلة التي أعقبت سقوط لشرعية الأنظمة العربية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، ولكنها تظل تحمل نقاط ضعف أساسية لا سيما بالنظر إلى السياق الثوري والشعبي الذي حصلت في ظلّه الحراك الشعبي. فالتركيز المفرط على النخب يهمل دور الجماهير في إحداث التغيير أو في ترسيخ المسار الديمقراطي. كما أن هذه المقاربة تظل قاصرة عن فهم وتفسير الانتقال الديمقراطي عن طريق الاحتجاجات الشعبية.

وفي عصرنا الحديث يعود الفضل إلى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (Max Weber) في تقديم منطلقات فكرية، ومواد مفهومية جديدة، لبناء نظرية في شرعية -أو شرعيات- السلطة. ويعد من الرواد في الأخذ بهذه التسمية، حيث نظر إلى الشرعية بوصفها صفة تنسب لنظام ما من قبل أولئك الخاضعين له، من خلال عدة طرق تتمثل في التقاليد أو بعض المواقف العاطفية أو عن طريق الاعتقاد العقلاني بقيمة مطلقة، أو بسبب قيامه بطرق وأساليب تعد قانونية أو شرعية مقبولة. هذا يعني أنه يعرّف ثلاثة أنواع من الشرعية: التقليدية، والكاريزمية، والشرعية العقلانية.<sup>2</sup> ويكون الولاء والالتزام في النوعين الأول والثاني إلى شخص (رئيس تقليدي، أو زعيم بطل أو زعيم روحي)، أما في النوع الثالث، فتكون الطاعة والقبول لشبكة المؤسسات المبنية بصورة شرعية التي تحمل الطابع الفردي، والشرعية في الأنواع الثلاثة كلها معرّفة في سياق قبول المجتمع بحكومته وزعمائه.

<sup>1</sup> Gabriel A. Almond and Sidney Verba, **The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations** (Princeton University Press, 1963), p. 8

<sup>2</sup> د. محمد عبد الخالق مدبولي، **الشرعية والعقلانية في التربية**، ال القاهرة 1999: الدار المصرية اللبنانية، ط 1. ص 1

وهكذا يذهب فيبر إلى أن النظام الحاكم يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة. والمواطنون لا يصفون الشرعية على نظام الحكم، أي لا يقبلون بحقه في أن يمارس السلطة إلا لأسباب يقوم عليها هذا القبول سواء أكانت دينية أم دنيوية، روحية أو عقلانية. وينشأ عن هذا التحديد أن الشرعية تساهم في استقرار الحالة بين الحكام والمحكومين، وتقود هذه الحالة أيضاً إلى استقرار المجتمع بالكامل ما دام مفهوم الشرعية كما أشاعه مبدعه ماكس فيبر يرجع في آخر تحليل إلى واقع الرضى الفعلي وليس إلى الإكراه.

ويوجز هيربرت كيلمان (H.K. Kelman) تعريف الحكومة الشرعية بقوله: (عندما يقبل بها كصاحبة الحق في ممارسة سلطاتها في حقل معين وضمن حدود محددة، وهكذا، عندما تتقدم إدارة نظام سياسي شرعي بمطالب ما، يقبل بها المواطنون سواء أحبوا ذلك أم لا. وقد يقتنع مواطن فرد أو لا يقتنع بقيمة ما يطلب منه القيام به، وقد يكون متحمساً أو غير متحمس لتنفيذه، وقد يكون في الواقع شديد الاستياء منه، ومع ذلك فإنه يستجيب برضى مع المطلب دون أن يشعر أنه أكره على ذلك، ويعتبر أن واجبه أن يقوم بذلك.

ويذهب موريس دي فرجييه (M. Duverger) إلى القول إن الحكومة التي تمثل رأي الشعب تتمتع بصفة الشرعية، من حيث أصولها وجذورها وهيكلها وتركيبها. وكل حكومة عداها تكون غير شرعية، إذ إن الشرعية هنا ليست أكثر من مجموعة من المعتقدات، يختلف معناها ومضمونها ومرماها باختلاف البلدان والأزمان. إن هذا التعريف للشرعية بالمعنى الذي يسوغه دي فرجييه، يكمن في تضمنه الموافقة العامة أو القبول العام الاختياري والعميق، وليس ذلك القبول الذي يمكن تحقيقه عن طريق أداة خارجية، هي الضغط والإكراه. والقول إن الحكومة شرعية لا يعني أنها حكومة صالحة وتحقق الصالح العام، بل يعني فقط كون المواطنين المحكومين يعدونها ذات سلطات شرعية دستورية

أما هدسون (Hudson) فيرى أن الفرد قد يقبل بأن يطيع السلطات وبأن يتبع مطالب النظام القائم لأسباب مختلفة، غير أن الدعم الأقوى ديمومة لن يتأتى إلا عن اقتناع ذلك الفرد بأن قبوله بالسلطة وطاعته لها وتنفيذه لمتطلباتها أمور محقة ومقنعة.<sup>1</sup>

وقد ركز باحثون آخرون على عناصر أخرى غير التي ذكرت. فالشرعية في تعريف بعضهم هي حالة أخلاقية تخدم الظرف الراهن. فضلاً عن ذلك، فإن الشرعية حالة دفاعية، فعند محاولة صاحب سلطة أن

<sup>1</sup> خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية - مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت، 2003: مركز دراسات الوحدة، العربي ط1 ص23

يعطي لوجوده وحكمه صفة شرعية، فهو يحاول إزالة الشكوك مهما كانت مرتبطة في جوهر وجوده. وقد تكون هذه الشكوك شكوكاً داخلية أو خارجية. إن المشكلة الرئيسية تكمن في أن هناك مطلباً ملحاً لاستبعاد هذه الشكوك.

وقد قدم تالكوت بارسنز (Talcott Parsons) تفسيراً آخر للشرعية يعتمد على إظهار جانبها التقييمي، فالشرعية لديه هي تقييم للفعل وفق القيم العامة والمشاركة، ضمن سياق المشاركة الفعلية في النظام الاجتماعي، وهي الحلقة الأساسية بين القيم كمنوع داخلي لشخصية الفرد، والنماذج التأسيسية التي تحدد تركيب العلاقات الاجتماعية، وبهذا المعنى تتخذ هذه النماذج شكل بناء تركيبى قيمي أو إطاراً تتجسد فيه القيم والمعتقدات والأفكار المشتركة لتحديد وتنظيم وتؤثر في الوقت نفسه في الفعل، أي في ممارسة القوة.<sup>1</sup> وبذلك فقد عمد بارسنز إلى إظهار الجانب القيمي للشرعية.

وشاركه في ذلك ليبست (Lipset) أن استقرار النظام السياسي مرتين بوجود درجة مقبولة من التحول الاقتصادي، ومن الشرعية والفعالية السياسيتين،" والمراد بالفعالية هو قدرة السلطة على إدارة الوظيفة المجتمعية، فالسلطة التي تقدر على غرس الاعتقاد بأن ما أوردته من مؤسسات وسلطة هو الأصلح والأفضل، هي التي تملك الشرعية السياسية، وفي المقابل الجماعات المجتمعية والسياسية تحكم على شرعية السلطة تبعاً لمدى تطابقها مع مبادئها.<sup>2</sup>

ويتفق مع ليبست ماكيفر حينما يشير إلى أن "الشرعية تتحقق حينما تكون إدراكات النخبة الحاكمة لنفسها وتقدير غالبية المجتمع لها متطابقين، وفي توافق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع وبما يحفظ للمجتمع تماسكه.

وتبنى روسو في كتابه "العقد الاجتماعي" هذا الرأي حيث يذهب إلى "أن أي جماعة سياسية لا تستمر في سلام إلا إذا اتفق أعضاؤها أكلهم تقريبا باستمرار على الاعتراف بوجود هذه الجماعة وجوداً شرعياً، وأقروا بأن دستورهم مبدأ عدالة كاف بالدولة عند روسو تطالب بالطاعة غير المحدودة، لأنها تمثل الإرادة العامة وليس الأهداف الخاصة بالجماعات والأفراد الذين يتشكل منهم هذا المجتمع، وبذلك يرى روسو أن "جمعية

<sup>1</sup> خميس حزام والي، مرجع سابق، ص25

<sup>2</sup> أحمد بهاء الدين شرعية السلطة في العالم العربي، القاهرة: 2005، مركز الحضارة العربية، ط1 ص22

الشعب هي المصدر الشرعي الوحيد لسلطة الدولة، فعلى الرغم من أن شكل السلطة السياسية يمكن أن يتغير، ليس هناك من سلطة حكومية يمكن أن تكون شرعية دون استلام سلطاتها مباشرة من الشعب".<sup>1</sup>

وقد يرى البعض أن الشرعية تنطلق من قواعد القانون الوضعي، فهي منظومة من قواعد واتفاقيات وأعراف تسمح بأن تمت سلطاتها على الهيئة الاجتماعية كلها، وعلى كل عنصر تفرض تعزيز العلاقات بين الأفراد والجماعات، وذلك أن ضرورة الحياة الاجتماعية والاقتصادية بما فيها من صراع تقتضي وجود سلطة عامة، غير أن وجود المؤسسات السياسية داخل المجتمع لا يكفي بذاته، وإنما يجب أن تكون هذه المؤسسات مطاعة أي يقبل أعضاء المجتمع الخضوع لها<sup>2</sup>، فالشرعية هنا تفسر كقاعدة من قواعد السلطة التي تنظم بمقتضاها السلوك السياسي للأفراد والجماعات تجنباً لوقوع الفوضى أو الصراع. إن توليد وترسيخ الاعتقاد بفعالية وملاءمة المؤسسات السياسية القائمة لحاجات المجتمع ليتوافق مع فهم المجتمع السائد للعدالة هي لب الشرعية ومقياسها، وإن غياب الشعور بعدالة السلطة وفعاليتها وقدرتها على تحقيق النفع العام ينفي صفة الشرعية، ويجعل الثورة على هذا النظام أمراً مشروعاً ومحتملاً الحصول.

## المطلب الثاني: الشرعية المفهوم والتعريف

### أولاً: المفهوم:

لا يمكن إغفال أن استخدام تعبيرات مختلفة للدلالة على ظاهرة واحدة، من شأنه إحداث بعض الخلط لدى الباحث والقارئ، وهو الأمر الذي يجد تفسيراً له في حداثة هذا الحقل من الدراسة من جانب، وتعدد المشارب أو الاتجاهات المهمة به من جانب آخر، على اعتبار أنه نقطة التقاء بين المفكرين والباحثين في العلوم السياسية والقانونية.

في عصرنا الحديث، ظهر مفهوم الشرعية من خلال كتابات علماء السياسة والاجتماع ومحاولاتهم لتحديد مصادر الحكم، وطبيعة ونتائج مواقف الناس تجاه حكاهم ومؤسساتهم السياسية.

<sup>1</sup> د. نديم البيطار: "فكرة المجتمع الجديد في المذاهب السياسية والأيدولوجية الحديثة" بيروت. 2000 بيسان للنشر

والتوزيع والاعلام، ص514

<sup>2</sup> د، حميد السعدى "السيادة بين التفويض و ممارسة السلطة الشعبية" الجماهيرية، 1990، المركز العالمي لدراسة و أبحاث

الكتاب الأخضر ط2، ص26

وقد سبر عدد من المنظرين أغوار مفهوم الشرعية، وعلى الرغم من أنهم يختلفون في اتجاه تحليلهم، إلا أنهم جميعاً يتفقون في التحليل النهائي، على أن قبول مواطني دولة ما، غير القسري (الطوعي) بالحكومة، هو الذي يجعل الحكومة شرعية.

وهذا المفهوم للشرعية يتقابل مع مفهوم البيعة في التراث العربي الإسلامي، فالبيعة، كما يقول ابن خلدون (هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وبأمر المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكروه، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد).

وإذا أخذنا التفسيرات المطروحة السابقة بتعمق، يمكن أن نصل إلى بعض النتائج الأساسية حول مفهوم الشرعية يمكن ذكرها بإيجاز فيما يلي:

- أن مفهوم الشرعية مفهوم سياسي مركزي يركز على علاقة قائمة بين الحاكم والمحكومين، تتضمن توافق العمل والنهج السياسي للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمحكومين، بما يؤدي إلى القبول الطوعي بقوانين وتشريعات النظام السياسي، "فإلى جانب طاعة المحكومين للأوامر الصادرة عن السلطة يقوم الحاكم بتقديم الدليل على قدرته على خدمة شعبه عامة وفي الأوقات الحرجة خاصة
- إن التبرير للسلطة وللطاعة في آن واحد هو الرهان الأول لتجسيد مفهوم الشرعية، ويعتمد على هذين الإثباتين حق الحكم وما ينتج عنه من الالتزام السياسي، ولكي تنجح هذه العملية يجب أن تتوافر لها ثلاثة شروط كاملة متكاملة تتعلق بمجالات الرضا، القانون والضوابط.<sup>1</sup>
- إن ما يمكن ملاحظته من المفاهيم السابقة للشرعية هو أنها تركز على الشرعية التي يجب اكتسابها من قبل النظام السياسي القائم دون التطرق للشرعية المعارضة، ومن ثم شرعية ممارستها تجاه هذا النظام، ويظهر ذلك في حصول المعارضة على الدعم الشعبي لها حين تتطابق مطالبها وأهدافها مع مبادئ وقيم فئات المجتمع وشرائحه، الأمر الذي يجعل من هذه المعارضة أو الحركة تعبير عن مصالح هذه الفئات، وبذلك تندعم شرعيتها وتواجدها.
- لا يمكن فصل الحكم الصادر عن المحكومين المتعلق بشرعية النظام السياسي عن الذي يحتله هذا النظام وسط مجتمع معين، لأن حكم الوظيفة السياسية هو الترجمة المنطقية لمفهوم سلطة القيادة من منظور

<sup>1</sup> د. جان مارك كواكو، الشرعية والسياسة، ترجمة، د. خليل إبراهيم الطيار، عمان: 2001. المركز العالمي للدراسات السياسية، ص 2

الشرعية، "ومن خلال هذا المنظور يقاس حق الحكم بقدرة رجال السياسة على إثبات كونهم بمستوى القيم التي تشكل أساس المجتمع، وتعتمد شرعية الحكام على أهليتهم في الاضطلاع بالمسؤوليات المفروضة عليهم.<sup>1</sup>

في عصرنا الحديث، ظهر مفهوم الشرعية من خلال كتابات علماء السياسة والاجتماع انطرقا من مصادر الحكم، وطبيعة ونتائج مواقف الناس تجاه حكاهم ومؤسساتهم السياسية في هذا السياق نجد ان مونتيكيو قد عرفها بانها "لا تزام من القائم على السلطة بدستور مسبق"<sup>2</sup>

الشرعية السياسية بمفهومها المبسط تعني وجود شكل من أشكال الرضا والقبول المتبادل في الشأن السياسي. وبالتالي يمكن تطبيق هذا المفهوم المبسط جداً على العديد من الظواهر، مثلاً عندما يتم وصف نتائج الانتخابات البرلمانية بأنها انتخابات تتمتع بـ (الشرعية السياسية) فإن المقصود من هذا الوصف أنها تحظى بالقبول والرضا من قبل معظم الأطراف داخل النظام السياسي. وكذلك الحال عندما يتم وصف أحد الأنظمة السياسية الحاكمة بأنه نظام يتمتع بـ (الشرعية السياسية) فإنه بالفعل يتمتع بالقبول والرضا من قبل مكونات المجتمع، وفي الوقت نفسه من القوى الإقليمية والدولية تجاه هذا النظام.

ومع ما يثيره من قدرراً واضحاً من الاختلاف والالتباس بين المفكرين والباحثين فيها، حقيقتاً مشكلة مركبة عند الجميع، ويعود هذا الارتباك والخلط في المفاهيم كما تحدثنا عنه فيما سبق الي الزاوية التي ينظر اليها او من مصدرها او من سياقاتها في الحقل المستعمل فيه اللفظ وتبسيط أكثر لا بد من الرجوع الي المصدر الاصيل للكلمة.

### ثانياً: التعريف

ابتكر علماء السياسة ثلاثة اتجاهات للتعريف بالشرعية السياسية وهي:

**اتجاه قانوني:** يعرف الشرعية على أنها سيادة القانون، أي خضوع السلطات العامة للقانون والالتزام بحدوده، ويمتد القانون ليشمل القواعد القانونية المدونة والغير مدونة، أي نقصد بها الدساتير والأعراف

1 نفس المرجع السابق، ص62

2- عادل فتحي ثابت عبد الحافظ "شرعية السلطة في الإسلام" لإسكندرية، 1992 دار الجامعة الجديدة، ص 67،

اتجاه الديني: (القانون الإلهي) ويعرف الشرعية على أنها تنفيذ أحكام الدين، وجوهره أن النظام الشرعي هو ذلك النظام الذي يعمل على التطبيق والالتزام بقواعد الدين أو القانون الإلهي، ويقصد بالدين الحقيقة المنزلة.

اتجاه اجتماعي سياسي: حيث يعرف الشرعية بأنها تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم لها طواعية، لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة، ويعبر عن قيمها وتوقعاتها، ويتفق مع تصورهما عن السلطة وممارستها.<sup>1</sup>

في اللغة العربية يختلف إلى حد ما عن المفهوم في الفكر الغربي، ففي اللغة العربية: الشرع والشرعية والإظهار، ويقال شرع الله كذا أي: جعله طريقاً ومذهباً، الشرعية في أصل اللغة: هي مورد الشاربه<sup>2</sup> وهي المكان مورد الماء الجاري الذي يعده الناس لسقى دوابهم ومنه قول العرب شرعت الإبل إذا وردت شريعة الماء. وعلى الرغم من أنهم يختلفون في اتجاه تحليلهم، إلا أنهم جميعاً يتفقون في التحليل النهائي، على أن قبول مواطني دولة ما، غير القسري (الطوعي) بالحكومة، هو الذي يجعل الحكومة شرعية.

تعرف الموسوعة السياسية مصطلح الشرعية على أنه مفهوم سياسي مركزي مستمد من كلمة شرع أي قانون أو عرف معتمد وراسخ، ويرمز إلى العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم المتضمنة توافق العمل أو النهج السياسي للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين، بما يؤدي إلى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي، وهكذا تكون الشرعية علاقة متبادلة بين الحاكم والمحكوم.<sup>3</sup> يعود أصل الكلمة إلى اللاتينية (legitimacy) هو (Legitimus) معناه مرتبطاً بالتطابق مع القانون حتى القرن السادس عشر، وفي القرن السابع عشر كان الفيلسوف جون لوك أول من استخدمه سياسياً في تحليل ظاهرة السلطة وشرعيتها حيث يقول فلا تضل هذه السلطة شرعية إلا بقدر حرصها على الحريات والحقوق حيث نرى أنه انتقل المفهوم ليعبر عن حالة الوعي الجماعي تجاه السلطة واحقيتها بالملك.

<sup>1</sup> سيف الدين عبد الفتاح، "رؤية إسلامية لمفهوم الشرعية"، مجلة الديمقراطية: العدد 63، يوليو 2013

<sup>2</sup> مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي "معجم القاموس المحيط" بيروت، 2007 لبنان دار المعرفة، الطبعة 2، ص 683

<sup>3</sup> عبد الوهاب الكيالي "موسوعة السياسة"، ج 3، عمان 1993: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، ص 451

## المطلب الثالث: العلاقة بين مفهوم الشرعية والمشروعية

الشرعية والمشروعية لفضان مشتقان من أصل واحد هو الشرع أو الشريعة، غير أن هذين اللفظين يختلفان من حيث المفهوم الدقيق لكل منهما. فالشرعية مشتقة من الشرع بصيغة الفعلية ومعناها موافقة الشرع، والمشروعية مشتقة من الشرع أيضا لكن بصيغة المفعولية وتفيد محاولة موافقة الشرع، والمحاولة قد تصيب وقد تخفق، فالصورة الفعلية تصور الشيء تصويرا حقيقيا، بينما الصورة المفعولة تصوره من وجهة نظر فاعلها وتختلف عن الأصل في حدود معينة ومعناها احترام قواعد القانون القائمة فعلا في المجتمع وبين الشرعية وهي فكرة مثالية تحمل في طياتها معنى العدالة وما يجب أن يكون عليه القانون، ومعنى ذلك فإن مفهومها لا يعني مجرد احترام قواعد القانون الوضعي العادلة، وإنما يتسع ليشمل قواعد أخرى يستطيع عقل الإنسان المستقيم أن يكشفها، ويجب أن تكون المثل الأعلى الذي يتوخاه المشرع في الدولة ويعمل على تحقيقه.<sup>1</sup>

من الأهمية بمكان بيان الفرق بين الشرعية السياسية والمشروعية السياسية. فالمفهوم الأول أي الشرعية السياسية يتضمن القدرة على إضفاء الصفة القانونية لشيء ما، كما يتضمن صفة الإلزام، ويترتب عليه تحوّل القوة السياسية إلى سلطة. أما المفهوم الثاني وهو المشروعية السياسية فيقصد به وجود سند قانوني لعمل المؤسسات سوى السياسية أو الاقتصادية أو الإدارية.

بمعنى ان الشرعية تحيلنا على الحقوق والحريات والحس الأخلاقي والفضيلة السليمة وتشترط ضمان الاحترام الكامل للقوانين الموضوعة من طرف السلطة السياسية والتي تجعلها قيد التنفيذ ومنسجمة على ارض الواقع وتقتضي كذلك ضرورة الاتفاق مع القواعد المثالية المنتمية إلى النظام السياسي الأفضل والى روح القوانين حسب عبارة مونتيكيو .

في حين أن معنى لفظ المشروعية يحيلنا إلى القانون وتكاد ترادف مصطلح القانونية وتفيد الإباحة بفعل شيء ما والترخيص المؤقت لما هو محظور والسماح بالاندماج والعبور والتجوز لحدوث فعلا ما كان من قبيل الممتنع والتمكين وإتاحة الفرصة ولكنها تدل على الخاصية التي تتفق مع قيم المجتمع وتطلق على السلطة التي تحصل على رضا الأفراد سواء بشكل علني أو بالموافقة الصامتة وفي السياسة هي حق الأغلبية في حكم نفسها بنفسها عبر اختيار ممثليها وبناء كيان سياسي مشروع يسمى حكومة.

<sup>1</sup> صدارتي صدارتي، مطبوعة جامعية في مقياس المنازعات الإدارية، قسم الكفاءة المهنية للمحاماة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية الجزائر 2005 ص 56

اما في الإطار السياسي فالشرعية تعني حيافة الامر على الشرعية اي اكتسابه الإطار القانوني لصيغة عمل معينة قد تكون سياسية او ادارية او اقتصادية اي ضمن إطار قانوني...ولذلك يقال ان الادارة شرعية اي انها تحوز الإطار القانوني الصحيح للمفهوم دون أي علاقة بالقاعدة القانونية.

اما المشروعية فهي العلاقة القانونية التي تختص بالقانون والقرار والتعليمات. فرجال القانون يصفون القرار بانه مشروع اي انه جاء طبقا لمبدأ المشروعية والذي نعرفه نحن اهل القانون بانه توافق القاعدة القانونية الادنى للقاعدة الأعلى وعدم مخالفتها شكلا وموضوعا. وفي حالة حصول مخالفة يصاب القرار بعيب عدم المشروعية ويدخل ضمن نطاق القرار المعيب.

وهنا تلاحظ من خلال تجزئة التعريف السابقة ان مفهوم الشرعية يختلف اختلافا كبيرا عن مفهوم المشروعية فالأول ذات طابع وظيفي يعنى بالجانب العلمي اي ما يمكن ان نطلق عليه المفهوم الوظيفي في ممارسة السلطة سواء أكانت سلطة سياسية او إدارية او اقتصادية او دولية..وتأتي الشرعية بطرق متعددة منها الاستفتاء او الانتخاب. اما المشروعية فهي الهيكل النظري في من الناحية القانونية اذ تشير الى العلاقة بين القوانين وليس عملية ممارسة السلطة بل تنطلق الى مفهوم تطبيق القانون فالسلطة الشرعية تطبيق القانون المشروع...فاذا وضعت سلطة إدارية مثلا ولم تكن تلك السلطة شرعية..فان القانون الذي تضعه ربما يكون وفق مبدأ المشروعية وهنا يكون الفصل ان السلطة ليست شرعية والقرار مشروع وقد يحدث العكس ان تكون السلطة شرعية ولكن قراها معيب بعدم المشروعية..او تحصل حالة ان تكون السلطة غير شرعية والقرار غير شرعي اما الحالة الطبيعية وهي ان تكون السلطة شرعية وقرارها مشروع.

وفي الأخير يمكن القول الشرعية والمشروعية مصطلحان مختلفان في المعنى، لكنهما يتقاطعان حول إشكالية الموقف من الدولة أو النظام السياسي القائم. فالشرعية تعرّفها الموسوعة الدولية الاجتماعية بكونها (الأسس التي تعتمد عليها الهيئة الحاكمة في ممارستها للسلطة، وتقوم على حق الحكومة في ممارسة السلطة وتقبل المحكومين لهذا الحق). في حين أن المشروعية تحيل إلى مدى تقيد نشاط الأفراد أو الجماعات بالإطار القانوني المنظم له. وبناء عليه، يسود اعتقاد عام في أوساط خبراء العلوم السياسية أن الشرعية (مفهوم سياسي) في حين أن المشروعية (مفهوم قانوني). في السياق الأول يكون الموقف موجهاً نحو تحديد طبيعة السلطة وركائزها أو محاولة فهمها كظاهرة سياسية كما فعل (جون لوك) وغيره، بينما في السياق الثاني يقع الانتقال إلى تحديد الموقف من منهج التغيير وأسلوب المعارضة. لكن مع ذلك يبقى هناك شيء من التداخل بين المفهومين، إذ إن الشرعية ترتبط أيضاً بمسألة الدستور، الذي من شأنه أن يخرج الشرعية من

مفهومها الهلامي غير الدقيق إلى مفهوم قانوني، يقيد حركة السلطة، ويجنبها الإطلاق والشمولية. وهنا نلاحظ ان الشرعية والمشروعية أحدهما يكمل الآخر، وهما قاعدتين أساسيتين لأي نظام سياسي من اجل ممارسة الحكم الرشيد. مما لا يدع مجال لشك ان لشرعية والمشروعية علاقة بالنظام السياسي.

## المبحث الثاني: علاقة الشرعية بالنظام السياسي

### المطلب الاول: مصادر الشرعية في لنظام السياسي

لن نغوص في هذا المبحث في التعريفات والأشكال النظرية للشرعية، والتي تعتمد معظمها كتابات عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر منطلقا لها كما ذكرنا سابقا، بقدر ما سنعالجها على انها نابعة "من وجود حاجة اجتماعية إليها، فضلا عن الحاجة السياسية"<sup>1</sup>.

فالمؤسسة تكون شرعية إلى الحد الذي يشعر معه المواطنون أو الأتباع أنها مفيدة وصالحة وتستحق التأييد. عنصر الاعتقاد اذن يعتبر مكونا أساسيا من مكونات الشرعية، فأية سلطة بالتأكيد لا تكتفي بالطاعة التي ليست سوى خضوع خارجي بدافع الحكمة أو الانتهازية أو الاحترام، بل تسعى أيضا إلى أن تثير في الأعضاء الإيمان بشرعيتها، أي إلى تحويل الانضباط إلى موافقة على الحقيقة التي تمثلها.

لذا "تسعى كل النظم السياسية إلى دعم نفوذها وقوتها باكتسابها أو محاولة ارتداء ثوب الشرعية السياسية، وتتباين هذه النظم في شرعيتها السياسية، من التقليدية بالاحتكام إلى مبادئ ومعايير التقاليد والعادات والتمسك بالمعايير الدينية والأسرة وغيرها، ومن العقلانية وذلك بالاستناد إلى معايير الكفاءة والموضوعية والقدرة والشفافية في الآراء والاحتكام إلى. قواعد القانون العامة"<sup>2</sup>

وانطلاقا من المحددات السابقة لمفهوم الشرعية، اجتهد العلماء والمفكرون لتحديد مصادر الشرعية التي يستند إليها الحاكم في ممارسة السلطة وإدارة شؤون الدولة. لقد تعامل الفكر السياسي (بشقيه الغربي والعربي) مع مصادر شرعية النظم السياسية من منطلقات متباينة. حيث ينطلق الفكر الغربي من العقلانية المؤسسة على فلسفة الحقوق الطبيعية، بمعزل عن التعاليم الدينية. فقد صنف ماكس فيبر مصادر الشرعية إلى ثلاثة نماذج مثالية:

1 عبد الاله بلقزيز "المعارضة والسلطة في الوطن العربي-أزمة المعارضة السياسية"، بيروت: 2001. مركز دراسات الوحدة العربية، ص12

2 د. ناجي صادق شراب، "ويبقى التساؤل كيف نجدد شرعيتنا السياسية؟" متوفر على موقع تاريخ الزيارة 2016\03\06؛  
Www. Arabic Media internet network.

(1) الشرعية التقليدية Traditional Legitimacy. وترتكز على قوة العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع التي تحدد أحقية الحاكم، ويبرز ولاء الأفراد من خلال احترامهم للمكانة التقليدية للحاكم إما بحكم الوراثة أو بالامتثال للأوامر الدينية. وقد يقتنعون بمصدر تقليدي للشرعية في مرحلة تاريخية معينة، ولكنهم في مرحلة تالية قد لا يقتنعون بهذا المصدر لأسباب عديدة، ومثلنا على ذلك الحق الإلهي في أوروبا في القرون الوسطى<sup>1</sup>، وهو مصدر تقليدي للشرعية تقبله المحكومين لقرون طويلة، ولكنه تعرض للتآكل ثم السقوط النهائي في قرون تالية، وحل محله مصدر آخر للشرعية لا يقبل المحكومين بغيره بديل وهو العقلانية القانونية.<sup>2</sup>

(2) الشرعية العقلانية القانونية Legal-rational Legitimacy. ويعتمد هذا المصدر على قواعد مقننة موضوعية غير شخصية تحدد واجبات وحقوق الحاكم والمحكومين، وأسلوب الوصول إلى السلطة، وتداول السلطة وممارستها، وهذا يعتمد على إيمان المحكومين بأن هناك إجراءات وقواعد ملائمة تحظى بقبول الحكام والمحكومين. ويرى بعض المفكرين أن نموذج العقلانية-القانونية هو المصدر الرئيسي في بناء الدولة القومية الحديثة في الغرب، حيث ارتبط بهذا المصدر ظروف تاريخية وهيكلية حكمت مسيرة التطور الاجتماعي و، الاقتصادي للمجتمعات الغربية في القرون الأربعة الأخيرة، وجاء ترجمة سياسية لهذه المسيرة، والتي من نتاجها "الديموقراطية الليبرالية" في الغرب.

(3) الزعامة الملهمة Charisma. وهي القيادة الفذة التاريخية القادرة على التأثير في المجتمع والدولة. وشرعية هذا النوع من الحكام ترتبط بشخص الحاكم، حيث هو مصدر جذب وإعجاب المحكومين بصفاته وأعماله وقيمه ومثله العليا. وهذا النموذج من شرعية الحاكم هي شرعية وقتية تنتهي بغيابه. وبذلك هذا المصدر للشرعية هو مصدر غير دائم فيزول بزوال ذلك القائد وهذا ما لا يخدم النظام السياسي القائم<sup>3</sup>.

وقدم "مايكل هدسون" بعد "دافيد استن" ثلاث قواعد ممكنة لبناء الشرعية وهي تشكل في الوقت نفسه ثلاثة مصادر للشرعية وهي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> خميس حزام والي "إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية"، مرجع سابق، ص 22،  
<sup>2</sup> أحمد الأصغر اللحام، "المسألة الديمقراطية في الوطن العربي"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006. ص

130-131.

<sup>3</sup> سعد الدين إبراهيم، على الدين هلال وآخرون، مرجع سابق، ص: 160

<sup>4</sup> خميس حزام والي، مرجع سابق، ص37

- القاعدة الشخصية: ويشير بها هـسون إلى العنصر الشخصي في الشرعية كمكون أساسي في السلطات القبلية التقليدية وفي السياسة المعاصرة، من دون أن يرى مستقبلاً لهذه الشرعية في مجتمع أكثر تطوراً ونمواً .

- القاعدة الإيديولوجية: تتلخص في مجموعة من المثل والأهداف التي تساعد النظام على فهم الماضي وتفسير الحاضر واستشراف المستقبل، ملمحاً إلى أن الاستعمال الكثيف للإيديولوجيات قد يخفي في الواقع هشاشة الشرعية المؤسسية في الدولة.

- القاعدة البنوية: أي تلك التي تتبع من المؤسسات، ويقدر ما يكون الحكم مؤسساً يزداد الاعتقاد بشرعية القوانين والنظم .وقد ركز هـسون هنا على هذه الثلاثية التي يرى فيها أهم الأسس والمصادر التي يلجأ إليها النظام السياسي والسلطة الحاكمة لإثبات شرعيتها وإن كانت غير مطلقة .إن العنصر الجديد للشرعية والذي يمكن أن نستخلصه من الثلاثيات السابقة هو العنصر الإيديولوجي، وهو بذلك يمكن أن يكون مصدراً رابعاً للشرعية إلى جانب التقاليد والزعامة الملهمة والمؤسسية، وبذلك قد يكون الانتقال في الدراسة من المصادر التقليدية إلى المصادر الإيديولوجية، أو إعادة النظر في المصادر السابقة ولو بصفة نسبية، فالنظام السياسي يعتمد في الشرعية على مجموعة من المبادئ العامة التي يؤمن بها أفراد المجتمع، وبذلك يكون للإيديولوجية الدور الأهم في تثبيت هذا النظام واستمراره.

. أما ديفيد إيستون David Easton فينطلق من محددات مختلفة لمصادر الشرعية، تتمثل في العناصر التالية

(1) :الشرعية الشخصية Personal Legitimacy حيث تلعب شخصية الحاكم دوراً جوهرياً في تحقيق شرعية النظام اعتماداً على قوة الشخصية وفاعلية الإنجاز، حيث هي أقوى و أكثر هيمنة وتأثيراً من الشخصية الكاريزمية في النمط الفيبري. إن نمط الشخصية ينتج الشرعية ويغطي مجالاً أشمل وأوسع من الظاهرة القيادية أكثر من القيادة الكاريزمية المحدودة المجال

(2) .الشرعية الأيديولوجية Ideological Legitimacy وهي الشرعية التي يكتسبها الحاكم من خلال أطروحاته العقائدية، ومن خلال استخدام المنهج التعبوي الفكري والعقائدي للجماهير، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير في أيديولوجية المحكومين، لذا فإن العامل الأساسي في إضفاء الشرعية على فعالية النظام السياسي يكمن في عملية التوافق بين الأيديولوجية التي يروج لها النظام السياسي وبين قناعات المحكومين

(3) الشرعية البنائية Structural Legitimacy ويقصد بها الشرعية التي يكتسبها النظام السياسي من خلال بناء الهياكل والمؤسسات السياسية في الدولة، وذلك في محاولة لتأكيد دور المؤسسات وأهمية عملية المؤسسة في ترسيخ شرعية النظام السياسي. فالمؤسسات السياسية في حد ذاتها تعتبر مصدراً أساسياً للشرعية في حالة تفعيلها، حيث تمنح الشرعية القانونية للنظام السياسي .

الملاحظ بالنسبة للمكون الثاني لثلاثية إيستون "الإيديولوجية" والتي تعني منظومة المعايير والمعتقدات والمشاعر السياسية السائدة في مجتمع ما وفي فترة زمنية معينة، والتي تحدد درجة الإحساس وتنوعه وتنظيم المواقف، وتحدد طرق الالتزام الفردي وأساليبه وتحديد، أنماط المشاركة والاتصال، وكذا واجبات من يمثلون الدولة<sup>1</sup>

أما المكون البنوي فيراه إيستون في المؤسسة، فإذا ما تحولت المؤسسات من بنى بدائية إلى بنى معقدة مستقلة بعض الشيء متماسكة في بنائها الداخلي وقادرة على التأقلم مع التطورات المجتمعية الكبيرة آنذاك، تصبح هذه المؤسسات قادرة على الإسهام في تحويل، الثقافة السياسية نحو تلك القاعدة الضرورية لأية شرعية دستورية أو بنوية مؤسسية<sup>2</sup>

أطلق إيستون صفة البنوية في محاولة للتأكيد دور المؤسسات وأهمية عملية المؤسسة، وتعد هذه الشرعية البنوية المقابل للعقلانية القانونية.

أما كارل دويتش Karl W. Deutsch فيرى أن الشرعية المؤسسية (البنوية-الدستورية) تقوم على ثلاثة أسس:<sup>3</sup>

- (1) الأساس الدستوري: ومضمونه أن شرعية السلطة تتحقق وفقاً لمبادئ البلاد الدستورية والشرعية.
- (2) الأساس التمثيلي: وتقوم شرعية النظام على اقتناع المحكومين بأن الذين في السلطة يمثلونهم ولم يصلوا إلى السلطة إلا من خلال الوسائل المشروعة.
- (3) أساس الإنجاز: حيث تتحقق الشرعية للنظام السياسي من خلال الإنجازات التي تتم في المجتمع وللمصلحة العامة.

<sup>1</sup> ثامر كامل محمد، مرجع سابق، ص114

<sup>2</sup> غسان سلامة، مرجع سابق، ص 27 – 25

<sup>3</sup> ثامر كامل محمد. "اشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي" المستقبل العربي (العدد

11ص2000(3251

بينما يذهب بعض المفكرين إلى تحديدات أخرى لمصادر الشرعية تتمحور حول المفاهيم التالية

(1) الشرعية الثورية: ويستمد النظام السياسي في توليه للحكم على شرعية الثورة، سواء أ؛ كانت هذه الثورة من أجل الاستقلال أو الثورة ضد نظام سياسي آخر. ففي هذه الحالة يحاول النظام السياسي الذي يأتي إلى الحكم استثمار أسلوبه الثوري في تثبيت شرعيته السياسية.

(2) الشرعية الثيوقراطية: وهي الشرعية التي تنبثق من الاعتقاد بأن الحاكم يتمتع بصفة القداسة، انطلاقاً من أنه يستمد السلطة من الله سبحانه وتعالى، ولذلك فالحاكم يحاول فرض طاعته على المحكومين اعتماداً على هذه القداسة.

(3) الشرعية الديمقراطية: في هذا النمط من أنماط الشرعية يستمد الحاكم شرعيته من المحكومين حيث أن المحكومين يخولون الحاكم سلطة إدارة شؤون الدولة، ولذلك فسلطة الحاكم هنا هي سلطة شرعية لأنها جاءت بطرق مشروعة تكفل بتحقيقها دستور الدولة<sup>1</sup>.

و ذهب ابن خلدون إلى أن الشرعية تقوم على ثلاثة عناصر أساسية هي : الطبيعة، التنظيم والشرع، و يميز ابن خلدون بين أنواع الملك الثلاثة من خلال التعريفات التي يعطيها لهذه الأنواع من السياسات، سياسية تتم بمقتضى الغرض والشهوة ويسمياها "الملك الطبيعي"، ولا يرجع فيها الحاكم إلى أي قانون في حمله الناس على طاعته، و يتشكل هذا النوع من السياسات من أدنى مراتب السياسة، وهو ما يمكن تسميته بالدولة الطبيعية، ويرى أنه لا مناص من أن يتحول الملك الطبيعي في النهاية لإلي ملك سياسي يقصد بها السياسة العقلية أو الملك السياسي وهو النوع الثاني الذي يتدبر شؤون الناس من خلال أحكام ينبغي من خلالها نوع من الرضا، ويذهب ابن خلدون إلى النوع الثالث من السياسات والتي أسماها بالسياسة الدينية "الخلافة"، وهذه تبحث عن صلاح الآخرة، بينما السياسة العقلية عن مصالح الدنيا، فلا شك في أن هذا التمييز يضع فجوة بين السياستين العقلية والدينية.

ويرى ابن خلدون أن الملك منصب طبيعي، وأن البشر لا يمكن أن يؤذوا حياتهم ووجودهم إلا باجتماعهم وتعاونهم على تحصيل قوتهم وضرورتها، واحتاجوا من أجل ذلك إلى الوازع وهو الحاكم عليهم،

<sup>1</sup> 29 المرجع السابق. ص 112

وهو بمقتضى الطبيعة البشرية الملك القاهر المتحكم وإنما الملك على الحقيقة لمن يستعد الرعية ويحمي الأموال ويبعث البعوث ويحمي الثغور ولا تكون فوق يده يد قاهرة، وهذا معنى الملك وحقيقته<sup>1</sup>

إذن آثار ابن خلدون تضع السلطة السياسية الحاصلة في قمة التدرج داخل المجتمعات ذات العصبية، فحصر القيادة بسلطة مهيمنة تفوق سلطة رئيس القبيلة الذي لا يتمتع إلا بنفوذ معنوي، فهو يقود جماعته ولكنه لا يملك قدرة إجبارهم على تنفيذ أوامره، فالغلبة هي الحد الذي تبلغه العصبية ولا يستطيع أي شعب أن يخضع جماعات غريبة ويحكمها إلا إذا نجح رئيسه في ترويضه وضبطه بمساندة من يدعمه ويدين له بالولاء<sup>2</sup>

فالشرعية عند ابن خلدون لا تقوم على أسس دستورية أو قانونية، وإنما تقوم على أساس اجتماعي تعاقدية، فالشرعية لديه تقوم على أساس الرئاسة، وهذه الأخيرة إنما تأتي من التغلب الذي يحصل في العمران والذي يؤدي إلى وجود إذعان ورضا وأتباع من طرف المحكومين.

وقد يضيف البعض الفاعلية كمصدر مهم للشرعية، حيث ينصرف مطلب الفاعلية إلى قدرة النظام السياسي على حل المشكلات التي يعانيتها، ومواجهة الأزمات التي يتعرض لها وذلك في غضون فترات زمنية معقولة تسمح بكتيل مبررات الولاء، وبالتالي تراكم مقومات الشرعية لقياداته وسياساته<sup>3</sup>

### **المطلب الثاني: مسببات ازمة الشرعية في النظام السياسي**

قبل التطرق لمسببات ازمة الشرعية سنحاول في هذه الفقرة أن نتعرف على مفهوم لفظ الأزمة.

#### **معنى الازمة**

قد نقول أزمة وقد نقول مشكلة وقد نقول إشكالية ومعضلة كلها معاني تفيد بوجود خلل ما وعدم اتفاق على شيء ما من هذا المنطلق يرجع اختلاف مفهوم الأزمة باختلاف طبيعتها، وسياقها وحقلها المعرفي فهناك الأزمة السياسية والمشكلة الاقتصادية والمعضلة الاجتماعية وغيرها.

1 د. نور الدين حقيقي، الخلدونية – العلوم الاجتماعية وأساس السلطة السياسية، ترجمة، إلياس خليل، ط1، بيروت:

منشورات عويدات، 1983، ص 119

2 نفس المرجع. ص. 33.

3 خميس حزام والي، مرجع سابق، ص 1

ففي هذا الشأن نجد الدكتور محمد حسن بهلول يعرفها على "أنها علاقة اجتماعية بين متغيرين مختلي التوازن"<sup>1</sup> وقد قدم لنا كذلك الأستاذ محمد لشهب تعريفاً آخرًا للأزمة (السياسية) يقول فيه ما يلي "إن الأزمة هي ذلك الخلل الهيكلي والوظيفي الذي يقع فيه النظام السياسي"

أما إذا عدنا إلى مفهوم الأزمة السياسية فإننا نقصد بها الخلل الذي يقع داخل النظام مما يؤدي إلى اختلال التوازن داخله، وعليه فإن مفهوم الأزمة أوسع من مفهوم الإشكالية ومفهوم المشكلة، ويمكن أن نقول إن مفهوم الأزمة يضم في ثناياه كلا من المفهومين، باعتبار أن الأزمة إنما تحدث بتوافر عناصر كامنة في ذاتية النظام نفسه وكذا ما يحيط بهذا النظام من مشكلات. ولعلّى ابلغ تعبير في موضوعنا هو لفظ أزمة سياسية وهي التي نحن بصدد معالجتها (أزمة الشرعية السياسية).

إن لازمة السياسية أوجه متعددة كما عددها الموند وبأول في أربعة (أزمة بناء الدولة - أزمة بناء الأمة - أزمة المشاركة - أزمة التوزيع) كما تنشأ عن سوء العلاقة بين النظام وسلطته من جهة وبينهما وبين المجتمع من جهة أخرى وقد تتطور هذه الأزمة إذا ما عرفت هذه العلاقات تدهورا مستمرا معبرا عن وجود هوة كبيرة بين ما ينتجه النظام وما يرغبه المجتمع، وبذلك فإن المسار السيئ لعناصر النظام السياسي يعتبر أهم مأزق وأخطر ما يمكن أن يقع في النظام والسلطة السياسية الحاكمة في مواجهة المطالب المجتمعية، وكذا في مواجهة التحديات التي تأتيها من البيئتين سواء البيئية الداخلية أو البيئية الخارجية. ويمكن أن نتعرض لهذه الأسباب وفقا لما تقتضيه ضرورات هذا البحث فيما يلي:

- فشل مؤسسات النظام السياسي في القيام بوظيفة بلورة المصالح وتجميعها، وهذا ما ينعكس على العملية البيروقراطية، وهنا تتحول هذه الأخيرة من جهاز خدمة إلى جهاز حكم، ويؤدي ذلك إلى تقوية الجهاز البيروقراطي وإعطائه وظائف من شأنها أن تتولاها الأحزاب السياسية وجماعات المصالح الأخرى، وهذا ما يسفر عن تأزم حقيقي في العملية السياسية التي تتم من دون قواعد محددة للعبة السياسية.

- غياب سلطة قوية وموحدة تعمل على تنظيم الحكم وتوجيه العملية السياسية على إحداث تغييرات تنظيمية وسياسية<sup>2</sup>

- انحسار مكانة السلطة وهيمنتها نتيجة لضعفها، وغالبا ما يقرن ذلك بعدم قدرة السلطة ونظامها السياسي على إدارة وتحقيق وظائف النظام، وهذا الفشل يمكن أن يفقد المواطن ثقته بالسلطة

<sup>1</sup> محمد بقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، الجزائر، 1993 مطبعة حلب، ص15

<sup>2</sup> خميس حزام والي، مرجع سابق، ص46

- عندما تسير العملية السياسية من دون الالتزام بقواعد محددة، وحينما يكون الاختلاف شاسعا بين ما تقرره القواعد الدستورية والأسلوب الذي تتم به عملية اتخاذ القرارات، فإن المحصلة لذلك تكون ممثلة في غموض آلية اتخاذ القرارات وعدم وضوحها، وبالتالي عدم تصور الإمكانية التي يمكن بها أن تشارك الجماهير والقوى السياسية في صنع السياسة.<sup>1</sup>

- "استثراء الفساد السياسي والإداري الذي يمارسها شاعلو المناصب السياسية والإدارية والاقتصادية العليا في الدولة، وهو ما يطلق عليه البعض "فساد القمة" وهو ما يؤدي إلى انتشار الفساد على مستويات إدارية وظيفية أدنى، وهذا ناتج عن ضعف أو غياب أجهزة الرقابة والمساءلة والمحاسبة على المستويين الرسمي والشعبي، الأمر الذي يهدد برامج التنمية."<sup>2</sup>

كل هذه الأسباب، وغيرها تؤدي إلى اختلال التوازن بين النظام السياسي ومؤسساته، حتى تنهار سلطاته مما يؤدي الي اهتزاز شرعية النظام السياسي وسلطته، وهذا ما يمثل عنصرا رئيسيا في نشوء أزمة حاد مما يؤدي إلى تقليص الحريات الأساسية وزيادة القهر والبطش ضد القوى السياسية، الأمر الذي يفتح المجال واسعا أمام إمكانيات تمرد وعصيان تكوينات اجتماعية ظرفية أو هامشية، مما يقوض الشرعية التي يقوم عليها النظام ويفقده رضا وقبول المجتمع به وبسياساته المتبعة.

ويري الكثيرون ان أزمة الشرعية لها مسببات كثيرة تميزها عن باقي الازمات السياسية حيث يوصفها أزمة هوية وتكامل اجتماعي، وليست أزمة نظام سياسي فحسب لانها لا تتجم عن مشاكل ضبط وانتظام يعجز النظام عن مواجهتها،<sup>3</sup> وإثما عن عدم استقرار العلاقة التي تربط الفاعلين الاجتماعيين بالنظام القائم، الذي يكون سلوكه غير منسجم مع مقومات المجتمع مع استمرار اتساع الفجوة بين الحاكم والمحكوم بالرغم ما يسعى اليه النظام من محاولات للتكيف والتبرير يبقى الشعور بفقدان والغربة تجاه النظام.

- احتكار الدولة للوظائف ووسائل الإنتاج ما يفقدها القدرة على لإيفاء بواجبها بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية مما يولد حالة من عدم الرضى تجاه النخبة الحاكمة.

<sup>1</sup> د. ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي - علاقات التفاعل والصراع، ط1، بيروت 2001: مركز

دراسات الوحدة العربية. ص16

<sup>2</sup> د. حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية - الاتجاهات الحديثة في دراستها، ص66-67

<sup>3</sup> أحمد ناصوري " النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد

24 -العدد الثاني-2008 ص 371

- المتغيرات الدولية الجديدة تولد حاجات جديدة، يعجز عن إشباعها ضمن إطار الأنظمة القائمة، ولذلك يرى "هيريما" أنه، في سياق الرأسمالية المتطورة، يوجد عدم تناسب بين طبيعة ودرجة البواعث المتوافرة في المجال الاجتماعي - الثقافي، والمتطلبات الخاصة للنظام السياسي<sup>1</sup>

- الحلول والتبريرات المقدمة من السلطة تبقى غير مستساغة من طرف المجتمع فهيا لا تمثل الفكرة ولا التوجه الذي يريده المجتمع.

وفي نفس السياق نجد ان دافيد استون يعطى تحليل مشابه لخصائص أزمة الشرعية وظرف بروزها اذ يرى "ديفيد إيستون" أن عملية القصور "العجز" في الشرعنة تتجلى في أشكال خاصة من تقلص الدعم الانتشاري، وعلى المدى البعيد انكماش الشرعية، المترافق مع تآكل الاعتقاد بشرعية النظام أو السلطة. وتتم هذه العملية من خلال مسلكين متميزين: من جهة، لا تلقى رغبات المواطنين وتطلعاتهم خلال مدة طويلة نسبياً، تدفقات كافية من الامتيازات المرتبطة بأداء النظام "مخرجاته". ومن جهة أخرى يمكن أن يكون قصور الشرعنة ناجماً عن ظهور هوة بين القيم الاجتماعية للأفراد وآلية عمل النظام أو حالته الظاهرية، أو سلوك السلطة وطريقة عملها والقيم التي تجسدها وتعبّر عنها

ومن جهة أخرى، يرفض "ديفيد إيستون" إعطاء أهمية لعلاقات السلطة، لأن "الصراع من أجل السلطة لا يعبر عن المظهر الأساسي للحياة السياسية"، من وجهة نظره وبالمقابل، قد تتعرض السلطة لزيادة في المطالب السياسية لا تستطيع الاستجابة لها، لعدم امتلاكها احتياطات كافية ولا الوقت الضروري لتطوير هذه الاحتياطات، فيحصل "إرهاق" بسبب الزيادة الكبيرة في حجم المطالب السياسية، وبشكل خاص في المجتمعات الصناعية التعددية، حيث تتعدد هذه المطالب والقنوات التي تتدفق عبرها باتجاه مركز القرار<sup>2</sup>.

دون اغفال المبررات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والعمال الدولي المتمثل في العولمة والصراع على الثروات ومناطق النفوذ. وعليه يبقى النظام مطالبا بإيجاد الحلول السريعة والفعالة من أجل الحفاظ على وجوده واستمراره، وكذا الحفاظ على الاستقرار السياسي تقاديا للعنف والاضطراب، الأمر الذي يؤدي إلى إنقاص او فقدان شرعية ما لم يسارع الي سبل لمعالجتها.

<sup>1</sup> المرجع نفسه ص 372

<sup>2</sup> المرجع نفسه ص 373

## المطلب الثالث: سبل معالجة ازمة الشرعية او (الشرعنة) في النظام السياسي

امن أبرز المشاكل المحورية والأساسية في النظام السياسي بصفة عامة ودول العالم الثالث خاصة هي مشكلة الممارسة السياسية للسلطة. حيث أعطت الطابع الفردي للحكم، وهذه الفردية اتسمت في اغلب الأحيان بالتسلط والاستبداد الفردي ولا تعرف القيمة السياسية للتداول والتعدد والاختلاف في كثير من بلدان العالم الثالث وما تجلبه هذه من منافع سياسية واجتماعية إذا ما اعتمدت كأسلوب ومنهج في ممارسة السلطة فالتداول والاعتراف بالآخر هو جوهر الاستقرار والتقدم.

ما احالنا للحديث عن ديمقراطية الحياة السياسية أولاً هو شعورنا بان الشرعية الحقيقية تولد في وسط ديمقراطي يضمن لها البيئة الملائمة ولاستمرار، فلا يمكن ان نفصل الحرية السياسية والتداول السلمي علي السلطة في غياب الرضى الشعبي والقهر والاستبداد وهو ما عجزت عن توفيره النظم العربية رغم انها تقره في دساتيرها وخطاباتها وامام هذه المفارقة لم تصمد هذه النظم في سد النقص في شرعيتها وعجزها عن التكيف والتأقلم امام التحديات والمستجدات الداخلية والخارجية. فكان من الطبيعي أن تلجأ الطبقات الحاكمة العربية، في مواجهة نقص الشرعية داخل الدولة، إلى ساحة أوسع لتستقي منها الجزء المتبقي من مقومات الشرعية، المفقودة وهي المبادئ القومية والدينية، وأصبح كل حاكم عربي يسعى إلى توسيع دائرته الجماهيرية خارج حدوده عن طريق مخاطبتها فيما يخصها، ويدخل في هذا الحيز التأييد الخارجي ليضاف إلى القدر المحدود من الشرعية داخل بلده، وهو أيضا بهذا التوسيع في دائرة التأييد يوسع من دائرة نفوذه وسلطانه.

في هذا السياق يقول دا بريزات \*نحن في عصر جديد ويستحق منا كل العناية والإخلاص والجدية نحن نعيش في مرحلة تبدو فيها المسارات واضحة امام المجتمعات والدول العربية فالمجتمعات تعيش احياء للشعور القومي والعربي وتقدما للخطاب الديمقراطي، اما على صعيد الأنظمة فتبدو المسارات على اتجاهين اثنين ديمقراطية حقيقية في الجمهوريات وملكيات دستورية في الأنظمة"<sup>1</sup>

لعل ان الدكتور بريزات نصح الأنظمة العربية يشقيه الملكية والجمهورية للأخذ بالشرعية الدستورية ولم يعيب عنها نمط الحكم كما لم يجبرها عن التخلي عن العادات والتقاليد والتراث. وهو ما وافقه فيه الى حد بعيد. فلأزمة في عالمنا العربي والصراع على "من يحكم لا كيف نحكم" برز هذا منذ سقوط الخلافة الإسلامية

\* هو الدكتور - فارس بريزات رئيس برنامج الراي العام في المركز العربي للأبحاث والدراسات. الدوحة  
1 -د.فارس بريزات "الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية" الدوحة، 2011المركز العربي للأبحاث والدراسات. ص-6

بهذا المنطق المؤدي للعنف غابت شرعية السلطة الى وقتنا الحاضر، واستبدلت بشرعيات واهية لم تقنع المجتمعات العربية ولا المجتمع الدولي ولم تحقق الاستقرار ولا الموضوعية. مما جعل السلطة تعيش تحت ضغط منذ تأسيسها. وللخروج من مازق الشرعية وتحقيق التوافق الوطني يمكن ان نتصور اليات نختصرها فيما يلي.

- أهمية ان انتسم السلطة السياسية في الدول العربية بالسمات الشرعية والقانونية والتي تعد أهم السمات البنوية والوظيفية وذلك لما تعبر عنه السمة الشرعية في حالة الرضا التام عن كيفية انبثاق السلطة وفق مبررات وجودها ومن خلال الممارسات الديمقراطية والدستورية والاجماع الشعبي على وجودها كمثل للشعب.
- التأكيد على ثبات النظام الدستوري وتعزيز قوة وفعاليات المؤسسات السياسية والدستورية والالتزام بالضوابط الدستورية التي تعبر عن الإرادة الشعبية في تحقيق الأهداف والتطلعات ضمن الأسس القانونية السائدة في المجتمع.
- التأكيد على عملية الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية والتي تعبر احد أهم المبادئ الاساسية في بنية ووظائف السلطة السياسية وذلك من خلال عدم تمركز السلطة أو سيادة الممارسات الدكتاتورية أو الفردية، حيث يتحقق الفصل بين السلطات الرقابية الداخلية وعدم تجاوزها لممارسات السلطة القانونية أو القواعد الدستورية.
- ضرورة أيمان السلطة السياسية في المجتمعات لعربية بالتبادل السلمي للسلطة كونه يشمل استراتيجية عقلانية في بنية فكر السلطة كما يعبر عن الترجمة الحقيقية في التزامها بالقانون والاحكام الدستورية ويعد استخدام التبادل السلمي من اهم عناصر تحقيق الاستقرار في المجتمع بصورة عامة.
- العمل على تحقيق الامن بكل ابعاده الاجتماعية والاقتصادية باعتباره من المهام الاساسية في المجتمع كما يمثل البنيان الاساسي في تحقيق الاستقرار بصورة تامة ويأتي هذا الدور من خلال الاهتمام بصورة جيدة ومتوازنة ببناء أجهزة ومؤسسات أمنية ذات توجهات وطنية ومجتمعية تكون قادرة على حفظ الامن في المجتمع وفق أساس سيادة القانون وتحقيق الامن الجماعي بصورة عامة.
- تجسيد هوية موحدته تضم كافة افراد المجتمع كما تعمل على محاربة التشتت أو الولاء للهويات الفرعية تحقيقا لوحدة المجتمع والعمل على استقراره.
- العمل على تحقيق الامن بكل ابعاده الاجتماعية والاقتصادية باعتباره من المهام الأساسية في المجتمع كما تمثل البنيان الاساسي في تحقيق الاستقرار بصورة تامة ويأتي هذا الدور من خلال

الاهتمام بصورة جيدة ومتوازنة ببناء أجهزة ومؤسسات أمنية ذات توجهات وطنية ومجتمعية تكون قادرة على حفظ الامن في المجتمع وفق سيادة القانون وتحقيق الامن الجماعي بصورة عامة.

وفي ضوء تعدد الاقطاب السياسية وزيادة الاضطرابات الداخلية والاطماع الخارجية وعودة الظاهرة الاستعمارية بشكل جديد فان الدفاع عن السيادة الوطنية والارادة الشعبية يعد من أهم ادوار السلطات السياسية في المجتمعات العربية في سعيها للاستقرار وهذا الدور لا يمكن ان يتحقق الا من خلال أتسام هذه السلطات بالشرعية أولا وتمثلها لإرادة الشعب ثانيا.

ان اتجاهات الاستقرار أو عدم الاستقرار في المجتمعات العربية يتطلب العديد من الإسهامات في الفعل السياسي المتوازن للسلطات السياسية في بناء هذه السلطات على الأسس العقلانية والديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام إرادة المواطن العربي وحقه في الحياة الحرة الكريمة. وأن الوصول إلى صورة الحكم الديمقراطي وتحقيق الشرعية تتطلب وقت أطول نسبيا، لأنها تشمل إجراء تغييرات عميقة في بنية النظام السياسي (تعديلات دستورية، مأسسة النظام انتخابات نزيهة، تثبيت قيم الديمقراطية)<sup>1</sup>

### خلاصة الفصل الأول:

نقول ان نجاح أي جسم سياسي في كسب الشرعية مرتبط بنجاحه بتحقيق الأهداف التي رسمها لنضاله، الأمر الذي يتصل بملائمة هذه الأهداف للواقع وانطلاقها منه، فكما يقول عبد الإله بلقزيز: "قد يميل الجمهور إلى الانجذاب لخطاب الحزب وأفكاره والاعتصاب لها، وبخاصة حينما تكون أفكاره أفكار خلاص وإنقاذ، أو أفكارا متشعبة بنظام قيم يخاطب الأخلاقية العميقة للشعب، أو يحمل أهدافا ومثلا عليا، غير أن ذلك كله ... لا يكفي لتمتع الحزب بالصدقية اللازمة إن لم يحرز هذا الأخير نجاحات ملموسة في مضمار تحقيق تلك الأهداف -كلا أو بعضا- تحقيقا ماديا. أما حين يخفق في ذلك تتهاور صورته وصدقته، في نظر الشعب، ويفقد دوره الذي لا معنى له بدون أولئك الذين يصبغون عليه ذلك المعنى: الجماهير المنظمة".<sup>2</sup>

وقس ما قاله بلقزيز على أي كيان سياسي مثل نظم الحكم والمجالس السياسية وغيرها او حتى في مستوى السلوك وعلاقات الدولية المختلفة بين الدول.

بعبارة أخرى: إن الشرعية تمنح المبرر القانوني لكل الإجراءات التي تتخذها السلطة مهما كانت، ما يجعل هذه السلطة، في علاقتها مع محيطها الداخلي والخارجي، محررة من إكراهات القهر، فتتحقق بذلك جدلية

1- ثناء فؤاد عبد الله "الإصلاح السياسي. خبرات عربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 12 سنة 2002، ص 18

2 عبد الإله بلقزيز: مصدر سابق، ص33.

واعية بين السلطة والمجتمع، وتحل الخلافات والصراعات السياسية والاجتماعية بشكل وفي إطار سلمي، ومن ثم يستقر المجتمع بأكمله. وفي المقابل، فإن النظام العاري تماما من الشرعية، أو الذي يفتقر إلى بعض من المقومات والمفردات التي يجب أن تقوم عليها شرعيته، يكون فاقدا للمبررات الأخلاقية والسياسية والقانونية اللازمة لوجوده وسلطته، الأمر الذي يجعله مضطرا، من أجل تعزيز مواقعه وامتيازاته (إلى حين)، إلى اللجوء إلى ممارسات أمنية يطبعها الاستبداد والقهر، ويؤطرها فيض تتفاوت درجته وتتعدد مستوياته من العنف الرسمي أو ما يسمى في بعض الأدبيات السياسية "الإرهاب الرسمي" أو "إرهاب الدولة"، وهنا، لا يمكن تصور أن يردعه شيء في سبيل ذلك، لأن ذلك كل ما يملك تصريفه للبقاء في السلطة أطول فترة ممكنة. ولأن القهر عندما يصبح هو الناظم الحاكم الأساسي لعلاقة الدولة بالمجتمع يجعل من هذه الدولة دولة سلطوية، ولأن اختبار القوة الحاسمة وحده لا يصنع الحق — كما قال روسو في "العقد الاجتماعي" منذ قرنين ونصف فإن سلطة النظام في حالة فقدان الشرعية تصبح ملغومة من الداخل، ويتحول النظام نفسه إلى مجرد قشرة يابسة يسهل كسرها وإزاحتها تماما، وفي آخر المطاف، لا يعود صالحا للحكم على أي نحو، ويكون مصيره مفتوحا للازمات او على أقصى احتمالات النهاية.

# الفصل الثاني

## الفصل الثاني: الأنظمة السياسية العربية وازمة الشرعية

### مقدمة الفصل:

قضية شرعية السلطة هي قضية قديمة، حيث تطرقت إليها الفلسفة السياسية وحاولت معالجتها قبل نشأة الدولة الحديثة ذاتها، لأن السلطة لم تظهر، في أية مرحلة تاريخية، كمجرد قدرة تعتمد فقط على القوة. كما توجد فكرة موغلة في القدم مفادها أن شرعية السلطة لا تندمج إطلاقاً بواقع السيطرة. وبعبارة أخرى، كانت الفلسفة السياسية وما تزال تعد أن السلطة تنطوي على عنصر خارج عنها، يؤسسها ويبررها، وهذه الفكرة تجد تجسيدها من خلال نماذج مختلفة للشرعية، بحيث يتطابق كل منها مع نمط ثقافي تشكل السياسة انعكاساً له.<sup>1</sup>

من الضروري ان يدفعا النقاش وفي ضوء ما نشهده في أكثر من بلد عربي إلى العودة إلى الحديث عن مسألة الشرعية في الدولة العربية الحديثة، وتبدو الحاجة ماسة إلى تسليط الضوء عليها، مع مستجدات الواقع العربي. ومن غير الممكن مناقشة شرعية الدولة العربية، من دون العودة إلى أصل نشأتها. التاريخية والمناخ السياسي السائد والوضعية الاقتصادية. في الوطن العربي

وحتى نفهم أكثر لابد ان ندرك معنى الشرعية من وجهة نظر عربية وكيف نظر المفكرون العرب الي أصل الشرعية السياسية؟ وواقع مصدرها بين بلد واخر. ومن المهم معرفة كذلك الدور المهم الذي ادته النخبة العربية في فترة حكمها وكيف سيرت الازمات الناجمة عن الخلل الحاصل في الشرعية. هنا يبرز الدور الاستعماري في تكوين جهاز الدولة البيروقراطي لمعظم الدول العربية، والدفع بطبقة محددة إلى السلطة، ترتبط مصالحها الاقتصادية مباشرة بالمستعمر دون الاكتراث ببناء دولة وطنية تسود فيها الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية مما ساعد على ظهور اهتزازات في شرعيتها وراحت تأكل حتى انهارت.

### المبحث الاول: الشرعية السياسية في الوطن العربي

#### المطلب الاول: الشرعية في الفكر العربي الحديث

لم يهتم الفكر العربي والإسلامي بموضوع" الدولة "كمؤسسة سيادية قانونية صاحبة سلطة على إقليم وشعب معينين، وإنما ركّز بالدرجة الأولى على الحكومة وشروط الإمامة والولاية، فجاء في غالبته مثاليًا فلم يناقش فكرة الشرعية بصفة مباشرة، ولم يبحث بشكل عميق في طبيعة السلطة والعلاقة بين المواطن والحكام والدولة والموضوعات الأخرى ذات الصلة الوثيقة بجوهر الشرعية، وإنما شكل استمرارية للكتابات التراثية

<sup>1</sup> أحمد ناصوري " النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية "، مرجع سبق ذكره. ص-351-352

الإسلامية في غالب الأحيان، أو قام باختزال الأفكار الغربية في نماذج مجردة لا تخدم سوى الأغراض الإيديولوجية. والتعبير عن توجهات أصحابها .

وفي هذا السياق، يرى "سعد الدين إبراهيم" أن أحد العناصر الأساسية لمفهوم السلطة السياسية هو الإقرار بشرعيتها من قبل أغلبية أفراد المجتمع، وبحقها في ممارستها وظيفتها الردعية حيالهم. ولكن قدرة السلطة، كأداة ضبط أساسية في الدولة، على أداء الوظائف غير الردعية، التنظيمية والتقنية والتوزيعية، تؤدي إلى تكريس شرعيتها والامتثال لأوامرها وقراراتها. وبالمقابل، يصبح النظام السياسي عرضة للتغيير في أسسه وقواعده وأشخاصه إذا تأكلت شرعيته، أو تناقصت كفاءته في نظر الأغلبية، أو أحد التكوينات الاجتماعية القوية والقادرة على تحديه وتقديم بديل له<sup>1</sup>

ويضيف "سعد الدين إبراهيم" أيضاً أن من أهم وسائل تكريس أو بناء الشرعية: الكفاءة والفاعلية في إدارة شؤون المجتمع، وتحقيق أهدافه، وتجسيد قيمه ومثله العليا. فالكفاءة والشرعية يحددان معاً مستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي. كما أن النظام السياسي قد يستمد شرعيته من إيديولوجيا "معينة"، يتوجه بها إلى طبقات وشرائح أساسية في المجتمع. وتجدر الإشارة إلى أن المصدر المقبول للشرعية في نظر المحكومين قد يتغير تبعاً لعوامل كثيرة اجتماعية واقتصادية وقيمية وفلسفية، وغيرها...<sup>2</sup>

غيراً "برهان غليون"، يرى أنه لا يمكن فهم مسألة الشرعية في مجتمع من المجتمعات بمعزل عن الثقافة التاريخية والمفاهيم النابعة منها والمتعلقة بمفهوم الشرعية سلطة من قبل الشعب هو الإقرار بموافقة هذه السلطة في صورتها، ونمط تداولها، وطريقة ممارستها. ومفهوم الشرعية ينشأ ويتبلور من خلال الخبرة الاجتماعية والتاريخية، ويتأثر بعناصر عديدة كالقيم والعقائد والأخلاق والأعراف الاجتماعية.

ويرى "ناصر" أن الجدلية بين السلطة والسيطرة تعني أنه لا يمكن، مفهوميًا، اشتقاق إحدهما من الأخرى. فالسلطة والسيطرة مختلفتان في المفاهيم: ليست السلطة شكلاً من أشكال السيطرة، وليست السيطرة شكلاً من أشكال السلطة ثم يُضيف أن الشرعية هي صفة من صفات ماهية السلطة. فالسلطة لا تكون سلطة بمعناها الحقيقي إذا كانت فاقدة للشرعية، وهذه الأخيرة لا تُضاف إلى السلطة كصفة ممكنة، وإنما كصفة ملازمة لها. بعبارة أخرى، لا سند من الناحية المبدئية للتمييز بين سلطة شرعية وسلطة غير شرعية، فكل سلطة، بما هي سلطة، علاقة شرعية، ولكن عندما تُطلق السلطة على النخبة الحاكمة يصبح بالإمكان

1 نفس المرجع ص 378-

2 نفس المرجع ص 379-

وصف السلطة بالشرعية أو بغير الشرعية، تبعًا لدرجة ثبوت السلطة لصاحبها، وهذا يعني أن الشرعية في هذه الحالة هي إثبات وفقًا لمعايير مُعيَّنة. فمن خلال ما سبق تبرز و جهات نظر مختلفة في الفكر العربي. فمن وجهة نظر " ناصيف نصار"، أن مصادر السلطة السياسية كعلاقة أمرية فهي التعاقد والتفويض. فكل سلطة تكون، بحسب المصدر، سلطة تعاقدية أو تفويضية. كما يبحث علم الاجتماع المقارن للنظم السياسية عن مصادر السلطة السياسية كسلطة حاكمة في تجارب الواقع التاريخي، ويحاول التوصل إلى تصنيفات مختلفة لمكونات الشرعية السياسية بحسب الأنظمة السياسية المعتمدة. ففي نظام الحكم الثوري، مثلاً، تتحدد الشرعية السياسية كشرعية ثورية، بمعنى أن الحاكم يستمد سلطته السياسية من إرادة الثورة ومن العقيدة الموجهة لهذه الإرادة.<sup>1</sup>

ومن وجهة نظر "سعد الدين إبراهيم" هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين بحق الحاكم في ممارسة السلطة. وتستمد الشرعية مصادرها، إما من المعتقد الديني للمحكومين، أو من تقاليد راسخة، أو من خصائص الحاكم وخصاله وما يجسده من قيم ومثل، أو لأنه يرضى مصالح أفراد الشعب ويوفّر لهم الأمن والاستقرار، أو لأنهم اختاروه بأنفسهم وأعطوه حق ممارسة السلطة.

ونظرة برهان غليون للشرعية ومفهومها يضعها داخل السياقات المختلفة للمجتمع الثقافية والسياسية والاجتماعية.

فمعيار الشرعية اجمالاً هو إذاً، قبول المحكومين أو قناعتهم بأحقية الحاكم في ممارسة السلطة، حتى وإن لم يرضوا دائماً عن قراراته وسياساته. والمهم أن ثمة مصدرًا للشرعية، يختلف باختلاف طبيعة المجتمع ومسيرة تطوره وتكويناته الاجتماعية الداخلية. وما يحمله هذا المجتمع من خصوصية مختلفة عن غيره.

## المطلب الثاني: الخصائص التاريخية والسياسية والاقتصادية للنظم العربية

### أولاً: خصائص النظم السياسية العربية

في تحليلهما لخصائص النظم السياسية العربية، أكد جيمس بيل وكارل ليدن، في دراسة صدرت في ثمانينيات القرن الماضي وأثارت كثيراً من الجدل، أنه بصرف النظر عن الأنماط التي يمكن أن تصنف إليها النظم العربية، فإن هذه النظم كافة تعبر في ممارسة السلطة عن نمط الحكم الأبوي الرعوي الذي يتميز بست خصائص أساسية، هي على التوالي:

<sup>1</sup> نفس المرجع ص 379

- الممارسة الشخصية للسلطة (شخصنة السلطة)، فالحاكم يتمتع بسلطة شخصية مطلقة في صنع القرارات، وذلك على الرغم من الوجود الشكلي للمؤسسات السياسية. ولا تختلف هذه السلطة كثيرا عن سلطة الأب في نطاق الأسرة، خاصة في ظل تشبيهه عديد من الحكام العرب أنفسهم بالأباء ومجتمعاتهم بالعائلات (يحضرنا مثلاً خطاب حسني مبارك قبل الأخير الذي أشار فيه إلى إنه يتحدث من موقع الأب الذي يخاطب أبنائه).

- الاقتراب من الحاكم كمحدد للتأثير السياسي، ففي ظل هيمنة الحاكم على العملية السياسية، يصبح السبيل الوحيد والفعال للتأثير السياسي هو الاقتراب من الحاكم وملازمته بصفة دائمة، وهذا ما يفسر تزايد التأثير السياسي لأعضاء أسرة أو قبيلة الحاكم والأسر والقبائل التي تربطها به علاقات مصاهرة، وتزايد التأثير السياسي للخدم والمساعدين والأطباء، وكذلك شدة التنافس بين الوزراء والمستشارين وغيرهم من أجل التواجد بجوار الحاكم في أي مناسبة وملازمته أينما ذهب لأطول فترة ممكنة من أجل النهل من امتيازات القرب منه المادية والرمزية.<sup>1</sup>

— انعدام الرسمية، بمعنى أن عملية صنع القرار لا تتم في إطار تنظيمات ومؤسسات رسمية تحكمها قواعد وضوابط محددة، ولكنها تتم في إطار العلاقات الشخصية تبعاً لثنائية الحاكم / الرعايا، وتتخللها الدسائس والمناورات التي تحاك في الخفاء خلف الكواليس. ولا يهتم الحاكم في أي نظام عربي ببناء وتطوير مؤسسات سياسية ذات فاعلية حقيقية، سواء في صنع القرار أو في ممارسة الرقابة السياسية على صنع القرار، بل إنه عادة ما يتخفى هذا الهيكل الشخصي غير الرسمي لصنع القرار خلف هيكل رسمي شكلي مع وجود عناصر معينة تابعة للحاكم تحل مكانة عليا داخل الهيكل الرسمي كي تخلق قنوات اتصال بين هذين الهيكلين، ومن ثم دعم هيمنة الحاكم.

— الصراع المتوازن، بمعنى لجوء الحاكم إلى إثارة الصراعات والانقسامات بين أفراد النخبة السياسية (الدائرة الضيقة خصوصاً) لمنع ظهور مراكز للقوة والتأثير مستقلة عن شخص الحاكم، مع اتباع نفس سياسة "فرق تسد" في التعامل مع القوى والجماعات المعارضة لمنعها من التكتل في جبهة قوية معارضة يمكن أن تشكل تهديداً لسلطته.

- القوة العسكرية، وتعني اعتماد الحكام العرب بشكل أساسي على الجيوش والتنظيمات شبه عسكرية لتأمين استمرارهم في الحكم، وقمع الاضطرابات واسعة النطاق التي تعجز القوات الأمنية عن مواجهتها.

<sup>1</sup> سمير الحمادي. مأخوذ عن موقع <http://www.islammaghribi.com> تاريخ الزيارة 08\02\2016 على الساعة

— التبرير الديني للسلطة، بمعنى تأسيس شرعية السلطة على المنطق الديني (الانحدار من نسل النبي في المغرب والأردن، الاستناد إلى المرجعية الوهابية في السعودية).<sup>1</sup>

### ثانيا: سيمات الانظمة السياسية العربية

بعد معرفة خصائص النظم السياسية العربية يستوجب كذلك التطرق إلى سمات تلك النظم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتاريخيا وجغرافيا وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين مستويين في تحليل النظم السياسية العربية أحدهما هو مستوى الدول النامية أو دول الجنوب التي تشترك مع النظم العربية في العديد من الخصائص، (سياسيا. اقتصاديا، اجتماعيا) والثاني هو مستوى الوطن العربي الذي تنتمي إليه تلك النظم وتتواصل معه (تاريخيا وجغرافيا وثقافيا). من هذا المنطلق يمكن تقديم مجموعة من الخصائص هي:

#### أولاً: ما يجمعها بالوطن العربي

أ- من الناحية التاريخية: عرفت الدول العربية للمختلف أشكال السيطرة والاحتلال، فمنذ سقوط الخلافة و تفكك الإمبراطورية العثمانية وإلى غاية الحرب العالمية الثانية عرفت المنطقة تدخلات من جانب القوى الغربية التي كانت تسعى كل واحدة منها لضمان مناطق نفوذ معينة ففي المغرب العربي تحولت الجزائر إلى مجرد ولاية فرنسية في حين وضع كل من المغرب وتونس تحت نظام الحماية، أما بالشرق العربي فقد تقاسمت فرنسا وبريطانيا الانتدابات: فرنسا بالنسبة لسوريا ولبنان وبريطانيا بالنسبة للعراق والأردن وأنصاف المستعمرات كما هو الحال بالنسبة لكل من مصر والسودان وعلاقتها ببريطانيا، بالإضافة إلى الإمارات الصغيرة في شبه الجزيرة العربية. لكن بعد الحرب العالمية الثانية فإن التجزئة التي قام عليها الاحتلال سرعان ما امتدت آثارها إلى حركات تحرر في كل قطر. وهكذا دخلت الدول العربية التاريخ المعاصر وهي ممزقة ومتباينة في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.<sup>2</sup>

ب- من الناحية الجغرافية: يحتل الوطن العربي بموقعه الجغرافي مركزا ليس بين القارات وحسب بل وفي

منطقة الصراع بين الحضارات والقوى الإقليمية والدولية معا، كما تشغل سواحله الطويلة شواطئ البحار والمحيطات، كما تهيمن أقطاره على المضائق والقنوات البحرية التي تربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب وبما تملكه هذه الأقطار من ثروات طبيعية مازال معظمها أو جزء منه لم يكتشف ولم يستغل بعد، وبعضها لم يستغل الاستغلال الاقتصادي الأمثل ومن بينها ثروة النفط. 3 كل هذه المقومات الاستراتيجية من شأنها

1 سمير الحمادي مرجع سابق

2 مصطفى بلعور "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية (دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (2008-1988)"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري. جامعة بن يوسف بن خدة كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ص -52

أن تجعل الوطن العربي محور تنافس القوى الدولية وتأثيره الواضح في استقرار المناطق الجغرافية المجاورة له ولاسيما في أوروبا وآسيا وإفريقيا وتأثيره الفعال في اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى. حيث تعتمد هذه الدول اعتمادا مباشرا أو غير مباشر في رسم سياستها الخارجية وتخطط استراتيجيتها على أمن استقرار أقطار الوطن العربي،

أما إذا تحدثنا عن الحدود الجغرافية للدول العربية نجد أنها أثرت سلبا على العلاقات العربية العربية حيث تبرز الخلافات بين دولتين أو أكثر ناهيك عن الخلافات العربية العديدة الأخرى التي كانت مستمرة في المشرق العربي بين سوريا و العراق ، وكذلك بين مصر و العراق و ليبيا و العراق في أعقاب أزمة الخليج الثانية ، وكذلك بين سوريا ولبنان بسبب الحدود و بين سوريا و الأردن أما في المغرب العربي لازالت الخلافات بين دول الاتحاد المغاربي و خاصة بين الجزائر و المغرب ، وفي وادي النيل الخلافات بين مصر و السودان و التي استمرت طوال العشر سنوات على مسائل تتصل بالحدود و قضايا إيديولوجية . 2 تعكس الوقائع السابقة الخلافات العربية -العربية والتي لا حصر لها ولا لمصادرها عن عمق المشاكل التي لم تتفق حولها النظم السياسية العربية سواء تعلقت بقضايا الحدود أو الوجود الأجنبي والعلاقات معه، وكذلك اتجاه القضية الفلسطينية والتعامل مع الكيان الصهيوني<sup>1</sup>.

ج-اجتماعيا وثقافيا: يشكل الوطن العربي وحدة مجتمعية واحدة ومنطقة حضارية واحدة وهو يقف من الناحية الاجتماعية الثقافية في نقطة وسط بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فهو ثقافيا أكثر تجانسا من الأولى، وهو سياسيا اقل توحدا من الثانية. وما يجمع الأقطار العربية يكاد ان يكون تراث موحد من المغرب الى سلطنة عمان متمثلا في التراث والحضارة العربية الإسلامية.

ثانيا: ما يجمعها بدول العالم الثالث

للحديث عن المشاكل المشتركة للدول العالم الثالث يجرننا الحديث اولا عن.

ا-الحالة الاقتصادية: تعاني الدول النامية بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة من التبعية وقد وصف البعض علاقة التبعية بالاستعمار الجديد الذي يهدد امن واستقرار الدول العربية. وبالرغم من توفر الإمكانيات المادية والبشرية التي تساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي إلا أن هناك اختلالا في التوازن يظهر في الاعتماد على إنتاج المواد الأولية، والاهتمام بقطاع الخدمات إلى حد ما مقابل ضعف الصناعة والزراعة ناهيك عن ضعف حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والتي توصف بالدول الريفية أو شبه الريفية لكونها تحصل على جزء كبير من إيراداتها (40 %) فأكثر من مصادر خارجية في شكل ربوع وخاصة من

<sup>1</sup> مرجع سابق ص 53

النفط. وتعتبر دول الخليج العربي من أغنى دول العالم بالنفط على الإطلاق كما أنها أكثر الدول اعتماداً وتأثراً بالنفط إلى درجة أن كافة التطورات التي تمر بها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً إنما ترتفع بالتطورات التي يشهدها منتج النفط، وتقول في هذا الصدد "جيل كرسنال": ((إن النفط هو المسؤول عن كل ما هو ثابت وكل ما هو متحول في هذه المنطقة من العالم)).<sup>1</sup> ومن حكمة الله أن الدول العربية التي حرمت ثروت النفط منحها الله خيارات بديلة عن ذلك مثل الموقع الجغرافي والواجهات البحرية أو المساحات الزراعية الشاسعة والمعادن وكل مقومات النهضة الصناعية لكن يبقى الواقع العربي رهينة السياسات الاقتصادية الغربية. ولا شك أن البلدان العربية المنتجة لنفط قد ساهمت بالقدر الأوفر ولم تواصل ربط النفط بالمشروعية<sup>2</sup> في دراسة للدكتور سعد الدين إبراهيم، تم فيها تجميع الأقطار العربية ضمن أربعة مجموعات هي:

- المجموعة الأولى "الأغنياء" وتحتوي الكويت-الإمارات العربية المتحدة-السعودية-ليبيا-قطر
- المجموعة الثانية "الميسورون" وتضم عمان-البحرين-العراق-لبنان-الجزائر
- المجموعة الثالثة "مناضلو الوسط" وتضم سوريا-تونس-الأردن-المغرب
- المجموعة الرابعة "الفقراء" وتشمل اليمن-مصر-السودان-موريتانيا-الصومال<sup>3</sup>

ب-المرور بفترة استعمارية. مر الموطن العربي بفترات استعمارية من دول مختلفة بداية بالفترة العثمانية ووصولاً إلى الاستعمار الحديث من قبل الدول الأوروبية هذا ما جعلها تتأثر بهذه الفترة مما ترك آثاراً سلبية على الصيد الاقتصادي الثقافي والسياسي ولا ادل من ذلك مازالت لغة المستعمر ستعمل على نطاق واسع، ج-التبعية لم تتخلص دول العالم الثالث من الهيمنة الاقتصادية والارتباط بالمستعمر في المعاملات التجارية وحتى النهج السياسي والأيدولوجي والثقافي

د-المعاناة من مشكلة المرحلة الانتقالية تواجه النظم السياسية العربية في مراحل التطور السياسي ما يعبر عنها بالمرحلة الانتقالية. تواجه في غضون ذلك أزمات التنمية السياسية فهناك أزمة الهوية أو الانتماء بمعنى التشرذم الثقافي والعجز عن التكامل الوطني في إطار واحد، وأزمة المشاركة بمعنى عدم انخراط قطاعات عريضة من المواطنين في الإسهام في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي لبلدانهم، وأزمة التغلغل أي عدم قدرة الحكومة على النفاذ إلى كافة أنحاء أقاليمها، وأزمة التوزيع بمعنى عجز النظام السياسي

<sup>1</sup> عبد الخالق عبد الله "النفط والنظام الإقليمي الخليجي" مجلة المستقبل العربي. العدد 181، مارس 1994، ص-04  
<sup>2</sup> د، على الدين هلال-جميل مطر "النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية" ص-121 متحصل عليه من موقع [www.kotobarabia.com](http://www.kotobarabia.com)

تاريخ الزيارة: 2016\02\8 على الساعة 18:4  
<sup>3</sup> مصطفى بلعور "مرجع سابق، ص 55

عن توزيع عوائد وأعباء التنمية بشكل عادي، وأزمة الشرعية التي يعتبرها البعض محصلة لمختلف الأزمات السابقة وتعبير عن رفض المحكومين للانصياع الطوعي لأوامر السلطة السياسية.<sup>1</sup>

في ظل الخصائص السابقة دلت على تنوع وعمق مشاكل الدولة العربية والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- 1- الدولة العربية هي الدولة الفاقدة لاستقلالها الحقيقي لأنها مختزقة اختراقا سياسيا وحضاريا كاملا من قبل القوى الامبريالية العالمية وهي لذلك تعيش حالة من المجابهة المستمرة واليومية مع هذه القوى
- 2- رغم احتكار الدولة العربية للسلطات التنفيذية والتشريعية وسلطة الإجراءات والأجهزة الأمنية والقهرية الحديثة والمتطورة إلا أن هذه الواجهة الشكلية القوية لا تعكس في الحقيقة قوة الدولة العربية للأسباب التالية
  - ضعفها في مجال الانجاز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بحيث لم تحقق لا التنمية الاقتصادية ولا العدالة الاجتماعية.
  - علاقة التوتر الدائم بين الدولة والتنظيمات السياسية كالأحزاب والنقابات وحتى الأفراد مما يعكس حالة من عدم الاستقرار وتصادم أعمال العنف.

- 3- افتقار الدولة للشرعية المستقرة لأن الدولة ككيان سياسي لم تتطور ككيان مستقل عن شخص الحاكم وبذلك عرف الوطن العربي دولة الملك والأمير والسلطان ودولة الرئيس ونجد "عبد الله العروي" يشير إلى ما يقترب من هذا الرأي بقوله: ((إن الدولة العربية مازالت لا عقلانية واهنة عنيفة، مرتكزة على العصبية، والعلاقات العشائرية وعلى بنية عتيقة للشخصية)).<sup>2</sup>

### ثالثا: تصنيف النظم السياسية العربية

ثمة طرق عديدة لتصنيف الدول العربية، إحدى المقاربات الشائعة تتمثل في:

- الدول المصدرة للنفط والغاز والدول المستوردة له، وهذا يظهر بشكل جلي الاختلافات الكبيرة في القدرات والموارد التي تميز الدول الغنية بالنفط - وخصوصا في منطقة الخليج - عن البلدان الفقيرة بالموارد حيث لا تتوفر للدولة إلا موارد ضئيلة لمواجهة تحديات التنمية، بيد أن هذا التصنيف لا يفسر بسهولة

<sup>1</sup> د-على الدين هلال -د نفين السعد "النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير: (ب د ن - ب س ن ب م ن) ص

31 متوفر على الرابطة: [www.kotobarabia.com](http://www.kotobarabia.com) تاريخ الزيارة: 2016\02\2 على الساعة 16:30

<sup>2</sup> مصطفى بالمر مرجع سابق، ص 56

الاختلاف الجذري في الحياة السياسية بين الكويت وبين المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، أو بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين الجزائر وليبيا

- ثمة تصنيف آخر يستند إلى البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض، يسلط هذا التصنيف الضوء مرةً أخرى على وجود اختلافات كبيرة بين دول مجلس التعاون الخليجي من جهة، وبين الدول العربية الأخرى، لكنه مفيد من حيث أنه يظهر محنة البلدان منخفضة الدخل، مثل اليمن والصومال والسودان، ومع ذلك، لا يفسر هذا التصنيف الاختلافات الهامة في مجالي الدولة والحوكمة داخل كل فئة، على سبيل المثال بين لبنان وتونس أو، بين اليمن والسودان أو؛ بين الكويت والمملكة العربية السعودية

- ويستند التصنيف الثالث على نوع النظام، بين الملكيات والجمهوريات في المقام الأول، وهو يشدد على القواعد المختلفة التي تشكل دعامة الشرعية والمؤسسات بين النوعين، وعلى الرغم من أهمية هذا التصنيف، إلا لا أنه يفسر المستوى المرتفع نسبياً للمشاركة السياسية في بعض الأنظمة الملكية على غرار الكويت والمغرب) بالمقارنة مع أنظمة أخرى، ولا انخفاض مستوى المشاركة في بعض الجمهوريات (مثل سورية، بالمقارنة مع جمهوريات أخرى (مثل اليمن).

- وثمة تصنيف رابع بين الدول السلطوية وبين شبه الديمقراطيات التي يتم فيها المشاركة في السلطة، وثمة دول ثلاث فقط توافق الفئة الثانية: حالات لبنان وفلسطين والعراق؛ هذه الدول ليس فيها أنظمة سلطوية راسخة كما هو الحال في كل الحالات العربية الأخرى، لكنها تعاني التدخل الخارجي الخطير والانقسام الداخلي

- ثمة تصنيف خامس يركّز على الاختلافات بين البلدان التي شهدت صراعات خطيرة ، وبين تلك التي لم تشهد مثل هذه الصراعات ، ومن شأن هذا التصنيف أن يضع البلدان التي دمرتها الحروب الخارجية والداخلية (مثل فلسطين، والعراق، ولبنان، واليمن، والصومال ، والسودان ، والجزائر) في جانب، وغيرها من البلدان التي لم تتعرض إلى ذلك، في جانب آخر وهذا أمر ضروري في دراسة ديناميكيات ما بعد الصراع، وتصميم برامج مساعدات مناسبة للتعامل معها، بيد أنه لا يوفّر الكثير من التبصر في الظروف السياسية المختلفة لبلدان متنوعة مثل اليمن ولبنان والسودان .كل هذه التصنيفات مفيدة، ومن شأنها أن تظهر لنا واقع الدول العربية من حيث الاختلاف في البنى الوظيفية للدولة وكذا من ناحية درجات التخلف وأسباب هذه الظاهرة

وفى الأخير تجدر الإشارة إلى أن الأنظمة القائمة في الوطن العربي ليست أنظمة تقليدية بالمعنى التراثي، كما أنها ليست معاصرة بالمعنى "الحداثي"، بل هي خليط غير متجانس من القديم والحديث، من

التراثي والمعاصر، أي أن التغييرات التي حدثت من جراء الاحتكاك بالحضارة الغربية الحديثة لم تُؤدّي إلى استبدال النظام القديم بنظام جديد، بل أدت فقط إلى تحديث القديم دون تغييره جذرياً.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: مصادر الشرعية في النظم السياسية العربية المختلفة

فإذا كانت الشرعية في النظام السياسي للدول المتقدمة هو منتج اجتماعي وهو رد فعل على تصارع الفئات الاجتماعية فيما بينها<sup>2</sup> وتنتج هذه الأخيرة، عن طريق الانتخابات، نظام سياسي يطابق تصوراتها وأهدافها، أو كما يسميها إميل دوركايم يطابق الضمير الجماعي ويكون هذا النظام يتماشى مع عادات وثقافة هذه الفئة في نهاية المطاف.<sup>3</sup>

من الاستعراض السابق للمعايير التي نقيس بها مفهوم ومصادر الشرعية، نستنتج أن أنماط مصادر الشرعية متعددة وتختلف من دولة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر ومن فكر إلى آخر. وعليه نستطيع أن نستأنس بالأساطير الفكرية السابقة للبحث في مصادر الشرعية للأنظمة السياسية في دول العربية، وإلى أي من هذه المصادر تستند أو تستمد الأنظمة السياسية في دول؟ أم أن لها خصوصية مختلفة؟

اذ نجد ان مصدر الشرعية للأنظمة العربية ان وجدت مجازا فأنها تعتمد على طبيعة كيانها الاجتماعي وطبيعة مجتمعاتها والتي تأتي ضمن سياق تراكم كمي ونوعي من الافرازات التاريخية والثقافية والنفسية والقبلية والجغرافية فكل اقليم من أقاليم وطننا العربي له طبيعته التاريخية والعقائدية (أيديولوجية) والثقافية (فكرية) وهي مؤثرات أساسية لصياغة أو رسم الحالة السياسية في أي مجتمع من المجتمعات كما دخل العامل الدولي بصور مختلفة كمحتمل أو تغريبي أو سلطوي كل ذلك جعل من أصل الشرعية السياسية ومصدرها في وطننا العربي تباين شاسع وتنوع شديد بين اقليم وآخر

والباحث في مصادر الشرعية لأنظمة الحكم السياسية العربية يرى أن لا بد من التمييز بين أنماط الحكم في هذه الاقطار وخصوصيتها،

أولاً: شرعية الأنظمة الملكية العربية لقد استندت شرعية الأنظمة الملكية العربية إلى قاعدة الولاء الديني والقبلي، وإلى أيديولوجية ذات طابع شديد المحافظة أو إلى البعدين معا. غير أن "هدسون" يرى أن المكون الرئيس لهذه الأنظمة هو شخصية العاهل باعتبار أن هذه الأنظمة قائمة على السلطة الفردية.

<sup>1</sup> د. سعد الدين ابراهيم {وآخرون}: "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص 12

<sup>2</sup>Grawitz, M.; Leca, J. : Traité de science politique.- Tome I, Ed. Aim p400.-.

<sup>3</sup>- Habermas, J.: Raison ET l' "gitimité. - Paris, Ed. Payot, 1978 P.60

وعلية يمكن القول ان هذه الأنظمة استمدت شرعيتها على:

**المصدر التقليدي** فبعد حصول هذه البلدان على استقلالها بنت السلطة شرعية مستندة على المصدر

التقليدي الديني أو الأصل القرشي محوله هذه الشرعية إلى شرعية يتم توريثها كما تورث التركة،

لقد تولت نخبا الحكم كان للاستعمار دور في وصولها إلى سدة الحكم بإمدادها أسباب الحياة الأمنية والمادية محققة في الوقت نفسه مصالحها أولا ومصالح النخب ثانيا، واليوم تعتمد الأنظمة الملكية العربية في شرعيتها أما على البعد الديني الإسلامي أو البعد القبائلي العشائري أو على البعدين معا.

فوجد النظامين الأردني والمغربي يستمدان شرعيتهما من صفة نسبهما إلى أصل بنت الرسول محمد صلى الله عليه وسلم والسعودية وعمان تستند إلى المذهب الحنبلي والوهابي والمذهب. الأباضي، أما بقية الأنظمة الملكية فتعتمد في شرعيتها على القبلية والعشائرية<sup>1</sup>

غير أن معظم هذه الأنظمة قد أدرك أن مصدر الشرعية التقليدي الذي يستند إليه حكمها، بقدر ما يكون مهما فهو غير كاف للحفاظ على نظامها السياسي، لذا حاولت تدعيمه بمصادر إضافية للشرعية، من خلال تبني بعضها نظاما ليبراليا، وساعدها على ذلك التطور الحاصل في بنيتها الاجتماعية - الاقتصادية. وإضافة على ما تقدم، فهناك مصدر حديث لشرعية هذه الأنظمة والمتمثل في الفاعلية التي أبدتها الأنظمة الملكية جميعا، والتي أخذت عدة أشكال، من أهمها:

1-تعميم برامج الخدمات والرفاه الاجتماعي، بما يحسن من صورة الأنظمة لدى مجتمعاتها، وخاصة في البلدان النفطية، أي الاقتراب من دولة الرفاه.

2-توسيع مجالات وفرص العمل والكسب والحراك الاجتماعي لأعداد كبيرة من الشرائح الاجتماعية.

3-إرساء قواعد وتقاليد ورموز تكرس المؤسسة الملكية مثل اختيار ولي العهد، وانتقال السلطة، وتحديد الاختصاصات بين أفراد أسرة الحاكمة.

4-إنشاء أجهزة مدنية وأمنية وعسكرية حديثة لتعزيز هيبة الدولة وامتداد سيطرتها على بقية أطراف الدولة والمجتمع.

ورغم ذلك فإن الشعور بعدم الرضا يتزايد باستمرار في صفوف الجيل الجديد من الشباب، الذي لا يزال البعض منه يلتزم بالتقاليد الإسلامية، والبعض الآخر يطمح إلى توزيع عادل للثروة، والعدالة الاجتماعية،

<sup>1</sup> سعد الدين إبراهيم، "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية"، مصدر سابق، ص403

والأغلبية تتساءل عن شرعية هذه الأنظمة. وبالتالي فلا تزال هذه الأنظمة خائفة من توسيع دائرة المشاركة السياسية، وترفض أية محاولة لتسييس الجماهير في أقطارها.

ثانياً: شرعية الأنظمة الجمهورية العربية أما فيما يخص الأنظمة الجمهورية، فهي على النقيض من الأنظمة الملكية، فقد قام واستند حكمها إلى قاعدة أن الشعب هو المصدر الأساسي لشرعية ممارسة السلطة، وهو ما نصت عليه المواثيق والدساتير التي جاءت بها ثوراتها، حيث وصفت هذه الثورات بأنها ثورات الجماهير والطبقات الشعبية. ومن ثم أصبح على هذه الأنظمة أن تجسد شرعيتها في:

"الزعامة الملهمة" الكاريزما": تعتبر المصدر الثاني للشرعية، الشخصية الكاريزمية أو الشخصية التاريخية فقد كان نتيجة لقصور اعتماد النظام السياسي العربي على مصدر صحي للشرعية أن اعتمد الحاكم على شخصه كمصدر للشرعية مثل الزعيم المصري "جمال عبد الناصر" خاصة بعد تأميم قناة السويس وبنائه للسد العالي، إذ كان أساس تأييد هذا الزعيم وقبوله هو الإعجاب بإنجازاته وصفاته وقيامه على مشاريع الوحدة العربية بشكل تم إطلاق معها شعارات تعزز القومية العربية، في تونس تعتبر شخصية الحبيب بورقيبة الشخصية الثورية التي بنى الشعب طموحة وأماله. ويبقى المصدر الثالث للشرعية الا وهو:

العقلانية القانونية فهو المصدر المغيب عن شرعية الأنظمة العربية والتي تقوم على مجموع المؤسسات والقواعد الإجرائية التي تنظم عمل وتضبط سير العملية السياسية وهذا المصدر يقوم على تحديد حقوق وواجبات كل من الحاكم والمحكومين اتجاه الآخر ويعبر عن هذه الشرعية اليوم ما يعرف بالديمقراطية ولما لم تحصل الأنظمة السياسية العربية على شرعيتها بالأساليب الديمقراطية فقد ظلت هذه الأنظمة مغلقة متوقفة على نفسها وعلى تقليديتها ساعية نحو إقصاء أي حراك ديمقراطي فأساس وجودها قائم على التسلط والتفرد، والحكم المركزي ويرى "هدسون": "إن مسألة الحكم المركزية في العالم العربي هي مسألة الشرعية السياسية. فالنقص الحاصل في هذا العنصر السياسي الذي لا غنى عنه، هو السبب الأكبر للطبيعة المتقلبة للسياسة العربية وللسمّة الاستبدادية وغير المستقرة للحكومات العربية القائمة"<sup>1</sup>

اما "هدسون" يفصل الأنظمة السياسية العربية إلى قسمين، منطلقاً من مقياس تعاملها مع مسألة الشرعية، فيرى أولاً " الملكيات التحديثية"، حيث لم تزل الشرعية الشخصية تؤدي دوراً أساسياً،

ثانياً "الجمهوريات الثورية" القائمة على شرعية مستحدثة ويرى خمسة مكونات أساسية لفهم مسألة الشرعية في الدول العربية، وهي:

1 - د. خميس والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر مرجع سابق. ص 53-54.

1- الهوية العربية: وهي قائمة برأيه على عنصرين أساسيين: اللغة والدين، وهو يشير إلى أهمية الإسلام في الحياة السياسية، إن كان ذلك في مجال شرعية الحاكم أو في مجال تجميع المعارضة.

2- التعددية الثقافية، فهناك الأقليات إلى جانب الأكتريية العربية، والطوائف الدينية إلى جانب الإسلام.

3- أزمة السلطة العربية التي ضعفت قواعدها التقليدية في وقت لم تصبح قواعدها العقلانية قوية.

4- آثار الامبريالية في المنطقة، فثقل الهجوم السياسي الغربي على العرب والذي رافقه هجوم ثقافي أشد إيذاء على الهوية العربية قد أضعف من قدرة الحكام العرب على إرساء بنى سياسية شرعية.

5- مسألة التحديث. إن أزمة الشرعية تعتبر محصلة لمجموعة من الظروف التاريخية والثقافية والاجتماعية، وأن هذه الأزمة قد تفاقمت حدثها بفعل متغيرين إضافيين، أولهما: الإمبريالية، وثانيهما: التحديث.<sup>1</sup>

وعموما يمكننا القول إن معظم النظم السياسية العربية في المرحلة الراهنة لا تستقي شرعيتها، لا من الديمقراطية الليبرالية، ولا من زعامة تاريخية كاريزمية، أو عقيدة ثورية أو الشرعية الدينية وبالرغم من وجود استفتاءات واقتراعات وانتخابات بين فترة وأخرى، ومشهور بانتخابات النتائج المسبقة نتيجة (99,99%)

فصنعت لنفسها مصادر خارجية عن فكر ماكس فيبر فاعتمدت النظم الجمهورية على شرعية الابتزاز والقمع وسياسات التآزيم والتهويل والخوف من التجارب الأخرى ولأخذ التجارب الفاشلة كذريعة للإبقاء الوضع على ما هو عليه ومصير كل من يعارض التعذيب، والسجن والاعتقال والاختطاف،

فاختارت الدولة الربعية أو شبه الربعية إلى تجديد شرعيتها بتوزيع للريع إلى شراء الشرعية السياسية بالمنح والعطايا ويشير في هذا الصدد "كيرك فان دي فال" إلى خطورة الاعتماد على الشرعية السياسية من خلال المساومة بتوزيع الريع حيث يقول "إن العائدات الضخمة المجتمعية للحكومة في دولة الريع هو سيف ذو حدين يتيح للحكومة المحلية أن تتصدق بالعوائد دون اعتبار للتمثيل النيابي على أساس المبدأ المقلوب"<sup>2</sup>

وسارعت نظم اخري إلى شرعية الإنجاز التنموي والحفاظ على الهوية الوطنية والإرث الحضاري للامة كما في النظم الملكية والاميرية وقد تنوعت العناوين والمحاولات في بناء هذه الشرعية وبأساليب مختلفة

وإذا كان بعض هذه النظم قد نجح نسبيا في تحصيل قدر من الشرعية، وفي تمديد حالة من الرضا الجماعي بسلطته بسبب موقفه القومي الوحدوي أو بسبب تماسكه الوطني أو بسبب ظروف الاقتصادية

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 105، 106.

<sup>2</sup> مصطفى بالمر مرجع سابق، ص 70

والاجتماعية او بسبب غياب التجربة السياسية فالكثير منها، فإنه سرعان ما شهد فيما بعد إخفاقا ذريعا في تحقيق المشروع الذي أقام عليه أركان شرعيته، مما جعل سلطتها عرضة للانكشاف<sup>1</sup>

في ظل هذا المشهد المثقل بالإحباط تحولت الشعوب العربية إلى جموع تقف ضد تلك المؤسسات الرسمية إن لم نقل ضد الدولة، إلا أن مظاهر التغيير تختلف من دولة عربية إلى أخرى باختلاف ظروفها الداخلية وعلاقاتها الخارجية لكن يظل الشعور الشعبي في تلك الدول يتراوح بين السخط وعدم الرضا على الحالة التي وصلت إليها الأوضاع العربية، فضلا عن الحراك السياسي والاجتماعي الذي شهده الشارع العربي، والذي يعبر عن مطالب اقتصادية واجتماعية وسياسية للشعوب العربية، ما يفسر بوجود ازمة ثقة بين الحاكم و المحكوم و الشعور بعدم الرضى الجماعي فلم تعد الشعوب العربية مستعدة حتى للحوار مع النخبة الحاكمة او بتقبل مبادرات جديدة مصدرها السلطة ،كل هذا كان سببا في انهيار شرعيته فأصبحت تبحث عن التكيف لتبعد شبح الانهيار.

## المبحث الثاني: شرعية في النظم السياسية العربية بين التكيف والانهيار

### المطلب الاول: بروز ازمة الشرعية في الوطن العربي

إن أحد مظاهر أزمة الشرعية وبناء الدولة في مجموع الوطن العربي هو افتقار نظمها السياسية للأبنية المؤسسية والقواعد الإجرائية التي تتفق من خلالها القوى السياسية بخصوص مستوى التعامل السياسي وهو ما يعرف بالمعيار التنظيمي فطالما أن غالبية هذه النظم السياسية ظلت تستمد شرعيتها خاصة من شخصية القيادة، فإنها تبقى معرضة للانهار في اي لحظة بكل سهولة وبمجرد زوال قيادتها.

وتحدث أزمة الشرعية جراء التحدي الموجه لهذه النظم في ابعادها الدستورية الأساسية كما قد يوجب لتلك الادعاءات المعتمدة منه قبل القابضين على السلطة فيه فهي بمعنى انهيار البنية الدستورية وفشل الحكومات في أدائها لوظائفها الاجتماعية والسياسية وهي غالبا ما تنجم عن خلافات حول طبيعة السلطة الملائمة والمطلوبة لنظام من الأنظمة. وهناك أربعة عناصر يمكن اتخاذها كأساس في تحليل أسباب حدوث أزمة الشرعية لدى هذه النظم السياسية وهي:

- انهيار مؤسسات حكومية ويحدث هذا الانهيار كنتيجة لتصارع او عدم ملائمة الأسس التي بنيت عليها في العادة ادعاءات من يحق لهم تولي السلطة في المجتمع ويظهر هذا في أزمة الشرعية عندما تحاصر الزعماء الحاجة الي زيادة في قوة الدولة وتوسيع قدراتها وحين يكتشف الزعماء أن سعيهم من أجل

<sup>1</sup> على خليفة الكواري. واخرون "مسألة الديمقراطية في الوطن العربي" بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية. 2002.

تأكيد شرعية سلطتهم الجديدة سيواجه برفض ومنازعة السلطات القائمة في المجتمع لها وعليه فقد تمثلت استجابة الزعماء السياسيين بميل واضح نحوي القبول القصرى بأشخاصهم كمجسدين للسلطة وهذا يعكس الميل التنافس السياسي لان يصبح صراعا مكشوفاً و خصوصاً بين النخب الحاكمة لانفراد بالسلطة

- تحليل البنى الحكومية جراء تفاقم النزاع على السلطة خارج الإطار المؤسسي اذ غالباً ما يؤدي غياب مؤسسات منفردة قادرة على ضبط وتوجيه النشاطات السياسية الى سيادة وضع يتسم بانعدام أسرع للسلطة وهو ما ينجر عنه تحلل وانهايار لوحدات النخبة (ضعف او غياب واضح لمؤسسات سياسية) وهذا ما يؤدي الى التدخل العسكري من اجل ممارسة دور سياسي جديد كحماة للمثل السياسية العليا

- عدم التطابق بين الخطاب الأيديولوجي مع حقائق التاريخ وتطوراته يسهل من سقوط القيادات التاريخية وانهايار شرعيتهم نتيجة لعدم الوفاء بوعودهم

- تنشئه سياسية يغلب عليها القسر والاكراه والخضوع حيث لعبت التنشئة السياسية السائدة في هذه النظم دوراً ذو تأثير بارز في الخيارات السياسية والاقتصادية وذلك بتوجيهها وإعطائها الثقافة المهيمنة واخذت طابع الانفراد بالقرار السياسي الذي يستمد شرعيته من القوة والتفرد.<sup>1</sup>

وبذلك فإن الشعور أن السلطة في توجهها العام سلطة وطنية منسجمة مع التاريخ الوطني ومخالصة بوجه عام لإرادة الشعب وللقيم العامة التي تربطه، يعد إقراراً من المواطنين بشرعية هذه السلطة، وإعطائها هذا السند والمبرر الذي تعتمد عليه في تفسير امتلاكها لحق إصدار القوانين وإدارة شؤون المجتمع.

لكن الأنظمة الحاكمة في العالم العربي والتي استولت على السلطة تعاني بشكل لا يقبل الجدل من أزمة شرعية مزمنة ذات عواقب مجهولة تخفي ثناياها أمور كثيرة والكل يدرك مدى أضرار حكامها إلى درجة اشمئزاز نفوسهم بمجرد رؤية هؤلاء أو سماع أصواتهم. منبوذون ليس لهم أي صلة بمجتمعاتهم، وواقع أمتهم. وحتى المؤسسات والهيكل فكلها مؤسسات شكلية تضي الشرعية على اعمال رأس الدولة وتباركها...الرئيس أو الأمير له مطلق الصلاحية بالدستور، معين مدى الحياة أو منتخب بوسيلة انتخاب على شخصه الوحيد. وهو الرقيب على اعمال المجالس والمؤسسات والموجه للقوانين والسياسات والضامن للوحدة والحريات له مطلق الصلاحية بحسب نصوص الدستور والقانون. ولقمع من رأي من الخارجين عن إجماع الأمة وعن الشرعية والقانون كما يصفهم الحكام.

منذ تكونها حملت الشرعية في طياتها بذور ازمة فالشرعية التاريخية مفقودة منذ انهيار الخلافة العثمانية وهذا الانهيار خلق فراغاً لم يملأ حتى الآن ومازال يتسبب في كثير من الخلافات وممارسة القوة والقهر على مجتمعاتها والشرعية الثورية فقدت جزءاً من مصداقيتها بعد هزيمتها في حرب 1967 والشرعية الكاريزمية

<sup>1</sup> رعد عبد الجليل علي "التنمية السياسية مدخل التغيير" ط1 طرابلس 2002. الجامعة المفتوحة , ص 134

ميررها محاربة الاستعمار وها قد استقلت هذه الدول ونالت استقلالها الى جانب الافتقار الى شرعية الوجود اي شرعية الانجاز. ومرد في الغالب انها دول انقلاب قادت ضباط الجيش إلى الحكم ومكنتهم من الاستيلاء على السلطة، لا حققت التنمية الاقتصادية، ولا هي ضمنت الحقوق، والحريات ولا سمحت للمخالفين والمعارضة بطرح افكارها وتجاربهم أضافتا الي عجزها الشديد عن الوفاء بالتزاماتها، فهذه النظم السياسية، " لا هي صانت الاستقلال الوطني، ولا هي احترمت، واستطاعت التعامل مع وهذا. ما جعلها على الدوام على قطعية مع مجتمعاتها على الرغم من سياساتها الإصلاحية الملموسة احيانا وإذا كان ذلك يحدث فهو يحدث من باب خلق مصادر جديدة لشرعيتها وتثبيت كياناتها على حساب اهداف ومصالح مجتمعاتها. فشرعيتها إذن أيا كان المعنى الذي يأخذ به تعبير الشرعية هي شرعية الامر الواقع. فلا هي شرعية القانون ولاهي شرعية الظرف التاريخي ولا الإنجاز. فنجد مصادر الشرعية في وطننا العربي تتوافق مع ما طرحه عالم لاجتماع الفرنسي مارسيل غوشي " شرعية القوة لحفظ سلطتها ولو بعيدا عن العنف المادي ما أمكن "

فالمتمع لشان النظم العربية يلاحظ حالة الضعف الشديد الناتج عن افتقارها إلى الشرعية كما ذكرنا سابقا والشرعية سقطت مع الهزائم سببها الحماية والاستعمار كذلك التعددية الاجتماعية والثقافية" <sup>1</sup> فلا عجب ان يطلق عليها نخب فاشلة، في هذا السياق ترجع بعض الدراسات الي انه لامحالة سنتشهد هذه النظم اضطرابا وعدم استقرار فتفسره

- المدرسة الماركسية والقومية سبب إخفاق النخب العربية إلى بقاء التبعية سياسيا واقتصاديا وثقافيا للغرب وتعتبرها جسورا للمصالح الرأسمالية العالمية.
- مدارس الإسلامية في تفسيرها وتحذر من بروز ازمة هو البعد الديني، وترى أن التباعد الواقع بين النخب العربية والمد الحضاري هو السبب الرئيسي في الانحطاط العام، وفي تعثر خطوات النهضة والتقدم.
- اما المدرسة الليبرالية والتحديثية أن التسلطية وافتقار النخب العربية الحاكمة للعقلانية سببا كافيا لضعف الأداء العربي ومحدوديته في كافة المجالات

ولعلى هذه الدراسات ركزت على عوامل الإخفاق الضامن للاستقرار دون التركيز على عوامل التطور والتحديث والانتقال السلمي للسلطة الذي تبنية الشرعية العقلانية والقانونية.

من جهة أخرى، لم تبنى معظم النظم العربية الي تصحيح مصادر شرعيتها بل ذهبت الي إيهام المواطنين بان النظام القائم هو أفضل نظام ممكن، وأن أية بدائل أخرى تنطوي على كارثة محققة. كما لجأت بعض

<sup>1</sup> مصطفى بلعور "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية (دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (2008-1988)"

مرجع سابق، ص 69

النُخب الحاكمة في الأقطار العربية إلى استخدام الفعالية في حل المشكلات كمصدر للشرعية، عبر استخدام ثروة البلاد وأجهزتها الحكومية لمعالجة بعض المشكلات المزمنة، وإحاطة ذلك بهالات التضخيم. وكذلك تلجأ بعض النظم العربية الأخرى إلى سياسات التأزيم عندما تشعر بتناقص شرعيتها، من خلال تضخيم بعض المشاكل مع دول الجوار، كمشاكل الحدود مثلا، ودفعها بشكل مطرد إلى مستوى الأزمة، لتتخذها كذريعة للتعبئة السياسية المؤيدة لها. ومع ذلك، فإن هذه البدائل تبدو وكأنها تفقد فعاليتها، بسبب التغيرات الهيكلية والسيكولوجية التي تحدث داخل معظم الأقطار العربية، وتتفاعل مع قوى إقليمية ودولية في تعرية معظم النُخب الحاكمة وتجريدها من مصداقيتها.

وبذلك تكون لأنظمة العربية قد دخلت أزمة شرعية حادة، والجانب الخطير لهذه الأزمة هو وجود وضع متفكك أكثر مما هو وضع ثوري، إنه وضع يبقى فيه النظام قائما ولكن من دون سند جماهيري أو رغبة حقيقية في بقائه. مما يعني أن استقرار الدولة العربية سيستمر لبعض الوقت مرتكزا على قدرة القيادة السياسية على ممارسة سيطرة فعالة عبر القسر لتطويع أفراد وجماعات في البنيان الإداري والسياسي، وتوسيع الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، مع توسيع قدر ملحوظ من المشاركة السياسية، وستستمر الأنظمة العربية في البقاء مرنة قابلة للتكيف طالما نفذت هذه العمليات، وقد تلجأ بعض الأنظمة السياسية العربية، بحثا عن الشرعية كما في السبعينيات والثمانينيات، إلى أسلوب الليبرالية السياسية الذي لا يعني إطلاقا الحريات لمختلف القوى السياسية للتعبير عن نفسها، إنما تعددية سياسية لا تكون معادية ومتناقضة مع النظام السياسي .

### المطلب الثاني: تعامل النظم السياسية العربية مع أزمة الشرعية ومحاولة التكيف

تعود أسباب اهتزاز شرعية النظم السلطوية وتآكلها إلى غياب آليات للتجديد الذاتي حيث تزداد هذه المشكلة خاصة في النظم الدكتاتورية التي يصعب عليها أن تجدد ذاتها. تتصرف الأنظمة السلطوية لمواجهة إشكالية الشرعية بإحدى الطرق التالية:<sup>1</sup>

- ترفض النظم السلطوية الاعتراف بضعفها المتزايد على أمل استعادة قوتها في السلطة
- محاولة النظم السلطوية البقاء في السلطة بزيادة القمع و كبت حريات الأفراد
- قيام الحاكم السلطوي بإثارة نزاع خارجي في محاولة لاستعادة الشرعية بالاستناد إلى التربة الوطنية
- محاولة إقامة صورة باهتة من الشرعية الديمقراطية للنظام السلطوي

<sup>1</sup> صامويل، هانتنغتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. (ترجمة: عبد الوهاب علوب) القاهرة: 1993مركز ابن خلدون، ص 59.

- المبادرة بوضع حد للحكم السلطوي و إقامة نظام ديمقراطي

إن السعي وراء مصادر للشرعية أدى بالضرورة ببعض الأنظمة والزعماء العرب لمباشرة سياسات "افتعال الأزمات"، فالنزاع في المنطقة مستوطن في حالات الصراع العربي - الصهيوني، وقضايا الحدود، والانقسامات الطائفية والعرقية، كلها أو بعضها تم تضخيمها ودفعها إلى مستوى الأزمة، وقد حدث وأن استخدمت بعض الأنظمة التي تشعر بتناقص شرعيتها أو ضعف مصدرها هذه المشاكل للتعبيئة السياسية وتوظيفها لصالح نظمها الحاكمة، ومن ثم صرف الجماهير عن المشاكل الحقيقية ومنها التشكيك بشرعيتها. فالأنظمة السياسية العربية تستند إلى اعتبارات القوة المجردة أكثر من استنادها إلى اعتبارات الإرادة الحقيقية لمجتمعاتها، فشرعيتها هي شرعية الأمر الواقع، فلا هي شرعية القانون، لأن أدوات صنع القانون تقبض عليها السلطة التنفيذية بإحكام، ولا هي شرعية الظرف التاريخي الذي يبرر مؤقتا التغاضي عن ضرورة كون السلطة السياسية مستندة إلى أسس حقيقية من رضا المحكومين بها، ومن الإقرار بمبدأ تداول السلطة السياسية بين مختلف القوى والجماعات السياسية.

ولقد أدى فراغ الشرعية ببعض الأنظمة السياسية العربية إلى إثارة المخاوف من البدائل التي تطرحها بعض فصائل المعارضة، فيما لو حصل وتغير النظام القائم. فالأمر قد يفضي إلى ديكتاتورية (إسلامية متعصبة ودموية)، أو نظام (ليبرالي) فوضوي ضعيف يؤدي إلى الصراع والحرب الأهلية. في تبريرهم للبقاء في الحكم.

واختلف طرق التعامل مع أزمة الشرعية من النظم الديمقراطية إلى النظم الشمولية. ففي النظم الديمقراطية أزمة الشرعية هي أزمة حكومة في الأساس وليس النظام السياسي بأكمله، ولهذا تلجأ النظم الديمقراطية إلى الانتخابات المبكرة للتخلص من الحزب الحاكم الذي فقد شرعيته بسبب سوء الأداء و ليحل محله حزب آخر. أما النظم الشمولية وهي حالة اغلب النظم العربية فإنها تلجأ لمواجهة أزمة الشرعية بخمس طرق مختلفة:

1-الإهمال: بمعنى ادعاء عدم وجود مشكلة وبالتالي عدم مناقشتها، حيث تبدأ الجماهير في سماع عبارات من الحاكم من قبيل "جماعة ارهابية" أو "قلة منحرفة" أو "جماعة مأجورة" أو "بلطجية". ما يؤدي إلى زيادة الاحتقان والغضب ثم الانفجار والثورة.

2-زيادة القمع: تلجأ نظم أخرى إلى زيادة القمع والاعتقالات وربما القتل، وقد تنجح مؤقتا في إنهاء أو بالأحرى كبت الغضب المتصاعد ولكنة سريعا ما يعود مرة أخرى ويحدث الانفجار.

3-الذهاب إلى الحرب: هنا يقوم النظام السياسي بافتعال حرب تكون سببا في انشغال المواطنين بها وتظهر حالة من التكاثر والترابط تمنح النظام الحاكم الشرعية من أجل تحقيق النصر. ولكن إذا وقعت الهزيمة يفقد النظام كل شرعية ويكون رحيله حتمي.

4-صورة باهتة من الديمقراطية: حيث تقوم السلطة الحاكمة بعمل بعض الإصلاحات السياسية الشكلية. فتسمح بتكوين أحزاب كارتونية ليس لها أي قوة أو جذور في الشارع، ورغم ذلك لا تتركها لتعمل بحرية ولكن تعمل على تعطيلها ومنع اتصالها بال جماهير. بالإضافة إلى إجراء انتخابات تفتقر إلى أدنى صور النزاهة والحيادية تنتهي بفوز الحزب الحاكم دائما.

5-المبادرة بالتحول الديمقراطي: وهنا يكون الحل الحقيقي لأزمة الشرعية التي تتعرض لها الدولة. حيث يبادر النظام الحاكم إلى الدخول في مسار للتحول الديمقراطي الحقيقي يلبي رغبات وتطلعات الشعوب. وكثير من هذه الأنظمة التي تبادر بهذا التحول دون انتظار لثورة أو انقلاب عسكري تعود إلى الحكم مرة أخرى.

ومع هذا التعامل الغير صحي يمكن أن يستمر الجدل حول شرعية النظام السياسية العربية لقرون دون القدرة على حسم الموقف دستوريا وعقلانيا تاركا الفرصة للشارع للاختبار الوسائل سوى بالتظاهرات والاحتجاج على النظام الذي فقد شرعيته في نظرهم. وله مطلق الحرية في تفسير وتبرير أسباب انهيار شرعية النظام.

### المطلب الثالث: أسباب انهيار شرعية النظم السياسية العربية

توجد الشرعية في كل وقت كفكرة عامة أو معتقد تسلم بها الأكثرية حول مصدر السلطة في المجتمع، وحول من يمارسها وكيفية انتقالها، أي إيمان غالبية المجتمع إيمانا حقيقيا بأن السلطة يجب أن تمارس بطريقة معينة دون غيرها وإلا فقدت مبرر طاعتها<sup>1</sup>،

و المتأمل يدرك إن نظم الحكم العربية كانت منذ البدء، وطوال مسارها، ذات شرعية واهية، في جوهرها ذاته، وعلى نحو لا يمكن نكرانه، وإذا كانت هذه النظم قد استمرت في مواقعها طوال سنوات التاريخ السياسي العربي المعاصر، فإن ذلك لم يكن بفضل شرعية تتمتع بها ، وإنما لإدراكها منذ وقت مبكر أن بقاءها واستمرارها في الحكم يتوقفان حصرا على مدى قدرتها على احتكار بنية القوة والقبض على ناصيتها تماما، ومواجهة كل محاولة للاقتراب من مجالها السلطوي بقدر من العنف قد يفيض أحيانا عن الحاجة، وما تكثيف المنطق الأمني (حتى في غير مواسمه)، والاعتماد في كل الحالات والمواقف على أجهزة القمع مترامية النفوذ والصلاحيات، التي توجد دائما فوق المجتمع، ولا تقيدها أي سلطة، وتعلو على القانون بدلا من أن تخضع

<sup>1</sup> خميس حزام والي إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية - مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، مرجع سابق ، ص20

له، بل إنها كثيراً ما تضع هي قانونها الخاص الذي يلزم الامتثال له (قسراً)، إلا تجسيد عملي على الخوف من تآكل الشرعية أو فقدانها في هذه النظم .

من أجل تحديد الأسباب التي تؤدي إلى ضعف أو فقدان الشرعية، لابد من تحديد مجمل العوامل والأسباب المؤدية إلى ذلك، وهي:

- قد تكون أزمة الشرعية في أساسها مشكلة دستورية ومؤسسية، ومن ثم يمكن لأزمة الشرعية أن تلحق، إما بالمؤسسات السياسية أو بشاغلي الأدوار في هذه المؤسسات، أو السياسات التي يصنعونها، إن هذا السبب المؤسسي، يكون أكثر وضوحاً في دول العالم الثالث منه في البلدان الأخرى. المؤسسات السياسية في دول العلم الثالث،

وهذا ما يوضحه لبالومبارا من أن المؤسسات السياسية في دول العلم الثالث تفتقر إلى الشرعية عندما تكون امتداداً للمؤسسات التي كانت قائمة في عصر الاستعمار، أو عندما تقع في أيدي فاسدة، أو عندما تكون غير قادرة على مواجهة المطالب والتكيف مع الظروف المتغيرة، أو عندما تواصل إصدار مخرجات سياسية غير مقبولة<sup>1</sup>

- كما أن إشكالية الشرعية لدى البعض الآخر هي أزمة تغيير، والكشف عنه يتم في البحث عن طبيعة التغيير في المجتمع، وتحدث هذه الأزمة خلال فترة انتقال إلى بنیان جديد في الحالات التالية:<sup>2</sup>

-إذا تعرضت مكانة المؤسسات التقليدية الرئيسية للتهديد إبان فترة التغيير

-إذا لم يكن النظام السياسي خلال التحول، مفتوحاً بالنسبة إلى كل الجماعات الرئيسية في المجتمع الساعية إلى الإسهام في ممارسة الحكم بصورة مباشرة أو في تحقيق أهدافها العامة.

فعندما تحدث تحولات اجتماعية عنيفة، تطالب الجماعات الجديدة الصاعدة بالمشاركة في مسؤولية الحكم، إلا أن الفئة الحاكمة أو الجماعات التقليدية ترفض مشاركتها، فتضطر إلى اتخاذ مواقف عنيفة في مواجهة السلطة والنظام، بهدف الاستيلاء على السلطة وطرح إيديولوجية جديدة بديلة لإيديولوجية السلطة لتبرير شرعيتها الجديدة.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص 43

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ص 45

- عدم تحقيق النظام السياسي للفاعلية في الأداء السياسي، كما هو الحال في العديد من البلدان المتخلفة، حيث كثيراً ما تأتي أزمة الشرعية فيها، من عجز سلطاتها من إثبات فعاليتها في إدارة الشؤون العامة للبلاد. وبصور خاصة عجزها عن تحقيق الانجازات الكبرى في التنمية والتطور.

- انحسار مكانة السلطة وهيبتها نتيجة لضعفها، وعدم قدرة السلطة ونظامها السياسي على إدارة وتحقيق وظائف النظام.

- عدم تمثيل النظام السياسي لقيم ومصالح المجتمع، فبقدر ما تكون الشرعية هي مسألة ولاء الناس تجاه السلطة والنظام، مقابل التزام الحاكم بالعمل وفق كيفية معينة، فإن أي إخلال من قبل الحاكم سوف يحل المحكوم من التزامه تجاهه، وبذلك فإن الشرعية تفقد أساسها الذي تقوم عليه، وهو رضا الناس تجاه حكامهم. ومن لا يعترف بشرعية نظام ما، لا يجد في نفسه أي التزام تجاهه، الأمر الذي يؤدي إلى حرمان السلطة من مقومات شرعيتها، وهي الولاء للدولة والطاعة للقوانين والتأييد للأهداف.<sup>1</sup>

- ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي وهذا الاعتبار له وضعية خاصة بالنظر إلى أن البرلمان هو الذي يجسد الإرادة العامة، ومن ثم فإن عجزه يؤدي إلى خلق فجوة بين النظام والمجتمع، وهنا يمكن القول أن ضعف دور المؤسسة التشريعية سبب مباشر لازمة الشرعية التي قد يعانها النظام.

- صورة النظام على الصعيد الدولي، فالنظام المعزول دولياً لأسباب مختلفة، قد يكون عرضة لدعايات تشكك المواطنين الذين يعيشون في ظله في قدرته وأهليته بقاءه<sup>2</sup> وتزداد أهمية هذا الاعتبار في الوقت الراهن بالنظر إلى الثورة التي شهدتها العالم في مجال الاتصالات، وتتسع فرص حصول ذلك إذا كان هذا النظام بالفعل يعاني من أسباب لعدم شرعيته في الداخل.

في هذا الشأن يرى لوسيان باي " Lucian Pye " بأن هناك خمس أزمات تعاني منها دول العالم، الثالث عموما والدول العربية على وجه الخصوص وتشكل عائقاً أمام انطلاقها إلى بوابة التنمية والحدثة والديمقراطية وهي:

### 1- أزمة الهوية:

حيث يعني بها غياب فكرة المواطنة بين أفراد المجتمع مما يؤدي إلى انتفاء الشعور القومي الواحد وتعدد الولاءات داخل الدولة والتي لها عددًا من الأسباب أهمها:

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق ص 47

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق ص 298

أ-التباين العرقي داخل المجتمع الواحد.

ب-التخلف الاقتصادي والحضاري.

ج-التفاوت الطبقي داخل المجتمع الواحد<sup>1</sup>

## 2- أزمة الشرعية:

وهو ما نغوص فيه بالتفصيل في هذا البحث حيث أن معظم دول العالم الثالث لا تسند حكمها برضا الجماهير المحكومة وتستخدم الإكراه المادي لإنفاذ قراراتها داخل المجتمع مما يؤدي إلى قناعة المحكومين إلى أن العنف هو الطريقة الأوحده لتداول السلطة داخل المجتمع مما يولد حالة من عدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع<sup>2</sup>

## 3- أزمة المشاركة:

حيث تشير إلى تدني معدلات المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية نظرًا للجوء الصفوة الحاكمة إلى وضع عدد من العراقيل والعقبات أمام الجماهير الراغبة في المشاركة في الحياة السياسية من خلال فرض قيود صارمة على تلك المشاركة واعتبارها عاملاً لا غير مشروع باعتبار أن الصفوة الحاكمة هي التي لها الحق الوحيد في الحكم والقرار، وقد عانت الدول المستقلة حديثاً من هذه الأزمة أكثر من غيرها حينما اعتبرت القيادات التي قادت عمليات الكفاح الوطني نفسها الأكثر قدرة على الحكم والقرار فألغت الأحزاب السياسية أو أوجدت أنظمة قائمة على شرعية الحزب الواحد بالإضافة إلى أسباب أخرى قد ساهمت في تكريس هذه الأزمة في دول العالم الثالث من أبرزها ارتفاع نسب الأمية في تلك البلدان واستشراء الفقر وشيوع البطالة بين قطاعات واسعة من المجتمع<sup>3</sup>

## 4- أزمة التغلغل:

إن التغلغل يبين قدرة السلطة السياسية على الوصول إلى كل ما تريده من المواطنين الخاضعين لحكمها والذين تمارس سلطتها في مواجهتهم وذلك يتحقق عندما تكون كافة قوانين وسياسات الحكومة المركزية نافذة في سائر أرجاء إقليم دولتهم

<sup>1</sup> وهبان، أحمد د: التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، الإسكندرية

2000. دار الجامعة الجديدة للنشر، ص 17-21

<sup>2</sup> وهبان، أحمد د: التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، مرجع سابق، ص

37-32

<sup>3</sup>المرجع نفسه، ص 38-57

وللقدره على التغلغل بعدين اثنين اولاهما احتكار السلطة الحاكمة لأدوات الإكراه المادي وثانيهما مقدرتها على التحكم في ميول المحكومين ونيل رضاهم. وبالتالي فإن انتفاء هذه القدرة لدى السلطة الحاكمة بالتأكد سيؤدي إلى عدم مقدرة السلطة الحاكمة على بسط نفوذها وأعمال قوانينها وخطتها التنموية.

### 5- أزمة التوزيع:

ترتبط أزمة التوزيع بقدرة الدولة على توزيع المنافع على سائر مواطنيها سواء أكانت هذه المنافع مادية أو خدمات تقدم للأفراد والجماعات، حيث تمخض إخفاق الدولة في تحقيق عدالة توزيعية للمنافع عن تفاوت طبقي حاد يهدد استقرار المجتمع وسلمه الأهلي. حيث يرد عدد من المفكرين ومنهم ماركس وأنجلز الصراع السياسي في المجتمع إل. جذور اقتصادية أساسها هو التصارع على أدوات الإنتاج<sup>1</sup> وترتبط أزمة التوزيع في المجتمعات وبخاصة في دول العالم الثالث بالفساد السياسي واستثمار السلطة الحاكمة بالمنافع وأدوات الإنتاج وحرمان الطبقات الأخرى والتي تشكل القاعدة المعرض في المجتمع من تلك المنافع<sup>2</sup>

ومما ساعد على انهيار الشرعية هذه النظم قد يحيلنا الى عوامل داخلية وأخرى خارجية وأبرز هذه العوامل المهمة واعقدها ويتداخل فيها العامل الداخلي والخارجي هي:

#### إشكالية بناء الدولة الوطنية في الدول العربية

يعد مفهوم عملية بناء الدولة قديما وحديثا في آن واحد ذلك المفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، والذي تزامن مع موجة الاستقلال الدول من نير الاستعمار، كان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية وتضمن الحريات والحقوق.

إلا أن هذا المفهوم الذي ذاع صيته بعد الحرب الباردة، لم يتم استخدامه في الدول العربية بل استولت على الحكم نخب تفتقد الى تقاليد راسخة في بناء الأوطان مما نتج على إعادة بناء دول فاشلة غير قادرة على تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة، والإصلاح السياسي والاقتصادي.

<sup>1</sup> وهبان، احمد، مرجع سابق، ص 67-72

<sup>2</sup> يوسف، فاروق: النظم السياسية، القاهرة 1985، مكتبة عين شمس، ص 55-63

## خلاصة الفصل الثاني:

ما هذا الانهيار الذي نشهده في أكثر من بلد عربي يجرنا إلى العودة إلى نقاش حول مسألة الشرعية في الدولة العربية الحديثة، وتبدو الحاجة ماسة إلى تسليط الضوء عليه، الان أكثر من أي وقت ممكن إن الدولة العربية المعاصرة لم تتجح في تكوين أمة وطنية، بمعزل عن السياق العربي. لذلك، ظلت أزمات متعددة تلقي بظلالها على أوضاع هذه الدول، وصولاً إلى ما نشهده اليوم من نزاعات وعدم الاستقرار، وسط ضعف الدولة وتفقتها. نتيجة ما ورثته هذه الأقطار من نخب حاكمة فرضها الاستعمار لم تستطيع ان ترقى بمستوى الحياة السياسية الى طموحات مواطنيها وما نجحت فيه هو استغلال والتصرف في مقدرات أراضيها فنجدها لم تسعى لإقناع المجتمعات العربية بأحقيتها بالسلطة. لذا نجدها اليوم تمر بحالة انتقالية لا يمكن أن تستمر طويلاً، ولا بد من التحرك نحو مزيد من تنويع مصادر الشرعية، وإلاّ فإنها ستنزلق مرة أخرى إلى حالة اللاشعرية والافاعلية. ويتجسد المخرج في البدء بتحويل قاعدة الشرعية إلى مصدر عقلائي - قانوني تعدي أي إلى الديمقراطية كنظام حكم. يختار على قناعة ودون اكراه.

# الفصل الثالث

## الفصل الثالث: التجربة التونسية في التعامل مع ازمة الشرعية

### مقدمة الفصل الثالث:

يقول عزمي بشارة لقد كتبنا قبل سنوات ان تونس كمجتمع ودولة جاهز للتحول الديمقراطي لو توفرت الإرادة السياسية لدى النخبة الحاكمة للقيام بالإصلاح المودي الى الديمقراطية كما جرى في اسبانيا وفي بعض دول أمريكا اللاتينية. ماردنا قوله ان المجتمع التونسي جاهز للتحول الديمقراطي حتى بموجب نظريات الحداثة ولكن النخبة الحاكمة لا تبادر الى الإصلاح السياسي.<sup>1</sup>

حتى ولو لم يكن موضوعنا هو التحول الديمقراطي في تونس الا اننا نستشف من هذه العبارة ان تونس كانت وحسب التقارير انها البلد العربي الأكثر استقرارا وتحظرا ولأشياء لا يدل على انها ستعرف ما قد عرفته فالوضع الاقتصادي سمي (الطفرة الاقتصادية) السلطة متحكمة في الوضع الي ابعد الحدود والقوى الأمنية عددها يفوق عدد المنخرطين في الاتحاد العام التونسي للشغل والانتخابات تجرى في موعدها كما يعد المجتمع التونسي متجانسا تقريبا ، طائفا واثنيا ، ومعدل الدخل الفرد هو الاعلى تقريبا على مستوى البلدان العربية و في شمال أفريقيا و كان الكل حسب التقارير لا يبدى رغبة في التغيير . واذكر انني كنت في تونس قبل موعد احدى الانتخابات الرئاسية واستوقفتني لافته مكتوب عليها عبارة (متساكنو تونس يناشدونك يا سيادة الرئيس للترشح للانتخابات الرئاسية). فقلت في نفسي يبدو الرجل لا يرغب في السلطة غير ان الشارع التونسي يلح عليه بالترشح وقيادة البلاد. مما يدل وجود شرعية شعبية ودستورية وقانونية. للسلطة القائمة حينها.

وما ان استنفذ النخبة الحاكمة كل وسائلها الشرعية والغير شرعية في سبيل استمرارها وبقائها واستوفت كل أوجه التلويين والتكليف والتبريرات لشرعيتها حتى حدثت المفاجئة ورفع الستار وانكشف المستور عن الوجه الحقيقي لطفرة الاقتصادية والانتخابات النزيه وتغيرت الشعارات بأخرى تحمل عبارة ارحل (ben Ali dégage) وطرح هذا التحول عدة تساؤلات هذا ما سنحاول ان نكشف عليه في هذا الفصل.

<sup>1</sup> عزمي بشارة "الثورة التونسية المجيدة بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها" الدوحة. 2012 المركز العربي للدراسة السياسات. ط.1. ص34-35

## المبحث الأول: تاريخ تونس السياسي

### المطلب الأول: مرحلة ما بعد الاستقلال وبناء الدولة

نالت تونس استقلالها عن فرنسا في 20 مارس 1956 ، فقد قاوم التونسيون الاستعمار الفرنسي مقاومة مسلحة من عام 1952- 1955 أرغمت الحكومة الفرنسية على الدخول بمفاوضات توجت باعترافها باستقلال تونس.

وبعد أن ألغى النظام الملكي وأعلن النظام الجمهوري في 25/07/1957 صدر دستوراً ديمقراطياً، يعترف بحرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع والتجمع. مبشراً بدولة حديثة بزعامة الرئيس الحبيب بورقيبة\* هذا الأخير الذي كان مشعباً بالثقافة الفرنسية وأحد أبرز المعجبين بالطرح العلماني حول بناء دولة تونسية علمانية على غرار ما فعله مصطفى أتاتورك في تركيا .

يرى الكثير ان عملية بناء الدولة، في الفترة ما بعد الاستقلال مباشرة حظيت بشرعية شعبية استندت إلى التجربة الثورية. تحت قيادة الرئيس الحبيب بورقيبة\* وقد بنى نتيجة شرعيته الثورية نظاماً سلطوياً، إذ ألغى التعددية الحزبية، وحرية الصحافة، وتمت على يديه عملية تأميم المجتمع المدني، والمؤسسات الدينية. حيث قام بورقيبة بتجريد جامع الزيتونة من دوره الإصلاحية من خلال إلغاء دوره كمؤسسة دينية، لقد بُني النظام السلطوي في تونس بعد الاستقلال نضام حدائوي غربي، كما سبق. أخذ كل ما فيه، ما عدا المشروع السياسي من ديمقراطية وحرية سياسية. سعياً منه للتغيير السريع وتمتين العلاقة مع أوروبا عامة و خاصة فرنسا الأم مثلاً وصفها بورقيبة وبالتالي الانسلاخ عن كل ما هو عربي وإسلامي، وقد صرح بذلك قائلاً: " بأن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية، وأن من مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخص، وأن مرسيليا أقرب لنا من بغداد أو دمشق أو القاهرة وأن اجتياز البحر الأبيض المتوسط لأسهل من اجتياز الصحراء اللبية"<sup>1</sup> لم تكن الشرعية الثورية الرافعة الوحيدة لمشروع بناء النظام السلطوي ، في تونس، بل شكّلت الفلسفة الاشتراكية في الاقتصاد الأساس الثاني الذي قام عليه النظام، فقد عمل النظام الاقتصادي الاشتراكي في تونس على تفكيك البنى الاقتصادية التقليدية.

\* الرئيس التونسي من (1956-1987) من مواليد 03 اوت 1903 بالمنستير  
1 : سالم، لبيض، "قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي، مثال تونس(1957-1987)، بيروت 2001:  
مركز دراسات الوحدة العربية، ص 929

فقد عملت السلطة الجديدة على تكوين حكومة بورجوازية متألفة من العناصر الدستورية، التي زكت الاختيارات الأساسية للنظام السياسي الجديد لتعويض الحكومة البابوية وبذلك دعمت السلطة النفوذ الاقتصادي للبورجوازية الكبيرة الفلاحية والصناعية والتجارية، بواسطة مجموعة من الإجراءات التي تركزت هيمنة الطبقة البورجوازية، وتعمق وتقنن التبعية الإمبريالية الفرنسية والأمريكية لاحقا، غير أن هذا نمط اقتصادي وضع لتطوير وإنتاج حاجيات السوق الإمبريالية العالمية ومضحيا مرتا أخرى بالحياة الصناعية للبلاد، وكان من نتائج ذلك زيادة الفقر والبطش في أوساط واسعة من التونسيين<sup>1</sup> مما أدى إلى انتشار صراعات وحركات اجتماعية رافضة لهذه الوضعية ومنذدة بالاستغلال والحرمان الاقتصادي، والتبعية الإمبريالية، فكان الإضراب العام في جانفي 1978 وانتفاضة الخبز 1984 . وبالتالي فقد خلقت هذه السياسة الاقتصادية الرجعية أزمة مزدوجة: أزمة في القاعدة على مستوى الجماهير الرافضة للوضع وأزمة في القمة على مستوى الطبقات الحاكمة بين البورجوازية البيروقراطية والبورجوازية الخاصة بفعل النظام التعاضدي الذي يهدد مصالح الخاصة، قد أدت هذه الأزمة إلى أزمة سياسة في البلاد انتهت بإزاحة البورجوازية البيروقراطية من مركز القيادة أمثال أحمد بن صالح الذي انتهى به الأمر إلى السجن ثم المحاكم بتهمة الخيانة، وكان من لمستهدفين في قول بورقيبة " جرائم يجب التخلص منها"

وباختصار يمكن ان نقيم الحالة الاقتصادية والاجتماعية بالقول ان وما ميز الوضع الاقتصادي في هذه المرحلة هو تطبيق تونس سياسة اقتصادية اشتراكية في الفترة الممتدة من 1961- 1969 والتحول إلى الليبرالية الاقتصادية التي حققت تقدما كبيرا في مجال الصناعة التصديرية والسياحة، لكنها خلقت العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد وعلى المجتمع . هذا بزيادة الطبقة واتساع دائرة الفقر .

وفي بداية الثمانينيات عرف الاقتصاد التونسي ركودا واجهته القيادة السياسية التونسية باتخاذ مجموعة من الخطوات منها رفع الدعم الحكومي على السلع الأساسية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، ولقد تزامن تدهور الاقتصاد التونسي مع اكتساح العالم الأزمة الاقتصادية<sup>2</sup> 1986

إن السياسة الاقتصادية الليبرالية التي انتهجتها السلطة التونسية منذ السبعينات أثرت سلبا على الجانب الاجتماعي حيث ارتفعت نسبة البطالة خاصة في أوساط الشباب، كما ساهمت في خلق تمايز اجتماعي أدى إلى وضع أصبحت فيه الدولة جهازا مسخرا لفائدة شبكات بيروقراطية مرتبطة بأوساط أصحاب المشاريع إلى جانب تدهور المستوى المعيشي للفرد التونسي بسبب انخفاض الدخل الفردي مقابل ارتفاع

1 : خالد، نويسر، " العجز الغذائي في تونس من المسؤول؟"، تونس: 1990 -دار سراس للنشر، ص 11-12

2 محمد عبد الباقي الهر ماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي. بيروت 1981 : مركز دراسات الوحدة العربية، ص-112

أسعار السلع الأساسية نتيجة لرفع الدعم الحكومي ، هذه الظروف دفعت الشعب التونسي للخروج إلى الشارع والتعبير عن غضبه وسخطه في انتفاضة الخبز 1984 .

حيث كان النظام البورقوبي في ذلك الوقت في أوج أزمته الاقتصادية ولم يكن هناك من مخرج لهذا النظام الذي كان يشاكل من الداخل بفعل الصراع على خلافة بورقوبية غير إغراق البلاد في التداين ورهنها للبنوك العالمية لعشرات السنين، لقد صممت وصفات التكيف الهيكلي لمعالجة اشكال أو مشكلات ميزان المدفوعات قصيرة الأمد وليس لتصحيح مشاكل بالحجم الذي يواجه أغلب الأقطار خلال فترة الركود العام في التجارة العالمية وتدهور أسعار السلع فقد صممت إجراءات التكيف في جوهرها لتخفيف الطلب الكلي لتحسين الموازين التجارية في إطار تقوية السوق وتوسيع المجال للمشروعات الخاصة، وهكذا فهي تتكون من تقليص لنفقات الحكومة خاصة على الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية الاقتصادية، وتقليص أو إلغاء الدعم وزيادة في عائدات الضرائب وتقييد عرض النقود والائتمان المصرفي وزيادة سعر الفائدة الحقيقي ومن الأهداف المهمة في حزمة التكيف الهيكلي تحرير التجارة وتشجيع الصادرات، وهي تتحقق من خلال العديد من الإجراءات، مثل التخفيف في قيمة العملة أو إلغاء الضرائب على الصادرات وإلغاء تصديقات إلى الواردات وإدخال معدل تعريف جمركية العناصر الأخرى من الحزمة زيادة أسعار المنتج وتخفيف فاتورة الأجور، وتجميد الأجور وتقليل في المرتبات والأجور الحقيقية وتخفيض أو إزالة الميزات المضافة للأجور ورفاهية العمال وإجراءات الحماية.<sup>1</sup>

اما ميز الذي المشهد السياسي في هذه الفترة (كما سنرى في مطلب بناء الشرعية قبل 2011)

وفي الختام ويمكن القول في تونس قد تميزت الفترة ما بين 1956-1987 بهيمنة الدولة المتمثلة في شخص الرئيس بورقوبية وخلفائه من البورجوازية الوطنية والبرالية الأجنبية على المجتمع. عامة والمجتمع السياسي بصفة خاصة متجاهلا كل الأطراف السياسية وهذا من الاعتقاد السائد لدى بورقوبية بأنه صاحب الفضل في تأسيس الدولة الحديثة ومن ثم وجد هذا الأخير مبررا لبسط نفوذه وشرعيته على كل البلاد وبالتالي القضاء على التعددية السياسية وتبني سياسة الحزب الواحد<sup>2</sup>

ولم يكن لشعب التونسي أي خيار سوى العيش تحت شعارات الحزب الدستوري الذي قتل كل المبادرات السياسية الاقتصادية في انتظار بروز قيادة جديدة.

<sup>1</sup> بشير الحامدي، الحق في السلطة في الثروة والديمقراطية في مسار ثورة الحرية والكرامة. تونس: 2011 دار اليمامة للنشر والتوزيع، ص 26

<sup>2</sup> محمد كورو، المثقفون والمجتمع المدني في تونس "الإنلجنسيا العربية". ليبيا: 1989 الدار العربية للكتاب، ص 314-

## المطلب الثاني: مرحلة حكم الرئيس التونسي زين العابدين بن علي

يوم السبت 7 نوفمبر 1987 أعلن الوزير الأول يومئذ زين العابدين بن علي، إزاحة الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة لأسباب صحية طبقا للفصل 57 من الدستور التونسي، وتولى رئاسة الدولة. وقد أطلق المحللون السياسيون على هذا الحدث «الانقلاب الصحي»، ولم يكتف الرئيس الجديد بالقيام بهذا الانقلاب، بل أضاف إلى ذلك إعلان بيان سياسي، تضمن أهم القضايا والاختيارات التي كانت جميع القوى الوطنية بدون استثناء، تناضل من أجلها وتطالب بتحقيقها. وتم الانقلاب الناعم ("ثورة الياسمين")

بهذا البيان، أكد بن علي تعهده بإنجاز مطامع الشعب التونسي في الديمقراطية والتعددية، وفي احترام الحريات العامة والحقوق الأساسية. ولذلك كان تجاوب الشعب سريعا وشاملا، إذ خرجت الجماهير في مسيرات عارمة تؤكد مساندتها للرئيس الجديد، رافعة شعار «بالروح بالدم نفديك يا الزين» وهو الشعار نفسه الذي كانت هذه الجماهير تردده للرئيس السابق الحبيب بورقيبة. وفي تجمع جماهيري حاشد أمام قصر الحكومة بساحة القصة أجاب ابن علي المنادين بشعار «معاك يا الزين» بقوله «معا من أجل تونس». وعمت الأفراح الشعبية، واستعادت تونس فتوتها بعد أن ظلت طويلا هرمة بالوكالة. والتحق الجميع بحماسة بالنظام الجديد، ووضعت السعادة والديموقراطية في جدول الأعمال المستقبل مشرق<sup>1</sup>.

هكذا بدء المشهد في تونس في بداية حكم الرئيس التونسي زين العابدين بن علي. وقتها ضمن التونسيون ان عهد الدكتاتورية قد ولى وان شمس الحرية قد اشرفت وازاح غيمتها هذا العسكري الذي، ولد "يوم 3 سبتمبر 1936 في منطقة حمام سوسة لعائلة متواضعة نخرط "بن علي" في النضال ضمن الحركة الوطنية حين كان تلميذا بمعهد سوسة، أخذ على عاتقه مهمة التنسيق بين الهياكل الجهوية للحزب الدستوري الجديد والمقاومة المسلحة، الأمر الذي أدى إلى سجنه ثم طرده من كل المؤسسات التعليمية بتونس. إلا أن ذلك لم يثنه عن مواصلة دراسته التي سرعان ما استأنفها لينتقل من المعهد إلى الدراسات العليا. أرسله الحزب الدستوري إلى فرنسا فأصبح عنصرا من النواة الأولى في "الجيش الوطني"، وحصل على شهادة المدرسة المختصة للجيش بـ"سان سير"، ثم حصل على العديد من الشهادات من مؤسسات أخرى منها، مدرسة المدفعية بـ"شالون سور مارن" بفرنسا، والمدرسة العليا للاستعلامات والأمن، ومدرسة المدفعية المضادة للطيران بالولايات المتحدة الأمريكية، كما حصل على شهادة مهندس في الإلكترونيك. قام "بن علي" عام 1964م بتأسيس إدارة الأمن العسكري، وكان لا يزال ضابطا شابا في أركان الجيش حيث أشرف على تسييرها لمدة عشر سنوات، وحين عُيِّن ملحقا عسكريا بالمغرب وإسبانيا التحق بالرباط عام 1974، ثم عين

<sup>1</sup> نيكولا بو، جان بيبير توكوا "صديقنا الجنرال زين العابدين بن علي وجه المعجزة التونسية الحقيقي" ترجمة زياد دمتي متوفر على موقع: ص-

بديوان وزير الدفاع قبل أن يضطلع بمهام مدير عام للأمن الوطني في ديسمبر 1977. وفي أبريل 1980 عين سفيراً في بولونيا كما تولى خطة مدير عام الأمن الوطني في يناير 1984، ثم تولى مهام كاتب دولة للأمن الوطني في 29 أكتوبر 1984، ثم وزيراً للأمن الوطني في 23 أكتوبر عام 1985، وفي 28 أبريل عام 1986 أصبح وزيراً للداخلية في عهد لحبيب بورقيبة ، وفي يونيو من نفس العام أصبح عضواً في الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري ثم أميناً عاماً مساعداً للحزب، بعد أن ترقى إلى رتبة وزير دولة مكلف بالداخلية وذلك في مايو 1987، وفي 2 أكتوبر من نفس العام عين وزيراً أول مع الاحتفاظ بحقيبة الداخلية، كما أصبح أميناً عاماً للحزب الاشتراكي الدستوري.

هذه باختصار مسيره الرئيس التونسي حتى وصل الى هرم السلط. وما طبع الوضع الاقتصادي والاجتماعي ويمكن القول باختصار، عرفت فترة حكم زين العابدين بن علي سياسة اقتصادية مكنته من تحقيق نمو اقتصادي معتبر، حتى عرفت بالطفرة الاقتصادية إلا أنها أنتجت العديد من السلبيات أثرت على المجتمع مثل بروز رجال اعمال في فترات قياسية تأكل الطبقة الوسطى مما شجع على ظهور الفساد وخاصة في الأوساط المقربة من الرئيس وعائلته.

أما من الناحية الثقافية سار زين العبدین على خطى الرئيس الراحل بورقيبة حيث عمل على حجب الفضائيات والمواقع الإلكترونية الدينية ومنع الحجاب والتضييق على الاسلامين.

### المطلب الثالث: مصادر الشرعية في النظام التونسي قبل 2011

نجد في الحالة التونسية ان الجيل الأول، للنخبة الحاكمة اعتمد على الشرعية الثورية، حيث حظيت عملية بناء الدولة، في الفترة ما بعد الاستقلال، بشرعية شعبية استندت إلى التجربة الثورية. بقيادة لشخصه كاريزمية متمثلة في شخصيه الزعيم لحبيب بورقيبة حيث كان يجمع بورقيبة في شرعية حكمه بين السياسة والأمن، باعتبار شرعيته التاريخية قائدا لكفاح شعب التونسي، وفي محاولة لشرعنه حكمه قام بورقيبة ب:

في 25 جويلية 1957 تم إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية التونسية بقيادة الحبيب بورقيبة

في 1 جوان 1959 بقصر باردو تم الإعلان عن إصدار دستور الجمهورية التونسية المستقلة والذي بواسطته تم تنظيم الحياة السياسية من قبل الحزب الحاكم " الحزب الحر الدستوري الجديد "وقد تضمن هذا الدستور قواعد ارساء النظام السياسي التونسي اذ تعتبر الجمهورية التونسية ذات نظام رئاسي يقوم على ثلاث سلطات سياسية وهي:

- السلطة التشريعية: تتمثل في المجلس الوطني المنتخب لمدة 5 سنوات ويحتوي على أربعة لجان ولقد تضمن الدستور طرق عمل واختصاصات هذه السلطة في مجموع من المواد وهي محصورة ما بين المادة 18 إلى غاية المادة<sup>1</sup> 36
- السلطة التنفيذية: تمارس من قبل رئيس الجمهورية الذي ينتخب بالموازات مع انتخاب المجلس الوطني انتخابا حرا ومباشر وسري أما الحكومة فهي مؤسسة مستقلة عن رئيس الجمهورية وهذا الاخير يقوم بتعيين أعضاء الحكومة<sup>2</sup>
- السلطة القضائية: ولها ازدواجية المهام: اعداد القانون ومراقبة تطبيقه، ولقد جاءت الاحكام الخاصة من الدستور بتنظيم السلطة القضائية

كما يتضمن النظام السياسي مجموعة أخرى من المؤسسات السياسية والاقتصادية وهي المحكمة العليا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجماعات المحلية، المجلس الدستوري. وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة التونسية: إن بوقربية كان قد حدد أولويات حقوقها على مستوى العائلة بإلغاء التمييز بين الرجل والمرأة وخلق المساواة بينهما على المستوى الاجتماعي الضيق، ثم انتقل بعد ذلك بالتدرج إلى المستوى السياسي، حيث بعدما كانت المرأة التونسية مقصاه من الانتخاب، إذ يحدد قانون الانتخاب الشروط التالية:

"يعتبر كتونسيين ناخبين الذكور والبالغ عمرهم 21 سنة شمسية.... لكن بعد الاستقلال منحت للنساء حق التصويت والترشح منذ عام 1957 عند تنظيم أول انتخابات بلدية، وقد تعززت وضعية المرأة التونسية، أكثر بعد إصدار الدستور التونسي عام 1959<sup>3</sup>

في أبريل 1981 أعلن الرئيس الراحل الحبيب بوقربية عن عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية بشرط إعلان تخليها عن العنف والتعصب الديني وعدم الاعتماد على أي قوى خارجية سواء على المستوى الايديولوجي أو المادي، بالإضافة إلى ذلك فقد وضع بوقربية شرطا آخر هو ضرورة حصول الحزب على 5 % على الأقل من الأصوات الانتخابية التشريعية المقرر إجراؤها في 1981 .

وعليه مما سبق يتضح لنا أن فترة السبعينات كانت فترة عصيبة في عهد الرئيس بورقيبة إلا أنه كان أكثر ضامنا للاستقرار السياسي فهو من ناحية يؤكد على حرية التعبير... ومن ناحية أخرى يؤكد بأنه لا يؤمن كثيرا بوجود أحزاب سياسية حيث قال " نظرتي السياسية ليست بحاجة أن تستمد قوتها من الأحزاب السياسية".<sup>1</sup>

كل هذه الإجراءات وغيرها جاءت في سبيل الإصلاح السياسي وبنا الشرعية المفقودة.

بينما خلفته المنقلب عليه، والذي يعتبر من الجيل الثاني وبحكم خلفيته الأمنية سارع إلى بناء شرعيته بتطوير جهاز الأمن كما وكيفا حتى تضاعفت أعداده وميزانياته خلال بضعة سنوات ستة أضعافا. بموازاة مع ذلك اعتماد السلطة المتزايد على القمع مصدرا رئيسيا لشرعيتها، أوغلت في تكثيف طلاء الواجهة بأصباغ حدائوية، فاختلقت آلافة من مؤسسات المجتمع المدني بينما هي تقمع المولودة ولادة طبيعية كالرابطة التونسية لحقوق الإنسان وكذا عمدت إلى سن المزيد من الحقوق الشكلية للنساء، ووقعت على معظم المعاهدات الدولية الضامنة لحقوق الإنسان ولم تتخلف عن تنظيم انتخابات دورية تنافسية شكلية ينافس فيها الرئيس نفسه. عدا دمي يصطنعها ويقصي المرشحين الأكفاء. فيفوز فيها الرئيس وحزبه بأكثر من 90% منتهكا بشكل سافر بديهيات الديمقراطية وحقوق الإنسان للرجال وللنساء، كل هذا لم يجد أي صوت يعلو فوق صوت السلطة بل ان الكثير من المنظرين يبررون للنظام سطوته وجبروته ويترجمون حالة الهدوء للرضى بشرعية الحكم.

فبعد ان استولى على السلطة وفي مسعى من القادة الجديدة اعطاء شرعية شعبية ودستورية أصدر الرئيس الجديد مجموع من الإجراءات أعلن من خلالها رغبة في إقرار مصالحة مع جميع القوى السياسية وخصوصا الحركات الإسلامية حيث كانت هذه تهدف الى.

- معاودة الارتباط بالمجال الدلالي التقليدي بطريقة ترقى بالإسلام السياسي
- تعديل دستوري تسيير في اتجاه سيادة القانون وإقرار تعدد الأحزاب ومشروعيتها التي تقبل المناقشة.
- طلاق سراح 600 سجين
- اصدار ميثاق وطني باشتراك مختلف الفاعلين ينص على دعم الديمقراطية والهوية العربية الإسلامية لتونس.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد فايز، فرحات، " أبعاد التحول الديمقراطي في تونس" في أحمد منيسي وآخرون، مرجع سابق، ص 175

<sup>2</sup> مجموعة من المؤلفين "من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين الإسلام السياسي" الامارات العربية المتحدة. 2011 مركز المسبار لدراسات والبحوث. ط. 2 ص 135

كما اهتمت القيادة الجديدة بإصلاحات دستورية هامة حيث حذفت الرئاسة مدى الحياة وألغيت الخلافة الآلية، كي يصبح لرئيس الجمهورية بتولي الحكم لثلاث ولايات، مدة كل منها 5 سنوات وتخفيف بعض القيود عن الترشح لرئاسة جمهورية الأمر الذي سمح لمرشحي المعارضة بالتنافس على الانتخابات الرئاسية وعزز بنود لدفع المسار الديمقراطي وتدعيم المؤسسات الدستورية وتكريس دور الاحزاب وترسيخ مكانة المرأة والشباب في المسيرة الاصلاحية، واضفاء الصبغة الالزامية على آراء المجلس الدستوري لجميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ضمانا لعلوية الدستور دون المساس بصلاحيات مجلس النواب، ودون تعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات ودون تشكيل سلطة رابعة تعلو السلطات الثلاث في الدولة.

في سنة 1988 جري تعديل دستوري يخص رئيس الحكومة حيث نجد في دستور 1976 كان الوزير الأول يشرف على الإدارة والسلطة العامة ولكن أثر التعديل 1988 استرجع رئيس الجمهورية هذه المهام وأصبحت مهام الوزير الأول تقتصر على ممارسة أعمال الحكومة وتنسيقها ويمكن لرئيس الجمهورية أن يمنح الوزير الأول تفويضا باستثناء صلاحية حل مجلس النواب، وتتولى الحكومة تنفيذ السياسة العامة للدولة 'طبقا لتوجيهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية'<sup>1</sup>

في ماي 2002 إقرار حزمة كاسحة من التعديلات الدستورية، حيث عدلت المادة 38 مادة من مواد الدستور البالغ عددها 78 مادة، وألغت التعديلات عدد الولايات التي يحق لرئيس الجمهورية، تولى الحكم فيها، ورفعت سقف السن الذي يأهل الشخص لمنصب رئيس الجمهورية من 70 إلى 75 سنة كذلك مقترح ينص على إدخال نظام انتخاب الرئيس في دورتين لأول مرة في تونس، ونصت التعديلات على تأسيس غرفة عالية للبرلمان، هي " مجلس المستشارين .فتحول البرلمان التونسي إلى هيئة تشريعية من مجلسين، ووسعت الإصلاحات الدستورية نطاق الحريات المدنية وأدخلت التسامح، وحقوق الإنسان في الدستور واشترطت موافقة القضاء على أي اعتقالات وقائية، ونصت على توفير، ضمان المعاملة الإنسانية للسجناء ومن ناحية أخرى تم توسيع المادة، التي كانت تجبر جميع المواطنين على المشاركة في الدفاع الوطني لتصبح على النحو التالي (يفرض على جميع المواطنين الدفاع على استقلال تونس وعن سيادتها الوطنية ووحدة أراضيها)<sup>2</sup>

<sup>1</sup> صلاح الدين فوزي، واقع السلطة التنفيذية في دساتير العالم مركزية السلطة المركزية. القاهرة: دار النهضة العربية، 2002-

2003-ص 203

<sup>2</sup> الرئيس التونسي يعدل الدستور للبقاء في السلطة. متوفر على الموقع: [www.aljazeera.net/news/arabic](http://www.aljazeera.net/news/arabic) تاريخ

الزيارة: 2\03\2016 على الساعة: 17.00

في 13 ماي 2003 جاء آخر تعديل دستوري تونسي وسمح فيه لبعض أحزاب المعارضة بتقديم مرشحين للانتخابات الرئاسية بشرط تزكية 30 عضوا من أعضاء مجلس النواب أو من بين رؤساء المجالس البلدية، وهو شرط صعب تحقيقه من قبل الأحزاب.

كانت هذه الإجراءات محاولات لشرعنه الحكم. صحيح ما نصت عليه الدساتير والخطابات الرسمية لم يكن يوحي بوجود غياب للشرعية لا في حقبة بورقيبة ولا في زمن بن علي وكان المشهد السياسي يدل على ان الشعب هو مصدر الحكم " وكما تقول الحكمة اكذب اكذب حتى تصدق نفسك " كان النظام يكذب على نفسه ويوهم المجتمع الدولي انه يتمتع بشرعية ولا اعتقد ان حالة القبول الشعبي والرضى الجماهيري كانت موجودة. ولا ادل من ذلك ان حكم بورقيبة كان في صراع مع صالح بن يوسف بن علي ازاح خصمه بالانقلاب ابيض او اسود فلا اعتقد ان من كان قد أسس حكمه على هذا الوجه يكون شرعيا او يامن حكمه من السقوط والانهيال.

## المبحث الثاني: التجربة التونسية والبحث عن الشرعية

### المطلب الأول: أسباب انهيار الشرعية في النظام التونسي

إن الشعب التونسي وجد نفسه بعد 23 سنة من حكم بن علي محروما من أبسط حقوقه الأساسية، مستثنى من المشاركة في الحياة السياسية، يعيش أفراده في وضع الرعية لا في وضع المواطنة يلزمهم الخوف على حريتهم وعلى حرمة أجسادهم وموارد رزقهم وخفايا حياتهم الخاصة فضلا على حرمة عائلتهم ومصير بناتهم وأبنائهم. إن الحرية والديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات التي وعد بها نظام بن علي لم تكن سوى وهم إذ أن الواقع عسف وتسلط وغطرسة. وقد تحمل الشعب التونسي ذلك التعسف والقهر والتسلط طوال فترة حكم بن علي وربما يرجع الى قبل ذلك ولكن عندما حانت اللحظة الحاسمة لم يستطع أحد ان يوقف إرادة الشعب وغضبه الذي دفعه للنزول للشارع وللميادين للتعبير عن سخطه وغضبه عن أوضاع بلاده. وهناك العديد من السباب التي دفعت بالشعب التونسي إلى التظاهر وعمل المسيرات والاحتجاجات،<sup>1</sup>

وكما يقول الكثيرون إن ما حدث ليس وليد اللحظة وإنما كان له العديد من المؤشرات التي عززت الحدس بقرب الانفجار، بالإضافة إلى بلوغ الظلم والفساد أوجهما وما كانت قد عرفتة تونس من انتفاضات في العقدين الأخيرين مثلت سلسلة من الإنذارات للرئيس بن علي الذي لم يستوعبها وتمادى في انتهاج سياسة القمع.

<sup>1</sup> ( كمال بن يونس، "التهميش الشامل: عوامل اندلاع النخبة الحاكمة لا تبادر ثورة ضد نظام بن علي في تونس"، متاح على:

وأبرز هذه المؤشرات:

1- اندلاع مواجهات دامية في ولاية باجه الواقعة بالشمال الغربي أواخر التسعينات من القرن الماضي بين المواطنين وقوات الأمن على خلفية مباراة رياضية انحاز فيها الحكم إلى فريق "الترجي الرياضي التونسي" الذي يرأسه آنذاك سليم شيبوب أحد أصهار الرئيس التونسي المخلوع، وقد ردوا خلال تلك المواجهات شعارات سياسية مناهضة لنظام الحكم ومنها شعار "يا زين تَلَفَّت لينا وإلا الجزائر أولى بينا" في إشارة واضحة إلى سياسة عدم التوازن بين الجهات.

2— اندلاع احتجاجات ومواجهات دامية أواخر الألفية الثانية من القرن الحالي في الحوض المنجمي بمدينة الرديف التابعة لولاية قفصة بالجنوب التونسي بين قوات الأمن والسكان الذين تظاهروا سلمياً مطالبين بحق أبنائهم في العمل، وقد سقط في تلك الأحداث قتيل واحد وكثير من الجرحى في صفوف المتظاهرين ووقعت اعتقالات عديدة وتعذيب شديد انتهى بسجن العشرات على إثر محاكمة جائرة.

3— اندلاع مظاهرات ومواجهات عنيفة في ولاية مدنين الواقعة في أقصى الجنوب احتجاجاً على إقدام السلطات التونسية على غلق المعبر الحدودي الرابط بين تونس وليبيا والذي يمثل شريان الدورة الاقتصادية لأهل الجهة الذين يواجهون تضخم نسبة البطالة وتدهور القدرة المعيشية بسبب سياسة التهميش التمييز بين المناطق في الوطن الواحد.

يتفق الكثيرون ان ما حصل في تونس باعتبارها اول من عرف احتجاجات شعبية ان مطالب المحتجين كانت مطالب اجتماعية تتم على واقع اقتصادي واجتماعي متدهور وقد كان شعار جلّ التظاهرات في المدن التونسية (الشغل) (العمل) (استحقاق يا عصابة السُّرَّاق) أبلغ تعبير عن هذه المعضلة<sup>1</sup>

وهو ما يحيلنا لمعرفة الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد التونسية قبيل 2011

### أولاً: الحالة الاقتصادية

ويمكن القول: بالقدر الذي أفرزت فيه سياسة بن علي الاقتصادية نوعاً من الحرية الاقتصادية وتوفير جو تنافسي، و إبرام اتفاقيات التبادل الحرّ، تحسّناً نسبياً ملحوظاً في الأرقام والمؤشرات العامة للنمو، فإنها طرحت على الاقتصاد التونسي في الوقت نفسه جملة من الضغوط المتزايدة على سوق العمل وعلى التوازن بين الجهات والمناطق، وتضخّمت معه الضرائب الاجتماعية، واتسعت قواعد الشرائح الاجتماعية المبعدة عن دوائر الاستفادة من خيارات ذلك النمو. وضهراً ذلك جلياً في ارتفاع نسبة البطالة.

<sup>1</sup> احمد عكرودي، "الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة الحالات" الشبكة العربية للدراسة الديمقراطية. دار الشرق (ب م ن) الطبعة الأولى 2014 ص-32

اما الخطاب الرسمي فكثيرا ما روج للمعجزة الاقتصادية التونسية بتقرير " دافوس " \*الدولي حول التنافسية ويضع هذا التقرير تونس في مراتب متقدمة عربية وافريقية في حين ينفاجاً التونسيون بالفرق الشاسع بين ما يعيشونه واقعا وما تقوله هذه التقارير <sup>1</sup>

ورغم التحسن النسبي في الشغل التي تطور بمعدل سنوي ناهز 2.7% مقابل زيادة طلبات الشغل بمعدل سنوي بلغ 2.5% خلال الفترة 2002-2006 وهو ما سمح بالتقليص في نسبة البطالة لتبلغ 12.5% في سنة 2006. وقد شهدت سوق الشغل التي ارتفعت خلال نفس الفترة إلى 372 ألف موطن شغل جديد، ضغوطا هامة على مستوى الطلبات الإضافية للشغل لحاملي الشهادات العليا. غير أنه أمكن تقليص حدة هذه الضغوطات والحفاظ على عدد هام من مواطن الشغل بفضل الإجراءات الاستثنائية المقررة لفائدة طالبي الشغل وإقرار برنامج لمساندة المؤسسات التي تشهد صعوبات اقتصادية. وقد ساهمت هذه الإجراءات، من خلال إحداث حوالي 70 ألف موطن شغل سنويا خلال الفترة 2006-2010، في التحكم في نسبة البطالة التي بلغت 13% سنة 2010، بالإضافة إلى تطور عدد السكان النشيطين خلال الفترة المذكورة من 3435 ألف ناشط سنة 2006 إلى 3769.2 ألفا سنة 2010 <sup>2</sup>

والملاحظ فإن معدلات البطالة سجّلت حسب المستويات التعليمية ارتفاعا بارزا في نسب العاطلين عن العمل من حملة الشهادات العليا الذين ارتفع عددهم خلال الفترة 2007-2008 ليبلغ 127.8 ألفا سنة 2008، مقابل 102.3 ألف سنة 2007، وهو ما يترجم عن تزايد كبير في عدد المتخرجين سنويا من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. وبدأ عدد العاطلين عن العمل من ذوي المستويات التعليمية العالية يسجّل ارتفاعا صارخا منذ سنة 1994 حيث سجّل نسبة 10.9% كمعدل سنوي ليبلغ 18.4% بين 2001 و2007. ولا بدّ من الإشارة إلى أن مجموع العاطلين عن العمل من ذوي المستويات التعليمية المحدودة مثل في سنة 1994 نسبة 25% من المجموع العام للعاطلين عن العمل، وانخفض في 2007 إلى 5% فقط. وارتفع عدد العاطلين عن العمل من ذوي المستوى التعليمي الثانوي بالتوازي مع ذلك من 24% إلى 40%، أمّا بالنسبة إلى عدد العاطلين عن العمل من أصحاب مستوى التعليم العالي فقد تضاعفت عشر مرّات، حيث ارتفعت حصّتهم من العدد العام للعاطلين عن العمل من 2% إلى 20% خلال الفترة 1994-2007.

\* هي مدينة صغيرة تقع على نهر لاندويسر في بسويسرا تشتهر دافوس بوصفها البلدة المستضيفة للاجتماعات السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي

<sup>1</sup> احمد مالكي وآخرون "الثورة التونسية الأسباب والسياقات والتحديات"، بيروت، 2012، المركز العربي لدراسة السياسات الطبعة 1، ص 103

<sup>2</sup> التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية +20 - جوان 2013، ص 154

ورغم هذا الواقع فإنّ الإحصائيات الرسمية أكّدت ارتفاع مستوى المعيشة لدى المواطن التونسي وتراجع نسب الفقر، وكان الخطاب الرسمي يتفّن في الاستثمار السياسي لتلك المعطيات للتدليل على مدى نجاح السياسة الاجتماعية بتونس في احتواء ظاهرة الفقر. إن لعبة الأرقام وفتح القياس المضلل وقصّة الترتيب الدولي الجيد لتونس في بعض المجالات، وإن بدت مقنعة في بعض وجوهها، لم تكن كذلك في أغلب الأحيان حتى لدى هؤلاء الساهرين على إنتاج تلك الأرقام وصناعة ذلك الترتيب.

وإجمالاً، يمكن القول: إن أسطورة "المعجزة الاقتصادية" ظلّت وهما ونشيدا رسمياً ما فتئت السلطة السياسية في تونس تتغنى به وتستثمره لتلميع صورة النظام وتأكيد صواب الخيارات التنموية المتبعة في تونس في العقدين الأخيرين. لكنّ تلك الأسطورة، وإن بدت مقنعة في بداية الأمر ويسيرة التمرير، سرعان ما فقدت بريقها عندما اصطدمت بواقع محليّ ومعيش يومي مختلف وداحض لها، وبدا المواطن التونسي البسيط، الذي يقال عنه إنه لا يستبطن العدا للسلطة السياسية إذا ما كان آمناً في خبز يومه وقوت عياله، أكثر استخفافاً بأسطوانة "ازدهار الاقتصاد التونسي"، واندثرت تلك الأسطوانة أمام واقع الغلاء المتزايد في أسعار المواد الأساسية والمحروقات والارتفاع المشطّ في مستوى المعيشة ومصاريف التنقل واستهلاك الماء والكهرباء والغاز، وانعكاسه على مختلف شرائح الخريطة الاجتماعية بمن فيهم أصحاب الجرايات المستقرة من المنتمين للطبقة الوسطى

وبقيت قصص الحرمان والفقر المدقع وصور البطالة طويلة الأمد وقصص قوارب الموت وأخبار غرق شباب الهجرة غير المشروعة وانتشار شركات السمسرة بالنفوذ وبيع الأحلام لطالبي العمل أو الهجرة أو الثراء غير المشروع، شواهد دامغة معبّرة بقوة عن واقع اقتصادي واجتماعي لم يطله أثر "المعجزة الاقتصادية" من بعيد أو قريب، وإن بدت مناطق الشمال والساحل أقلّ تلميحاً إلى ذلك الواقع فقد كانت المناطق الداخلية أكثر تصريحاً وبقوة به. هذه المؤشرات المتلاحقة مثلت إيذاناً وإشعاراً باقتراب التونسيين من نهاية مرحلة قد ينتج عنها أمر وحدث كبير، وهو ما حدث وقامت الاحتجاجات الشعبية نتيجة لهذا الواقع المتردي.

### ثانياً: الحالة الاجتماعية

أنّ الاحتجاجات والانتفاضة التونسية لم تتخذ علامة أو شارة رمزية تحيل إلى انتماء اجتماعي أو أيديولوجي محدد، فلم يحمل المتظاهرون لافتات تشير، على سبيل المثال، إلى أنّ انتفاضتهم عمالية أو فلاحية أو برجوازية أو دينية أو جهوية وعرقية أو غيرها، فشعاراتها فضفاضة يمكن أن ينخرط فيها أيّ مواطن غير راضٍ عن الوضع العام في البلاد، مهما كانت أصوله الاجتماعية والفكرية: الحقّ في العمل، والحرية، والديمقراطية، والعدل، والكرامة. كما أنّ أهدافها المعلنة لم تتضمن أيّ برنامج دقيق يمكن أن يحدث -على الأقلّ أثناء موجة الاحتجاجات والاعتصام -انقسامات داخل المحتجين؛ ممّا خلق، وبشكل يكاد يكون

استثنائيا، لحمّة بين الجميع تكثّلت تحت راية اسم "الشعب": الشعب يريد إسقاط النظام، وارحل، وارحل بن علي dégage..من الناحية السيسولوجيا تعني هذه الظاهرة ثلاث عوامل:

- انتشار ظاهرة الفساد على نطاق واسع في الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية، وذلك لخدمة عائلتي الرئيس وزوجته ليلي الطرابلسي التي أصبح سلوكها رمزا للاعتداء على الأملاك العامة والخاصة وتسخير القضاء والأجهزة الأمنية لتيسير عمليات النهب الواسعة لثروات البلاد التي ترتكبها هاتان العائلتان وخاصة عائلة الطرابلسي

- انتهاج سياسة تعليمية تنتج البطالة تخفي المشاكلة العميقة المتعلقة بنوعية التعليم (نسبة تأطير التلاميذ من قبل المدرسين ضعيفة، جودة التأطير) من جهة وظاهرة التسرب من التعليم من جهة أخرى. فقد أصبحت المدارس تلفظ سنويا قرابة 140000 تلميذ لتلقيهم في سوق العمل أغلبهم لم يُنه تعليمه الأساسي، وتعتبر نوعية التعليم والمتخرّجين هي من بين الأسباب الرئيسية لتفاقم أزمة التشغيل في تونس. فالمؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها أصبحت مصانع لتسرّب أعداد متزايدة من تلاميذ او طلبة غير مهيّئين لخوض مغامرة العمل.

- ظهور جيل جديد من الشباب لم يعاصر الجيل الثوري ولا الجيل الذي جاء بعده في صفوف المحتجّين يتميزون بروح عالية من العطاء والاستبسال في مواجهة أجهزة الأمن المختلفة، واستمرارهم في التظاهر وتنظيم المسيرات لأسابيع ليلا ونهارا بالرغم من عمليات القتل التي كان يُنفّذها قنّاصون مدربون تدريبا عاليا.

### ثالثا: الحالة السياسية

لقد تبنى نظام بن علي أسلوبا في الحكم قائما على قتل السياسة لقاء التبشير بالتنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للمواطن، أي تبني معادلة التنمية من دون ديمقراطية.<sup>1</sup>

-وجود نضام شمولي تسلطي: طيلة مدة تقارب 55 سنة لم تشهد تونس أي نوع من الديمقراطية رغم إقرارها دستوريا وهو ما تجسد في غياب المعارضة الحقيقية وكل من برز من المعارضة كان مصيره النفي او القتل او السجن.

1 عبد العلي حامي الدين "الثورة الشعبية في تونس: مدى قابلية النموذج للتعميم" الدوحة، قطر 2011. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص.2

وتعتبر من الأمور السياسية كشف وثائق ويكيلكس انتقاد الدبلوماسية الأمريكية للقمع وانتشار الفساد في تونس، علما ان حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة كانت تعتبر السند القوي لنظام بن علي إلى جانب بعض الحكومات الأوروبية التي مثل لها حليفا في محاربة الارهاب والهجرة السرية.

- دور شبكات التواصل الاجتماعي التي كانت بمثابة وسيلة الاتصال السرعة والواسعة في كشف ممارسات النظام ونشرها على نطاق واسع رغم الحضر المطبق من قبل النظام ومما زاد المتظاهرين إصرارا على مواصلة احتجاجاتهم بعد حادثة البوعزيزي\*

- استخدام مفرط للقوة في قمع الاحتجاجات والمسيرات حيث استخدمت الذخيرة الحية لقتل المحتجين ومن مسافات قريبة جدًا. وقد انتشرت أخبار عن وجود لعناصر من القنصاة المدربين استهدفوا الشباب بقصد القتل وليس لتفريق المسيرات السلمية، مما زاد في تأجيج مشاعر الحقد على الشرطة والنظام ككل.

- رفض قيادة الجيش استخدام القوة لتفريق المتظاهرين واقتصار دور وحدات الجيش على حماية المرافق والمؤسسات العامة. وقد كان للتوتر الحاصل في العلاقة بين الأجهزة الأمنية نتيجة اتساع رقعة الاحتجاجات.

### المطلب الثاني: مسار التجربة التونسية في المرحلة الانتقالية والتأسيسية

لقد تميزت الساحة السياسية في تونس بعد انتفاضة 14 جانفي وخلال المرحلة الانتقالية بحالة حراك حزبي كثيف، حيث قامت العديد من القوى السياسية بتأسيس أحزاب جديدة مستفيدة لأول مرة من حالة الانفتاح السياسي، بموجب مرسوم عدد 87 لسنة 2011 مؤرخ في 24 سبتمبر 2011 يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية -لفصل الأول (يضمن هذا المرسوم حرية تأسيس الأحزاب السياسية والانضمام إليها والنشاط في إطارها ويهدف إلى تكريس حرية التنظيم السياسي ودعم التعددية السياسية وتطويرها وإلى ترسيخ مبدأ الشفافية في تسيير الأحزاب السياسية).<sup>1</sup> حيث بلغ عدد الأحزاب السياسية عند بدء انتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر حوالي 100 حزب وحركة، وقد اتسمت الخريطة الحزبية التونسية خلال المرحلة الانتقالية وقبل انتخابات المجلس التأسيسي بارتفاع حدة الاستقطاب ووجود فجوة بين تطلعات النخب والسياسيين وتطلعات الفئات المهمشة والمحرومة سياسيا واقتصاديا، أيضا ازداد العزوف السياسي عن اعتبار الهيئة العليا لتحقيق أهداف (الثورة) هيئة ذات شرعية لأنها ببساطة تعتبر أن لقراراتها صفة الإلزام بما يتجاوز دورها كهيئة استشارية.

\* طارق الطيب محمد البوعزيزي من مواليد (29 مارس 1984) هو شاب تونسي قام يوم الجمعة 17 ديسمبر/ عام 2010م بإضرام النار في نفسه أمام مقر ولاية سيدي بوزيد احتجاجاً على مصادرة السلطات البلدية في مدينة سيدي بوزيد لعربة كان يبيع عليها الخضار والفواكه لكسب رزقه

<sup>1</sup> الرائد الرسمي للجمهورية التونسية (الجمعة 3 ذو الحجة 1432-30 سبتمبر 2011 السنة 154 عدد 74) ص 1993

مما صعب المهمة عند الوافدين الجدد لقيادة المرحلة الانتقالية، والتجاذبات كانت حادة جدًا إلى درجة الانفلات وخروج المشهد عن السيطرة وتمثّل ذلك في أحداث جبل الشعانبي الإرهابية التي راح ضحيتها عدد من الجنود، بالإضافة إلى الاغتيالات السياسية التي أزمّت المشهد ورفعت درجة الاحتقان.

هذا التشويش وهذا التناقض الحاد بين الفاعلين السياسيين أتاح الفرصة للقوى المضادة أن تجمع شتاتها وتوحد صفها وتستعيد دورها في إدارة الأمور، ولكن بأقدار محدودة خاصّة بعد النجاح النسبي الذي حققته (الثورة) التونسية في ترسيخ أقدامها على الصعيد السياسي وبناء المؤسسات الانتقالية التي فوّتت الفرصة على القوى المضادة من إمكانية استغلال الفراغ السياسي والدستوري الذي مرت به البلاد لمرحلة وجيزة.

حتى وصلت البلاد إلى يوم 23 أكتوبر 2011 وهي المحطة الانتخابية التي انبثق عنها "المجلس الوطني التأسيسي" أحد أهم مطالب المحتجين، ثم اكتمل المشهد بانتخاب رئيس للبلاد من داخل المجلس التأسيسي، ثم تشكيل الحكومة وبالتالي اكتمال المشهد السياسي في إطار الشرعية الانتخابية. بعد المرور بمرحلتين انتقاليتين: الأولى كانت مع حكومة محمد الغنوشي آخر وزير وزراء حقبة بن علي، والثانية كانت مع الباجي قايد السبسي الذي اشتغل في عهد الحبيب بورقيبة وكذلك بن علي.

ما يميز المرحلة الانتقالية عمومًا هو حالة الخوف والتردد والارتباك وتضارب الأولويات وتعدد السيناريوهات وكثرة الاختلافات والتجاذبات، فالمرحلة الانتقالية عادة ما تكون مرحلة تداخل بين البرامج الحينية والاستراتيجية، تتضارب فيها المصالح وترتفع حدة التناقضات بين التشكيلات الحزبية والعائلات الفكرية والأيدولوجية، وحتى مع انتهاء المرحلة الأولى من مراحل الانتقال والتأسيس وبناء الهيئات والمؤسسات الدستورية والوصول إلى مرحلة تشكيل حكومة وتوفير مناخ الاستقرار السياسي والاجتماعي، إلا أنّ هذا الاستقرار يبقى نسبيًا وهشًا؛ لذلك تحتاج المرحلة الانتقالية إلى مرحلة تعقبها وعنوانها الأبرز "تثبيت الحريات وتدعيم الديمقراطية وترسيخها"، لأن المراحل الانتقالية عمومًا مراحل هشة ومعرضة للاختراق والارتداد عن مكاسبها وخاصة مكسب الحرية وهذا ما أثبتته عدد من التجارب السابقة، لذلك فإن المرحلة الراهنة تتطلب يقظة من طرف جميع مكونات الشعب سواء الأحزاب أو المجتمع المدني، حتى يكون الحارس والمدافع عن كل المكاسب التي جناها خلال المرحلة السابقة، فالعبرة من الحراك المجتمعي عمومًا ليس فقط تحقيق تحول ديمقراطي مؤقت وإنما إيجاد وتوفير كل الضمانات لاستمراره وترشيده وقطع الطريق أمام كل محاولات التراجع عنه.

ختمت تونس المرحلة الانتقالية الأولى التي تلت سقوط نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي؛ وباشرت المرحلة الثانية من عملية الانتقال نحو الديمقراطية، وهي إقرار الدستور وإقامة نظام حكم ديمقراطي. وبدالك تكون تونس قد دخلت فترة هامة في حياتها السياسية؛ وذلك بالمرور عبر صناديق الاقتراع لاختيار

أعضاء الهيئة التأسيسية الجديدة. لقد جسّد هذا اليوم في نظر غالبية التونسيين النهاية الحقيقية لنظام سياسي حرّمهم لعقود من ممارسة مواطنهم عبر الاقتراع الحر واختيار ممثليهم في المجلس التأسيسي دون تزوير أو تهريب. وتعتبر أول انتخابات ديمقراطية تجري بعد الحراك الشعبي ومنذ استقلال البلاد عن الاحتلال الفرنسي سنة 1956. وكان أول قراراته وضع دستوراً مصغراً مؤقتاً يفتح المجال أمام اختيار رئيسي الجمهورية والحكومة اللذين سيقودان البلاد حتى إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور نهائي لتونس. إذ يتيح هذا القانون التأسيسي انتخاب رأسي السلطة التنفيذية واستئناف عمل مؤسسات الدولة بشكل شرعي. وبهذا يكون قد تمت المزوجة بين المسار الدستوري والمسار الثوري أو (الشرعية الدستورية والشرعية الثورية).

#### ما بعد المرحلة الانتقالية

طوت تونس المرحلة التأسيسية بعد كتابة دستورها وسن قانون العدالة الانتقالية وتثبيت مناخ يسمح بالتعددية وممارسة مختلف الحريات. مما يمكننا من القول إن التجربة التونسية اجتازت مرحلة الخطر بقدر من السلاسة ودخلت مرحلة التوافق الوطني بعيداً عن الفوضى والاضطرابات الشاملة. واستطاعت النخبة السياسية التونسية التوافق فيما بينها على مرحلة الانتقال الديمقراطي وهو ما أنتج انتخابات حرة ونزيهة أفرزت حكومة ائتلاف وطني ثلاثي يدل هذا الائتلاف على أهمية التوافق السياسي والشراكة الحزبية في إدارة مرحلة ما بعد الحراك الشعبي في تونس، حيث حل التوافق الوطني محل حكم الحزب الواحد وحلت الشراكة محل التفرد. فخلافاً لما كانت تقوم عليه شرعية النظام السابق من عنف وإكراه فإن شرعية الحكومة الجديدة في تونس مستمدة من الاختيار الشعبي العام ومن سياسة التوافق التي قامت عليها مؤسسات النظام السياسي الجديد بمراكزه الثلاث: المجلس التأسيسي، رئاسة الدولة، ورئاسة الحكومة. وبهذا تكون قد انتقلت تونس من شرعية الأمر الواقع التي دامت ما يقرب من عشرة أشهر متتالية تقريباً إلى الشرعية الديمقراطية التي تستند إلى آليات الانتخاب والتداول السلمي على السلطة أرست في المنطقة ثقافة لم تكن معهودة من قبل نرجو من القائمين عليها الاستفادة من التاريخ ولأن من لم يقرأ التاريخ محكوم عليه بإعادة التجربة، نحن لا نريد إعادة التجربة كي لا تعيدنا التجارب الي المربع الأول. ، ولكن في ظل كل هذا يُبدي عدد من المتابعين للشأن التونسي العديد من التحفظات والمخاوف بشأن مستقبل الحريات في البلاد خاصة أمام عودة رموز النظام القديم إلى المشهد السياسي وهذه المرة من باب الانتخابات وبالطرق الشرعية.

#### المطلب الثالث: التجربة التونسية مسعى في تصحيح مصدر الشرعية

من خلال استعراض هذا المشهد السياسي يبدو ان قوى السياسية شرعت بوضع اسس جديدة يرتكز عليها النظام السياسي الجديد، مع ما تخلت المرحلة من صعوبات والواقع أن الصعوبة هذا الموضوع تتأتى

من أنّ التجربة التونسية كانت تلقائية لم تكن ورائها قيادة ولم تفرز أي قيادة فيما بعد. هو نعمة ونقمة في آن واحد على مسار هذه التجربة الفتية التي أدت الي تحوّل ديمقراطي. من ناحية، نجحت التجربة بفضل تضامن العديد من الفئات الاجتماعية والمهنية. ومن الناحية الأخرى، يطرح عدم وجود قيادة وقواعد قانونية عدة اشكاليات وصعوبات على مستوى الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي. وتتمثل اولى هذه الصعوبات في مسألة المشروعية: من ناحية اسس الإصلاح السياسي (القاعدة القانونية) ومن ناحية شرعية التمثيل.

أولاً: من ناحية الأسس التي ستبنى عليها عملية الإصلاح السياسي، بقي التونسيون شعبا ونخبا وحكومة يتأرجحون بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية كما يحب ان يلقبها التونسيون. فقد أدت "الثورة على حد تعبيرهم" - بشكل مفاجئ - إلى تنحي الرئيس حيث كان هذا الرئيس يحتكر الاختصاصات الأساسية من الناحية السياسية، بل أيضا من الناحية الدستورية، فسقوطه، سقط جزء هام من النظام، وهو الجزء القيادي، مما أدى إلى تعويضه بجزء آخر جديد. بشكل مؤقت إلى الوزير الأول وفق الفصل 56 من الدستور. (الرئيس الجمهورية إذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفوض بأمر سلطاته إلى الوزير الأول ما عدا حق حل مجلس النواب. وأثناء مدة هذا التعذر الوقتي الحاصل لرئيس الجمهورية تبقى الحكومة قائمة إلى أن يزول هذا التعذر ولو تعرضت الحكومة إلى لائحة لوم. ويعلم رئيس الجمهورية رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين بتفويضه المؤقت لسلطاته)<sup>1</sup> وسرعان ما تم الإعلان - في غضون ساعات - عن الشغور النهائي لهذا المنصب واللجوء تبعا لذلك للفصل 57 من الدستور (عند شغور منصب رئيس الجمهورية لوفاة أو لاستقالة أو لعجز تام، يجتمع المجلس الدستوري فورا، ويقرّ الشغور النهائي بالأغلبية المطلقة لأعضائه، ويبلغ تصريحاً في ذلك إلى رئيس مجلس المستشارين ورئيس مجلس النواب الذي يتولى فورا مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة لأجل أدناه خمسة وأربعون يوما وأقصاه ستون يوما. وإذا تزامن الشغور النهائي مع حل مجلس النواب، يتولى رئيس مجلس المستشارين مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة لنفس الأجل)<sup>2</sup> الذي يتولى بمقتضاه رئيس مجلس النواب الرئاسة بشكل مؤقت لفترة تتراوح بين خمسة واربعين وستين يوما ينظم خلالها انتخابات رئاسية.

ثانياً: أما فيما يتعلق بشرعية التمثيل، فقد أدى عدم وجود قيادة ممثلة للحراك الشعبي من جهة والانخراط المتأخر للأحزاب السياسية في الحراك من جهة أخرى، إلى عدم وجود ممثل وحيد يفاوض باسمها ويرسم ملامح الإصلاح السياسي. فتعددت الاطراف التي تتكلم باسم الشعب وتتدعي تمثيله كما اختلفت رؤياها بشكل كبير. ولا ادل على ذلك خروج أكثر من مظاهرة متباينة من حيث المطالبية وبشكل متزامن في الشارع

<sup>1</sup> المادة 56 من الدستور التونسي (نقح بالقانون الدستوري عدد 51 ل سنة 2002 المؤرخ في 1 جوان 2002). ص 31

<sup>2</sup> المادة 57 من الدستور التونسي (نقح بالقانون الدستوري عدد 88 سنة 1988 المؤرخ في 25 جويلية 1988 وبالقانون الدستوري عدد 51 لسنة 2002 المؤرخ في 1 جوان 2002). ص 31.

الرئيسي بالعاصمة والكل يرفع شعار "الشعب يريد". ففريق يرفع شعار "الشعب يريد دولة اللائكية" وفريق آخر في الجهة المقابلة من الشارع يرفع شعار "الشعب يريد دولة اسلامية".

في هذه المرحلة اي بعد سقوط النظام وفي الأسابيع الأولى بعد الحراك الشعبي بعثت ثلاث هيئات لإدارة ملفات مهمة في المرحلة الانتقالية وهذه الهيئات هي:

اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات التي شهدتها البلاد خلال الفترة الممتدة من 17 يناير 2010 حتى سقوط بن علي؛ وترأسها المحامي توفيق بودريالة.

اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد خلال الفترة الممتدة من 7 نوفمبر 1987 إلى 14 يناير 2014

الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي؛ وترأسها الأستاذ عياض بن عاشور.<sup>1</sup>

واستكملت في هذه المرحلة بعدة مراسيم اهمها

- مرسوم عدد 4 لسنة 2011 ، مؤرخ في فيفري 2011 يتعلق بإجراء اللجنة العليا للإصلاح السياسي .
- قانون عدد 5 لسنة 2011 المؤرخ في 9 فيفري 2011 المتعلق بالتفويض إلى رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور .

- المرسوم النهائي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 18 فيفري 2011: المتعلق بإحداث هيئة عليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

- المرسوم التأسيسي عدد 14 المؤرخ في 23 مارس 2011: صدر هذا المرسوم بعد أن أعلن رئيس الجمهورية المؤقت فؤاد المبرغ في خطاب 3 مارس 2011 عن افتقاد صلاحية دستور 1959 ويرجع ذلك للأسباب التالية:

أولا أن المتظاهرين تجاوزت ونادت بإبطاله وإبطال مؤسساته المتورطة مع النظام المستبد كالمجالس النيابية والمجلس الدستوري وفرضت على الرئيس المؤقت أن يعلن عن ذلك نظرا للصالح العام وتجنباً لانهايار الدولة في نفس المنصب الرئاسي رغم أنه ينتمي للنظام القديم.

1 أحمد كرعود "الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات" (ب م ن) 2013 لشبكة العربية لدراسة الديمقراطية شرق الكتاب. ط-1. ص-46

ثانيا لان الظروف الاستثنائية واضطراب النظام العام حالت دون تنظيم الانتخابات الرئاسية في الأجل المنصوص عليه بالفصل 57. مما جعل مواصلة العمل بالدستور أمرا مستحيلا

ثالثا لأن الدستور قد شوه بتتقيحات عديدة أفسدته وأنت على موازينه فأصبح مظهرا من مظاهر الفساد والاستبداد<sup>1</sup>

واستمرت الإصلاحات السياسية بحل المؤسسات السياسية للنظام السابق: وقع حل هذه المؤسسات الدستورية بمقتضى الفصل 2 من المرسوم عدد 14. تحل بمقتضى هذا المرسوم المجالس الآتية:

- مجلس النواب

- مجلس المستشارين

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- المجلس الدستوري

واستثنى في فصوله 3 و 17 المحكمة الإدارية والقضاء العدلي.<sup>2</sup>

وامام الوضع السياسي المتوتر والجدل حول أفضل السبل لتنظيم الحياة السياسية في الظرف الانتقالي التي تمر به البلاد، من حيث غياب سلطة تشريعية ووجود رئيس مؤقت لا يسمح له الدستور القائم بأداء مهامه لفترة تتجاوز ستين يوما. لقد طرحت على الطبقة السياسية أربعة خيارات لحل مسألة الشرعية وهي:

- أن تنظم انتخابات رئاسية في ظل الدستور القائم.

- أن يتم إعداد مشروع دستور جديد يعرض على الاستفتاء.

- أن تنظم انتخابات رئاسية وتعيّن هيئة تأسيسية لصياغة دستور جديد.

- أن يتم انتخاب مجلس تأسيسي لجمهورية ثانية.

ونتيجة لضغط الشارع - وخاصة الاعتصام الذي نظّمه الشباب القادمون من عدة مدن داخلية وبعض الأحياء الشعبية في العاصمة، والذي عُرف ب (اعتصام القصبية 2) استقالت حكومة محمد الغنوشي الثانية.

<sup>1</sup> محمد علي، النظام السياسي التونسي نظرة متجددة" موجود على الموقع: تاريخ الزيارة 22\03\2016

[www.uvt.mu.tn/Livres.data/PDF/Politic](http://www.uvt.mu.tn/Livres.data/PDF/Politic)

<sup>2</sup> يوسف مأمون، من الثورة التونسية إلى تغيير النظام. موجود على الموقع: تاريخ الزيارة 22\03\2016

http://www.Zawaya.magharebia.com/az/zawaya

وفي أوائل مارس أعلن رئيس الوزراء المؤقت فؤاد المبرع نية إتباع الاحتمال الأخير، ما دفع الى تفعيل عملية تتضمن إجراء إنتخابات لمجلس وطني يوم 23 جويلية ينبثق عنه رئيس مؤقت يتولى إدارة البلاد الى حين الانتهاء من إعداد الدستور الجديد وكلف الباجي قايد السبسي بتأليف حكومة جديدة خالية من الوزراء الذين عملوا مع بن علي .وقد عرضت هذه الحكومة خطة طريق جديدة للخروج من أزمة الشرعية حيث أعلن رئيسها إجراء انتخاب مجلس وطني تأسيسي لصياغة دستور جديد وتعهد أعضاء الحكومة بعدم الترشح لهذه الانتخابات.<sup>1</sup>

منذ بداية الازمة في تونس يلاحظ ان القائمين على امر البلاد كانوا حرصين على شرعنه سلوكهم السياسي بداية من احترام الدستور الموجود سابقا ثم الاخذ برأي القوى السياسية دون اقصاء حتى الوصول للعمل بالدستور الجديد.

### خاتمة الفصل الثالث:

لم يكن الحراك المجتمعي في تونس وكذلك العربي بدعاً من القول او الفعل ولم تكن التجربة التونسية بالحدث المفاجئ بل كان متوقّعا ومحتملاً، كما أشرنا سابقا في سياق أسباب انهيار شرعية النظام التونسي. سقط رأس النظام إلى غير رجعة وبقي نظامه، ولكن مترهلاً عاجزاً غير قادر على الصمود أمام الشعب الذي رفض عنه لباس الخوف وتحرر من حقبة الاستبداد واستهلّ تاريخاً جديداً ومرحلة جديدة من مراحل التغيير والتأسيس لحقبة من الحكم مبنية على شرعية الصندوق ان صح التعبير او شرعية الإرادة الشعبية المفقودة منذ ما يفوق خمسة عقود.

لقد تم الاتفاق في تونس، على قاعدة كيف نحكم؟ وليس من يحكم؟ وليفز من يفاز، ومن فاز سوف يلتزم بمبادئ النظام الديمقراطي الذي أقر في الدستور الجديد. وعلى النخب السياسية والاجتماعية وعموم الجماهير التونسية معها الالتزام بمبادئ الدستور الجديد، وهو من أفضل الدساتير العربية في تاريخ المنطقة، في رأى إذا التزموا به فإننا نكون عمليا قد خطونا خطوات حقيقية على طريق الديمقراطية. تعرفها المنطقة. لان من فاز في تونس لم يفز بانقلاب عسكري ولم تنزله طائرات حلف النيتو فاز بانتخابات، وانتخبته أغلبية الشعب التونسي، من فاز لم يرثه من تركة ابيه وبالتالي هناك أغلبية ديمقراطية لهذا الحكم، ولا أضيف شيئا جديدا في هذا.

<sup>1</sup> أحمد كزعود "الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات" مرجع سابق. ص-44



الختمة

## الخاتمة

الحقيقة أنه لا يمكن لأي نظام سياسي مهما كان شكله ومضمونه أن ينهض، دون شرعية إذ لم يوجد، عبر عصور التاريخ المختلفة، نظام سياسي لم يكتزث لهذا لمطلب، ولم يبذل كل ما في وسعه في سبيل التماس وتحصيل الحد الأدنى منها ولو كانت شكلية وملففة، بالقدر الذي يحصن سلطته ويضمن له البقاء والاستمرار في الحكم. انطلاقاً من إعادة بناء العلاقة بين الدولة ونظامها السياسي من جهة، وبين النظام ومجتمعه من جهة أخرى، هذه العلاقة التي تتجه نحو الإسراع في الانفتاح على المجتمع وإشراكه في العمليات السياسية المختلفة، تجعله مطمئناً على سلطته، قادراً على مواجهة إكراهات الواقع، والتواصل و التفاعل الإيجابي، تحت سماء مفتوحة، مع مجتمعه، من دون الحاجة إلى اللجوء إلى وسائل و قنوات الإكراه المادي والمعنوي المعتادة، والتورط في ممارسات يندى لها جبين الحق والقانون، مع ما ينطوي عليه رهان القوة في العادة من مزالق يمكن أن تفضي في آخر المطاف إلى نهايات سيئة ومأساوية. لذا يجب على النخب الحاكمة في وطننا العربي ان تعيد فهم شرعية السلطة و فق هذا المنحى .

والأکید ان إشكالية الأنظمة السياسية العربية هي في شرعيتها وأساليبها وأدوات حكمها التي لم تستطيع التطور وفق روح العصر وان تطور أساليبه الحكم حيث فسدت المسالك وأغلقت الطرق بدعوى العلم والمعرفة بشؤون الدولة والحكم والإخلاص لها والحرص على مصالحها وإنكار هذا الحق على الآخرين مهما كان أمامهم بشؤون الدولة ومهما كانت أفكارهم حول تطويرها. فالسلطة الحقيقية مازالت بيد حزب أو فرد سواء أكان ملكاً أم رئيساً. أو اميرا واختصرت الدولة في راس النظام الحاكم ومن البديهي ان يسعى الرئيس لتشثب بزمام الحكم ولو زال المعني الحقيقي للدولة او الهدف الذي انشأت من اجله

لذا يمكن القول ان مستقبل النظام السياسي العربي مرهون في شرعيته من خلال الانتقال من المصادر التقليدية للشرعية الي مصادر جديدة تمكن من تحقيق الرضا العام بالسلطة والنظام، وتعيد لهما الثقة الشعبية المفقودة منذ مدة. شرعية لا تخرج عن قيمه واخلاقه ومعتقداته وان تضمن القدر الأكبر من القبول الشعبي والتوافق الوطني.

لقد كانت التجربة التونسية بحق مسعى حقيقي لتصحيح بناء الشرعية الشعبية في الوطن العربي منذ المرحلة الانتقالية، فقد أسندت السلطة في مراحلها الاولى للدستور وتولت قيادة البلاد حكومة مؤقتة شارك فيها الجميع وتم انتخاب مجلس تأسيسى بطرق ديمقراطية وشفافة احترمت فيه الإرادة الشعبية انبثق عنه رئيس مؤقت قاد البلاد الى حين اعداد دستور دائم شارك في صياغته جميع القوى الوطنية وما يجعل هذا الدستور يحظى بقبول داخلي واحترام خارجي.

و المهم في فترة صياغته لقد كانت فترة لا يستطيع أي تيار سياسي ان يفرض منطقه او يملي شروطه كانت فترة تحتاج كل القوي السياسية لبعضها البعض حتي التيار الاسلامي ممثلا بحركة النهضة ام يستغل القبول الشعبي و يفرض أيديولوجيته و لا تيار البورقيبي ممثلاً ببناء تونس , ان يتشبث الإرث التاريخي لزعيم بورقيبة ويفرض منطقه .مما سهل المهمة بأجراء انتخابات رئاسية كانت نتائجها تولى شخصية وطنية قديمة جديدة لتولي مقاليد الحكم في البلاد رغم ما يقال عن الرئيس الجديد المهم في الامر انه وصل الحكم عن طريق الديمقراطية الغربية لتولى الرئاسة في بلد عربي , شاء القدر ان تكون له الريادة في خوض الديمقراطية و إرساء شرعية شعبية في البلاد العربية الغائبة عنه .

## قائم المراجع

### (1) المصادر

1. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية (الجمعة 3 ذو الحجة 1432-30 سبتمبر 2011 السنة 154 عدد 74

### (2) القواميس والمعاجم

2. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادى "معجم القاموس المحيط" بيروت، لبنان دار المعرفة، الطبعة 2. 2007

3. عبد الفتاح، إسماعيل، معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، ط1، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2008

4. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج3 ، ط2 ، عمان :المؤسسة العربية للدراسات والنشر،

5. مقلد، إسماعيل صبري؛ ربيع، محمد محمود، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت، 1999.

6. غي هيرمييه واخرون "معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية". ترجمة: هيثم اللمع. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2005

7. ناظم عبد الواحد الجاسور "موسوعة علم السياسة". عمان: دار مجداري. الطبعة الأولى: 2004.

### (3) التقارير الرسمية

8. التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية +20 - جوان 2013،

### (4) الكتب بالغة العربية

9. أحمد الأصغر اللحام، "المسألة الديمقراطية في الوطن العربي"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006

10. أحمد بهاء الدين "شرعية السلطة في العالم العربي"، القاهرة: مركز الحضارة العربية، ط1. 2005.

11. احمد عكروود. الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة الحالات "الشبكة العربية للدراسة الديمقراطية. دار الشرق (ب م ن) الطبعة الأولى 2014

12. احمد مالكي واخرون "الثورة التونسية الأسباب والسياقات والتحديات" بيروت. المركز العربي لدراسة السياسات، الطبعة الاولى، 2012،

13. الجابري، محمد جابر: "العقل السياسي العربي"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ط3،

14. برهان غليون: بيان من اجل الديمقراطية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية. 1991 .

15. بشير الحامدي، الحق في السلطة في الثروة والديمقراطية في مسار ثورة الحرية والكرامة. تونس: دار اليمامة للنشر والتوزيع، 2011

16. ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي. علاقات التفاعل والصراع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط 1 2001
17. ثامر كامل محمد. "اشكالياتنا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي" المستقبل العربي (العدد 3251) 2000
18. جان مارك كواكو، الشرعية السياسية، ترجمة، د. خليل إبراهيم الطيار، عمان: المركز العالمي للدراسات السياسية، 2001
19. حميد السعدى "السيادة بين التفويض وممارسة السلطة الشعبية" ط2 الجماهيرية، المركز العالمي لدراسة وأبحاث الكتاب الأخضر 1990.
20. خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية - مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة، العربي 2003.
21. خالد، نوبيسر، " العجز الغذائي في تونس من المسؤول؟، تونس: -دار سراس للنشر، 1990
22. رعد عبد الجليل على "التمية السياسية مدخل التغيير" طرابلس. الجامعة المفتوحة ط1، 2002،
23. محمد عبد الخالق مدبولي، الشرعية والعقلانية في التربية، ط1 ، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1999 ،
24. محمد كورو، المثقفون والمجتمع المدني في تونس "الإنلجنسيا العربية". ليبيا: الدار العربية للكتاب، 1989،
25. محمد عبد الباقي الهر ماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981،
26. محمد بقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، الجزائر: مطبعة حلب، 1993،
27. نديم البيطار: "فكرة المجتمع الجديد في المذاهب السياسية والأيدولوجية الحديثة" بيروت. بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، 2000.
28. وهبان، أحمد "التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث" الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000
29. فارس بريزات "الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية" الدوحة، المركز العربي للأبحاث، والدراسات. 2011
30. عادل فتحي ثابت عبد الحافظ "شرعية السلطة في الإسلام" لإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 1992،
31. عبد الاله بلقزيز "المعارضة والسلطة في الوطن العربي-أزمة المعارضة السياسية،" بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2001،
32. عزمي بشارة "الثورة التونسية المجيدة بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها" الدوحة. المركز العربي للدراسة السياسات. ط. 1 2012.

33. سالم، لبيض، "قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي، مثال تونس (1957-1987)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001
34. صامويل، هانتغتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. (ترجمة: عبد الوهاب علوب) القاهرة: مركز ابن خلدون، 1993.
35. صلاح الدين فوزي، واقع السلطة التنفيذية في دساتير العالم مركزية السلطة المركزية. القاهرة: دار النهضة العربية، 2002-2003
36. عبد العلي حامي الدين "الثورة الشعبية في تونس: مدى قابلية النموذج للتعميم" الدوحة، قطر. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011
37. يوسف، فاروق: النظم السياسية. القاهرة، مكتبة عين شمس، سنة، 1985،
38. مجموعة من المؤلفين "من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين الإسلام السياسي" الامارات العربية المتحدة. مركز المسبار لدراسات والبحوث. ط.2، 2012

## (5) الرسائل الجامعية

39. صدارتي صدارتي، مطبوعة جامعية في مقياس المنازعات الإدارية، قسم الكفاءة المهنية للمحاماة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية الجزائر 2005
40. مصطفى بلعور "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية (دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري. جامعة بن يوسف بن خدة كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية-والعلاقات الدولية -

## (6) الموسوعات

41. سيف الدين عبد الفتاح، "رؤية إسلامية لمفهوم الشرعية"، مجلة الديمقراطية: العدد: 63، جويلية 2013
42. أحمد ناصوري "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 24 -العدد الثاني-2008
43. ثناء فؤاد عبد الله "الإصلاح السياسي. خبرات عربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 12 سنة 2002،
44. عبد الخالق عبد الله "النفط والنظام الاقليمي الخليجي" مجلة المستقبل العربي. العدد 181، مارس 1994،

## 7) المقالات في المواقع الإلكترونية

45. عبيدات، أحمد: سيادة القانون والتنمية السياسية، موقع بوابة المرأة الإلكترونية، عن الموقع الإلكتروني

<http://www.womengateway.com/arwg/e+library/Studies/PoliticalParticipation>

46. أو وندي، عماد: التنمية السياسية ودور الأحزاب السياسية، الحوار المتمدن، العدد، 2755، عن الموقع

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=183082>

47. جمعة أمين، مقال بعنوان "مفهوم التغيير ومعناه" عن الرابط الإلكتروني

[www.Manaraat.net.Play.php?catsmKtb:](http://www.Manaraat.net.Play.php?catsmKtb)

48. فتاجي صادق شراب، "ويبقى التساؤل كيف نجدد شرعيتنا السياسية؟" متوفر على موقع internet

www internet Arabic network

49. سمير الحمادي. مأخوذ عن موقع

<http://www.islammaghribi.com>

50. على الدين هلال-جميل مطر "النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية" متحصل عليه

[www.kotobarabia.com](http://www.kotobarabia.com)

من موقع

51. نيكولابواجان ببيير توكوا "صديقنا الجنرال زين العابدين بن علي وجه المعجزة التونسية الحقيقي" ترجمة زياد

دمتي متوفر على موقع

[WWW.TUNISIE.CAFE.COM](http://WWW.TUNISIE.CAFE.COM)

52. الصافي سعيد، "بورقية" سيرة شبه محرمة. قراءة سوسيولوجية في التاريخ التونسي، من الموقع:

[www.Manifest.univ.ougla.dz](http://www.Manifest.univ.ougla.dz)

i

53. الرئيس التونسي يعدل الدستور للبقاء في السلطة. متوفر على الموقع:

[www.aljazeera.net./news/arabic](http://www.aljazeera.net./news/arabic) :

54. كمال بن يونس، "التهميش الشامل: عوامل اندلاع النخبة الحاكمة لا تبادر ثورة ضد نظام بن علي في

تونس"، متاح على الموقع:

[www.siyassa.org.eg/NewsConten](http://www.siyassa.org.eg/NewsConten)

55. محمد علي، النظام السياسي التونسي نظرة متجددة" موجود على الموقع:

[www.uvT.mu.tn/Livres.data/PDF/Politic](http://www.uvT.mu.tn/Livres.data/PDF/Politic) :

56. يوسف مأمون، من الثورة التونسية إلى تغيير النظام. موجود على الموقع:

<http://Zawaya.magharebia.com/az/zawaya>

## 9 المراجع باللغة الأجنبية

- Gabriel A. Almond and Sidney Verba, **the Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations** (Princeton University Press, 1963,

-

- Grawitz, M.; Leca, J.: **Traité de science politique**.- Tome I, Ed. Aim.-

- Habermas, J. : **Raison et l'gitimité**.- Paris, Ed. Payot, 1978 .-

- Publication du secrétrait d'état a l'information, tunisie en berf, tunisie : Sosité d'art graphique 1975

## الفهرس

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر والعرفان
١	مقدمة
9	الفصل الأول: تأصيل نظري ومفاهيمي للشرعية
10	المبحث الأول: الشرعية والمفاهيم المتعلقة بها
14	المطلب الأول: المقاربات النظرية لتفسير الشرعية
19	المطلب الثاني: العلاقة بين مفهوم الشرعية والمشروعية
23	المطلب الثالث: الشرعية المفهوم والتعريف
25	المبحث الثاني: علاقة الشرعية بالنظام السياسي
25	المطلب الأول: مصادر الشرعية في النظام السياسي
30	المطلب الثاني: مسببات أزمة الشرعية في النظام السياسي
34	المطلب الثالث: سبل معالجة أزمة الشرعية او (الشرعنة) في النظام السياسي
37	الفصل الثاني: الأنظمة السياسية العربية وأزمة الشرعية
37	المبحث الأول: الشرعية في الأنظمة السياسية العربية
37	المطلب الأول: الشرعية في الفكر العربي الحديث
39	المطلب الثاني: الخصائص التاريخية والسياسية والاقتصادية للنظم العربية
46	المطلب الثالث: مصادر الشرعية في النظم العربية المختلفة
50	المبحث الثاني: الشرعية في النظم العربية بين التكيف والانهايار
50	المطلب الأول: بروز أزمة الشرعية في الوطن العربي
54	المطلب الثاني: تعامل الأنظمة العربية مع أزمة الشرعية ومحاولة التكيف
56	المطلب الثالث: أسباب انهيار الشرعية في النظم العربية

61	الفصل الثالث: التجربة التونسية في التعامل مع ازمة الشرعية
62	المبحث الأول: تاريخ تونس السياسي
62	المطلب الاول: مرحلة ما بعد الاستقلال م بناء الدولة
64	المطلب الثاني: مرحلة كحو الرئيس التونسي زين العابدين بن علي
66	المطلب الثالث: بناء الشرعية في النظام التونسي قبل 2011
70	المبحث الثاني: التجربة التونسية والبحث عن الشرعية
70	المطلب الاول: أسباب انهيار الشرعية في النظام التونسي
75	المطلب الثاني: مسار التجربة التونسية في المرحلة الانتقالية والتأسيسية
78	المطلب الثالث: التجربة التونسية مسعى للتصحيح مصدر الشرعية
82	الخاتمة
84	قائمة المراجع
90	الفهرس
91	ملخص

## ملخص:

يذكر مصادر الشرعية الى تقليدية وقانونية، وكاريزمية. وهي من أشهر التصنيفات التي عرفتها العلوم السياسية. ان دراسة مسألة شرعية السلطة من المسائل التي اهتمت بها الدراسات عبر الحقب التاريخية مختلفة، فلا يوجد عبر التاريخ أي نخبة سياسية لم تولى أهمية بهذا الموضوع وتجعله من ركائز الحكم ي تقيمه ولو بصورة شكلية ففي عالمن الإسلامي عرفت شرعية الحكم على أساس مبدأ الشورى وكان هذا يا زمن حكم الخلافة الراشدة اما في الأنظمة العربية فنجد مسميات تختلف من بلد الى اخر حتى جاء كس فيبر وحدد حتى الوقت الحاضر، رغم بساطة لمفهوم الا انا في الوطن العربي لم يعرف المعنى اتفقا اعياء ولم يكن هنالك مصدر ثابت نظرا للتباين الواضح في الخصائص التاريخية والسياسية والثقافية لكل . ما جعلها تعيش حالة الا استقرار ويخلق ازمة في شرعيتها وهو ما حاولنا دراسته في هذه الورقة.

فكانت الدراسة في ثلاث فصول تناولنا في الفصل الأول التأسيس النظري ولمفاهيمي اما في الفصل اني فكان مخصص أهمية توفر شرط الشرعية كضمان للاستمرار النظام السياسي مع الإشارة الى أسباب ان الشرعية وكيفية معالجة الازمة اما الفصل الثالث فاهتم لدراسة التجربة التونسية باعتبارها اول نتائج باب الشرعية في النظم العربية وكيف كان مسار التجربة في سبيل تصحيح الفهم الحقيقي لشرعية الحكم دم الالتفاف على الإرادة الشعبية كي لا تكون تجربة اخري فاشلة في الوطن العربي.

## Résumé :

L'étude de la légitimité du pouvoir des questions traitées par les études à travers différentes périodes historiques, il n'y a pas d'histoire d'une élite politique n'a pas attaché d'importance à ce sujet et en faire l'un des piliers de la gouvernance qui ont accueilli, même si seulement une normalité. Dans la légitimité islamique du verdict connu sur la base du principe de la consultation et ce fut clairement le temps de la règle du califat dans les régimes arabes soit nous pouvons les noms varient d'un pays à l'autre, jusqu'à ce qu'il est venu Max Weber a identifié les sources de légitimité et de la légalité à la traditionnelle, et charismatique. Ce sont les plus célèbres catégories connues de la science politique. Jusqu'à l'heure actuelle, malgré la simplicité du concept, mais je suis dans le monde arabe ne connaît pas le sens d'une convention collective n'a pas il été une source constante étant donné les différences apparentes dans les caractéristiques historiques, politiques et culturelles de chaque pays. Faire un état, mais la stabilité et crée une crise de légitimité que nous avons essayé d'étudier dans le présent dans ce document.

A été étudiant dans les trois saisons que nous avons traités dans le premier chapitre d'enracinement et conceptuel, soit au deuxième trimestre était importance dédié à une exigence légitime de garantie pour la poursuite du système politique en référence aux causes de la perte de légitimité et de la façon de lutter contre la crise Le troisième chapitre pour étudier l'expérience Alto oublié que les premiers résultats de l'absence de légitimité dans les systèmes arabe et la façon dont l'expérience était bon chemin pour le bien d'une véritable compréhension de la légitimité du gouvernement et de ne pas contourner la pas être une autre expérience ratée dans le monde arabe .